المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

مقالات الجبرية **عرض ونقد**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب
فيصل بن رثعان العيَّاشي العنـزي

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور
ناصر بن عبد الكريم العقل
الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

1426- 1427هـ

المـقـدمـة

"الحمد لله الذي سهّل لعباده المتقين إلى مرضاته سبيلاً ، وأوضح لهم طريق الهداية وجعل اتّباع الرسول عليها دليلاً، واتخذهم عبيداً له فأقروا له بالعبودية ولم يتخذوا من دونه وكيلاً، وكتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه لما رضوا بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمـدٍ رسولاً.

والحمد لله الذي أقام في أزمنة الفترات من يكون ببيان سنن المرسلين كفيلاً ، واختص هذه الأمة بأنه لا تزال فيها طائفة على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمره ولو اجتمع الثقلان على حربهم قبيلاً ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، ويُبَصِّرون بنور الله أهل العمى ، ويحيون بكتابه الموتى ، فهم أحسن الناس هديا وأقومهم قيلاً.

فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، ومن ضال جاهل لا يعلم طريق رشده قد هدوه، ومن مبتدع في دين الله بشهب الحق قد رموه ، جهاداً في الله ، وابتغاء مرضاته ، وبياناً لحججه على العالمين وبيناته ، وطلباً للزلفى لديه ونيل رضوانه وجناته ، فحاربوا في الله من خرج عن دينه القويم ، وصراطه المستقيم ؛ الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا أعنة الفتنة ، وخالفوا الكتاب ، واختلفوا في الكتاب ، واتفقوا على مفارقة الكتاب ، ونبذوه وراء ظهورهم ، وارتضوا عنه بديلاً.

أحمده وهو المحمود على كل ما قدره وقضاه ، وأستعينه استعانة من يعلم أنه لا رب له غيره ولا إله سواه ، وأستهديه سبيل الذين أنعم عليهم ممن اختاره لقبول الحق وارتضاه ، وأشكره والشكر كفيل بالمزيد من عطاياه، واستغفره من الذنوب التي تحول بين القلب وهداه ، وأعوذ به من شر نفسي وسيئات عملي استعاذة عبد فارٍّ إلى ربه بذنوبه وخطاياهُ ، وأعتصمُ به من الأهواء المردية والبدع المضلة ، فما خاب من أصبح به معتصماً وبحماهُ نزيلاً.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة أشهد بها مع الشاهدين، وأتحملها عن الجاحدين ، وأدخرها عند الله عدة ليوم الدين.

وأشهد أن محمداً عبده المصطفى ونبيه المرتضى ، ورسوله الصادق المصدوق ، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، أرسله رحمة للعالمين ، ومحجة للسالكين، وحجة على العباد أجمعين ، أرسله على حين فترة من الرسل ، فهدى به إلى أقوم الطرق وأوضح السبل ، وافترض على العباد طاعته وتعظيمه ، وتوقيره ، وتبجيله ، والقيام بحقوقه ، وسد إليه جميع الطرق ، فلم يفتح لأحد إلا من طريقه ؛ فشرح له صدره، ورفع له ذكره ، ووضع عنه وزره ، وجعل الذل والصغار على من خالف أمره ، هدى به من الضلالة ، وعلم به من الجهالة ، وبصّر به من العمى ، وأرشد به من الغي ، وفتح به أعيناً عمياً ، وآذاناً صماً، وقلوباً غلفاً.

صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وعلى أصحابه الغر الميامين ، صلاة دائمة بدوام السماوات والأرضين ، مقيمة عليهم أبداً لا تروم انتقالاً عنهم ولا تحويلاً "[1].

أما بعد :

فإن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ، بعثه بالحنيفية السمحة ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ، فما من خير إلا دلّ أمته عليه ، وما من شر إلا حذرها منه ، ومن هذه الشرور التي حذّر منها صلى الله عليه وسلم ونهانا عنها البدع والمقالات الباطلة ، وكانت أولى هذه المقالات مقالة الرجل الذي اعترض على النبي صلى الله عليه وسلم في قسمته الغنائم يوم حنين .

أخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قال : أتى رجل رسول الله صلى الله

---

[1] (?) من خطبة الإمام ابن القيم في كتابه " مفتاح دار السعادة " (1/ 103- 105) ، وهي مقتبسة – في بعض فقراتها – من خطبة الإمام أحمد في كتابه " الرد على الزنادقة والجهمية " ص:55.

عليه وسلم بالجعرانة منصرفه من حنين ، وفي ثوب بلال فضة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقبض منها يعطي الناس ، فقال : يامحمد ! اعدل ، قال: (ويلك ! ومن يعدل إذا لم أكن أعدل ؟ لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل) ، فقال عمر ابن الخطاب – رضي الله عنه – دعني يارسول الله ! فأقتل هذا المنافق ، فقال :(معاذ الله ! أن يتحدث الناس أنّي أقتل أصحابي ، إن هذا وأصحابه يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية) [1].

ومن المقالات التي جرت على المسلمين شراً وبيلاً وكانت من الإفك المبين مقالة الجبر ؛ التي ظهرت أول ما ظهرت على يد الجهم بن صفوان الراسبي[2].

أسباب اختيار الموضوع:

ولما منّ الله عليّ بدراسة الماجستير بقسم العقيدة وإنهاء السنة المنهجية ولأنه كان لزاماً على كل طالب اختيار موضوع بحث لنيل الدرجة العلمية استعنت بالله عز وجل واستشرت مشايخي الفضلاء وأساتذتي الكرام في أن تكون مقالات الجبرية عرضاً ونقداً موضوع رسالتي، وذلك لما يلي من الأسباب:

1- ارتباط هذا الموضوع بمسألة القدر التي هي من أعظم المسائل فإنه قد "ضل فيها طائفتان من الناس؛ طائفة أنكرت أن يكون الله خالقاً لكل شيء ؛ وأن ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، كما أنكرت ذلك المعتزلة ، وطائفة أنكرت أن يكون العبد فاعلاً لأفعاله؛ وأن تكون لهم قدرة لها تأثير في مقدورها ؛ أو أن يكون في المخلوقات ما هو سبب لغيره ، وأن يكون الله خلق

---

1 (?) كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (2/740) .

2 (?) الجهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي، الكاتب المتكلم، أس الضلالة ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، وكان منكراً للصفات، قائلاً بخلق القرآن، قتله سَلم ابن أحوز سنة 128هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، الذهبي، البداية والنهاية، ابن كثير(10/28)؛ الأعلام، الزركلي (2/141).

شيئاً لحكمة ؛ كما أنكر ذلك الجهم بن صفوان ومن اتبعه من المجبرة الذي نسب كثير منهم إلى السنة"[3].

2- منافاة هذه المقالة ومضادتها لأصل الأصول وأعظمها على الإطلاق والذي لا تصح الأعمال بدونه وهو توحيد رب العالمين.
3- أن هذه المقالة عند الإصرار عليها تؤدي إلى الكفر فهي أشد من مقالة اليهود والنصارى.
4- لما ينتج عنها من التسوية بين المتباينات والجمع بين المتناقضات.
5- عدم وجود مؤلف مستقل يجمع بين عرض المقالة ونقدها في المكتبة الإسلامية، وإن كان قد تصدى أهل العلم والحق لكشف ما فيها من باطل وبينوا أعظم بيان بطلانها وضررها وما تنطوي عليه من خُبث، ولكن لم تكن الردود مجتمعة في مصنف واحد.
6- شدة الحاجة للتصدي للجبرية والرد على شبهاتهم، ولا يخفى أن قيام طائفة من أهل العلم وطلابه بهذا الغرض نوع من الجهاد بالبيان.
7- تبني بعض الفرق المنتسبة للإسلام على اختلاف آرائها وتباين مذاهبها هذه المقالة.
8- الإسهام في بيان ضعف شبه المبتدعة ضد معتقد أهل السنة والجماعة، وبيان زيف مقالاتهم الباطلة ومنها مقالة الجبر.

أهداف هذا البحث :

1- بيان موقف أهل السنة والجماعة من هذه المقالة وأصحابها.
2- معرفة أسباب القول بالجبر ، والآثار المترتبة على ذلك.
3- جمع مقالات الجبرية مع نقدها في مؤلف واحد يجمع شتات الموضوع.
4- تحذير أجيال المسلمين المعاصرة من مقالات الجبرية.

---

[3] (?) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (8/ 521).

خطة البحث :
وقد جعلت البحث مكوناً من مقدمة وتمهيد وخمسة أبواب وخاتمة، وهذا عرض تفصيلي لمكونات خطة البحث.
المقدمة : وتشتمل على :
- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- هدف البحث.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

التمهيد، وفيه :
- منـزلة الإيمان بالقدر وثمراته.
- أثر الخوض في القدر في افتراق الأمة.

الباب الأول : الجبر : تعريفه ، نشأته ، أسباب القول به ، وفيه فصلان :
الفصل الأول : تعريف الجبر، وفيه مبحثان :
المبحث الأول : تعريف الجبر في اللغة .
المبحث الثاني : تعريف الجبر في الاصطلاح .
الفصل الثاني : نشأة القول بالجبر وأسبابها ، وفيه ثلاثة مباحث :
المبحث الأول : القول بالجبر قبل الإسلام، وفيه خمسة مطالب :
- **المطلب الأول :** أول من قال بالجبر .
- **المطلب الثاني**: القول بالجبر عند فلاسفة اليونان .
- **المطلب الثالث** : القول بالجبر عند اليهود .
- **المطلب الرابع** : القول بالجبر عند النصارى .
- **المطلب الخامس** : القول بالجبر في الجاهلية .

المبحث الثاني : نشأة القول بالجبر عند المسلمين.
المبحث الثالث : أسباب نشأة القول بالجبر عند المسلمين ، وفيه مطلبان :
- **المطلب الأول** : الأسباب الخارجية.
- **المطلب الثاني** : الأسباب الداخلية.

الباب الثاني : فرق الجبرية، والجبر في الاتجاهات الحديثة ، وفيه فصلان:

المبحث الثاني : موفقهم من أدلة أهل السنة والجماعة .

الباب الخامس : آثار القول بالجبر ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : آثاره في تعطيل الشرائع .

الفصل الثاني : آثاره على الأفراد .

الفصل الثالث : آثاره على المجتمعات .

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج ، ثم الفهارس العلمية اللازمة :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الآثار .
- فهرس الأعلام المترجم لهم .
- فهرس التعريف بالفرق .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

منهجي في البحث :

وقد سلكت في هذا البحث منهجاً وصفياً تحليلياً نقدياً ، فعرضت المقالة عرضاً علمياً توخيت فيه الأمانة والإنصاف ، ثم قمت بنقدها نقداً قائماً على الأصول المنهجية لأهل السنة والجماعة.

وفيما يتعلق بنص البحث ورسمه وهوامشه فخدمته بما يلي :

1-كتابة الآي بالرسم العثماني.

2- عزو الآي بذكر اسم السورة ورقم الآية.

3-تخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وإلا خرّجتها من مظانها في كتب الحديث؛ مع نقل حكم أهل العلم عليها.

4-توثيق النقول الواردة بذكر مصادرها.

5-أترجم في الهامش بإيجاز للأعلام غير المشهورين.

6-العناية بعلامات الترقيم وفق القواعد المتعارف عليها.

وبعد، فإن الباحث قد استفرغ ما في وسعه ليصل ببحثه إلى أدنى الكمال ، وبذل جهده في أن يخرج بأسلوب علمي، وأراد منه أن يكون على سبيل الاختصار والشمول وسهولة المأخذ وسرعة الفهم وقوة الدلالة، وأنّى له ذلك وهو ضعيف الطبع لا يسلم من خطأ وزلل منه وقصر نظر وبضاعة مزجاة في العلم.

ولا أدعي من كل عيب خلوه — فإن كمال العبد أن يستصحب النقصا

وقال جعفر بن أبي طالب – رضي الله عنه - :

ما كلف الله نفساً فوق طاقتها — ولا تجـود يـد إلا بما تجد[1]

فإذا لم يستغرب أن يقع الخطأ منه فيما كتب فإنه يرغب ممن وقف على بحثه عذر صاحبه لا سيما أنه نصب نفسه لسهام الراشقين.

[1] انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (3/430).

ورحم الله الإمام ابن القيم القائل: "ولولا أن الحق لله ورسوله ، وأن كل ما عدا الله ورسوله، فمأخوذ من قوله ومتروك ، وهو عرضة الوهم والخطأ : لما اعترضنا على من لا نلحق غبارهم، ولا نجري معهم في مضمارهم ، ونراهم فوقنا في مقالات الإيمان، ومنازل السائرين كالنجوم الدراري، ومن كان عنده علم فليرشدنا إليه، ومن رأى في كلامنا زيغاً، أو نقصاً وخطأ، فليهد إلينا الصواب ، نشكر له سعيه ، ونقابله بالقبول والإذعان والانقياد والتسليم "[1].

فيا أيها القارئ لك غُنم هذا البحث وعليّ غُرمه فإن لاقى منك قبولاً واستحساناً فقد رَضِي الباحث منك بدعوة صالحة ، وإن كانت الأخرى فليكن حظه منك التسديد والتصويب والإنصاف، وأن تهب خطأه لإصابته ، وسيئاته لحسناته ، فمن ذا الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط، وهذه سنة الله في عباده جزاء وثواباً ، ومن ذا الذي يكون قوله كله سديداً وعمله كله رشيداً ، وهل ذلك إلا للمعصوم صلى الله عليه وسلم ؛ الذي لا ينطق عن الهوى، ونطقه وحي يوحى.

وفي الختام أحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه وله الحمد فبنعمته تتم الصالحات، وأحمده على أن يسر إتمام هذا البحث فما كان فيه من صواب فمنه وحده ، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان والله ورسوله منه بريئان.

وبعد شكر الله عز وجل أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في كلية أصول الدين وأخص عميدها ووكيل كليتها ووكيل الدراسات العليا ، وقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ممثلاً برئيسه ووكيله وأعضائه.

كما أشكر شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور/ ناصر بن عبد الكريم العقل مشرف هذا البحث الذي لمست عنايته وغمرني بها منذ تدريسه لي في مرحلة البكالوريوس إلى

---

[1] (?) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، ابن القيم (2/ 394).

إشراف عليّ في مرحلة الماجستير، فله مني أجزل الشكر وأوفاه ولن أنساه من دعوة صادقة خالصة –نفع الله به وسدده-.

كما أني أجزل الشكر وعظيم الامتنان للشيخين الفاضلين والأستاذين الكريمين فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد بن إبراهيم العجلان، وفضيلة الشيخ الدكتور/ محمد بن عبد العزيز العلي، الأستاذين المشاركين بالقسم على ما تفضلا به من قراءة هذا البحث والموافقة على مناقشته وتسديده وتقويمه ، فإن أذني لهما مصغية وعيني لهما مكبرة ، وما سيبديانه من ملحوظات وآراء ووجهات نظر هي محل الرعاية والعناية والقبول قبل ذلك.

فأسأل الله أن يكتب لهما الأجر على ما اقتطعا من وقتهما لقراءة هذا البحث وما بذلا في سبيل ذلك من جهد.

كما أشكر والديّ على ما أحاطاني به من تربية وعناية ودعاء وتشجيع على مواصلة الدراسة ، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

ولا أنسى أن أتوجه كذلك بالشكر والعرفان للزوجة الرؤوم (أم عبد الرحمن) التي ضَحَّت بكثير من وقتها وحقوقها حتى تتوفر لي الراحة لأكمل هذه الدراسة.

وكذا كل من كان له إسهام في خدمة هذا البحث بإعارة كتاب أو توجيه فالله أسأل للجميع أن يجزيهم عني خير الجزاء إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيــد

وفيه:

- **منزلة الإيمان بالقدر وثمراته.**
- **أثر الخوض في القدر في افتراق الأمة.**

أولاً: منزلة الإيمان بالقدر

فالإيمـان بالقـدر أصل من أصـول الإيمـان ، فهو أحد أركانه الستة ولا يتم إيمان عبد إلا به.

قال الله تعـالى: [illegible][1]، وقـال تعالى: [illegible][2]، وقال جل وعلا: [illegible][3]، وقال سبحانه: [illegible][4]، وقـــــال تعـــــالى: [illegible][5].

وفي صحيح مسلم من حديث عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – حين جاء جبريل – عليه السلام – إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فسأله عن الإيمان فقال: (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)[6].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء)[7].

وعن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كل شيء بقدر حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز)[8].

فهذه النصوص دالة على أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأنه لا يخرج شيء عن مشيئته وإرادته وتدبيره.

---

1 (?) سورة القمر: 49.
2 (?) سورة الفرقان: 2.
3 (?) سورة الزمر: 62.
4 (?) سورة الأنعام: 39.
5 (?) سورة التكوير: 28، 29.
6 (?) كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (1/36 ، 37).
7 (?) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى (4/2044).
8 (?) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر (4/2045).

وأن كل شيء كتبه الله قبل أن يخلق السماوات والأرض، وهو على عرشه.

ولما بلغ ابن عمر – رضي الله عنهما – خبر من زعم أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف، قال: (فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله ابن عمر! لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر)[1].

وكما أن من لم يؤمن بالقدر منتف عنه الإيمان، فكذلك توحيده أيضاً منتقض، قال ابن عباس – رضي الله عنهما –: "القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر فهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن وحد الله تعالى وكذب بالقدر فإن تكذيبه بالقدر نقضٌ للتوحيد"[2].

الإيمان بالقدر داخل أيضاً في توحيد المعرفة والإثبات، ولهذا لم يذكر في كتاب الله مع بقية أركان الإيمان كما ورد في السنة، لأن الإيمان بالقدر هو إيمان بربوبيته وأسمائه وصفاته، ومراتب القدر الأربع هي صفات لله تعالى[3].

ومن خلال ما سبق تبرز أهمية الإيمان بالقدر فيما يلي:

-أنه أحد أركان الإيمان الستة.

-أنه لا يتم إيمان عبد ولا يصح إلا به.

-تبرؤ الصحابة ممن أنكر القدر.

-انتقاض توحيد المكذب بالقدر.

---

1 (?) أخرجه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (1/36-38) .

2 (?) أخرجه الإمام أحمد في السنة (761/141)؛ والآجري في الشريعة (2/875)؛ وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، (2/158، 159)؛ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (4/623) ؛ والطبراني في الأوسط (4/45)؛ قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه هانئ بن المتوكل وهو ضعيف (مجمع الزوائد 7/404)؛ وقال الألباني: ضعيف (السلسلة الضعيفة 9/73).

3 (?) انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، د. عبدالرحمن المحمود، ص:84.

-دخوله في توحيد المعرفة والإثبات، وارتباطه بالإيمان بالله تعالى.

قال الشيخ حافظ حكمي[1] – رحمه الله -: "الإيمان بالقدر نظام التوحيد، كما أن الإيمان بالأسباب التي توصل إلى خيره وتحجز عن شره هي نظام الشرع، ولا ينتظم أمر الدين ويستقيم إلا لمن آمن بالقدر وامتثل الشرع كما قرر النبي الإيمان بالقدر ثم قال لمن قال له: أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل ؟ قال: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له)[2].

فمن نفى القدر زاعمـاً منافاته للشـرع فقد عطّل الله عن علمه وقدرته ، وجعل العبد مســتقلاً بأفعاله خالقــاً لها فأثبت مع الله تعالى خالقـاً ، بل أثبت أن جميع المخلـوقين خـالقون، ومن أثبته محتجـاً به على الشـرع محاربـاً له بـه، نافياً عن العبد قدرته واختياره التي منحه الله تعـالى إياهـا، وكلفه بحســبها زاعمــاً أن الله كلف عبــاده ما لا يطــاق كتكليف الأعمى بنقط المصحف، فقد نسب الله تعـالى إلى الظلم، وكـــان إمامه إبليس لعنه الله تعـــالى إذ يقـــول: [illegible][3].

وأما المؤمنون حقاً فيؤمنون بالقدر خيره وشــره، وأن الله خالق ذلك كله وينقادون للشـرع أمـره ونهيه ويحكمونه في أنفسهم سراً وجهراً"[4].

---

1 (?) هو حافظ بن أحمد بن علي الحكمي ، نسبة إلى الحكم بن سعد ، ولد سنة 1342هـ ، حفظ القرآن وقرأ بعض المتون وهو صغير ، طلب العلم على يد الشيخ عبدالله القرعاوي ، والتحق به بسامطه ، له كتب ومؤلفات منها: سلم الوصول وشرحها معارج القبول ، ونظم علوماً كثيرة ، توفي سنة 1377هـ .
انظر ترجمته في : الأعلام ، الزركلي (2/159) .

2 (?) أخرجه البخاري ، كتاب القدر ، باب وكان أمر الله قدرا مقدورا (8/222).

3 (?) الأعراف: 16.

ثانياً: ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر

لا شك أن إيمان المسلم بأن الله قدر الأشياء وقضاها، وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأنه وإن اجتمع الناس على أن ينفعوه بشيء لم ينفعوه به إلا أن يقدر الله ذلك، وأنهم وإن اجتمعوا على أن يضروه، فلن يضروه إلا أن يأذن الله ويشاء، وأنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها، له أثر عظيم عليه في حياته الدنيا والآخرة.

ففي الدنيا لا يأسى على ما فاته، ولا يحزن على ما لم ينله، وأيضاً لا يفرح بما حصل عليه من الحظوظ الفانية، فتجده متتبعاً لمراضي الله، حريصاً على فعلها، حذراً من الوقوع في مساخطه.

فإيمانه بالقدر يثمر ثماراً طيبة مباركة، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها، فتسكب في قلبه السكينة، وتفيض على نفسه الرضا والتسليم والطمأنينة.

ومن هذه الثمرات التي يجدها من آمن بالقدر خيره وشره :

1- صحة إيمان المرء، وذلك لأن الإيمان به أحد أركان الإيمان الستة التي لا يتحقق إلا بها.

2- تمام توحيده، حيث إنه أقر بأن الله هو الخالق وحده لكل شيء، خلافاً للقدرية الذين جعلوا العبد خالقاً لفعله، فشابهوا المجوس في جعلهم للعالم خالقين، فعقيدة الإيمان بالقدر تخلص العبد من الشرك، وتحميه وتصونه من الوقوع فيه ، ثم إن المؤمن بالقدر يعلم أن جميع الكائنات واقعة تحت قهر الله، ولا يشك أنها محكومة بقدره وليس لها من الأمر شيء ، فهي لا تملك لنفسها نفعاً أو ضراً فضلاً عن غيرها ، ويعلم أيضاً أن الأمور بيد الله لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع ولا راد لما قضى ولا معقب لحكمه، وهذا العلم هو الذي يبعث على إفراد العبادة لله وحده.

---

[4] (?) أعلام السنة المنشورة لإعتقاد الطائفة الناجية المنصورة ، حافظ حكمي، ص 89 ، 90.

3- توكله الصادق، واعتماده الجازم على الله في جميع أحواله، فلا يعتمد على الأسباب، بل يعلق قلبه بالله وحده، ويفوض أموره إليه، مع فعله للسبب وعدم التفاته إليه.

يقول ابن القيم – رحمه الله – نقلاً عن شيخه ابن تيمية – رحمه الله – أنه قال: "ولذلك لا يصح التوكل ولا يتصور من فيلسوف ، ولا من القدرية النفاة القائلين بأنه يكون في ملكه ما لا يشاء ، ولا يستقيم أيضاً من الجهمية النفاة لصفات الرب جل جلاله ، ولا يستقيم التوكل إلا من أهل الإثبات"[1].

والعبد إذا توكل على الله وسلم له جاءه المدد من الله : القوة – العزيمة – الصبر، وصرف عنه الآفات التي هي عرضة اختيار العبد لنفسه وأراه حسن عواقب اختياره له فيستريح من أفكار متعبة ويتفرغ قلبه من تقديرات وتدبيرات تصعده عقبة وتنـزله أخرى.

4- تسليمه لله، وتركه الاعتراض على أحكامه، فيرضى بما يقدره الله ويقضيه عليه ، ومن رضي عن الله رضي الله عنه، بل إن الله لا يوفق أحداً إلى الرضا إلا من كان راضياً عليه، وعلى هذا فالعبد بين رضاءين، رضا قبل أوجب له أن يرضى الله عنه، ورضا بعد هو ثمرة رضاه عنه[2].

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "ولذلك كان الرضا باب الله الأعظم ، وجنة الدنيا، ومستراح العارفين ، وحياة المحبين، ونعيم العابدين ، وقرة عيون المشتاقين"[3].

ويقول أيضاً: "من ملأ قبله من الرضا بالقدر ملأ الله صدره غنى وأمنا وقناعة، وفرّغ قلبه لمحبته، والإنابة إليه، والتوكل عليه، ومن فاته حظه من الرضا امتلأ قلبه بضد ذلك، واشتغل عما فيه سعادته وفلاحه،

---

1 (?) مدارج السالكين ، ابن القيم (2/359 ، 360) .
2 (?) انظر : المصدر السابق (2/458) .
3 (?) المصدر السابق (2/458).

فالرضا يفرغ القلب لله، والسخط يفرغ القلب من الله "[1].

5- سكون القلب وارتياحه، وطمأنينة النفس وانشراحها، ولايخفى أن الناس ينشدون هذه الثمرة، ويبتغون غايتها ويلحون في طلبها، بل إن من على الأرض لايبتغي إلا هي ولايبحث إلا عنها، ويسعى لها سعيا، والمؤمن بقدر الله هو الذي يجد حلاوة هذه الثمرة ويدركها، بل إنك لاتجده إلا على هذه الحال فلا يفكر في احتمال الشر وإذا وقع تحمله، ولو شاهدت أهل العلم والعباد لرأيت السكينة تعمر قلوبهم ، والطمأنينة تملأ نفوسهم، فشأنهم في هذا الشأن أعظمه ونصيبهم هو النصيب الأوفر.

ومن ذلك ما جاء في سيرة عمر بن عبد العزيز أنه قال : " أصبحت ومالي سرور إلا في مواضع القضاء والقدر" [2].

وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – من اشتهر بقوله لما سجن "ما يصنع أعدائي بي؛ أناجنتي وبستاني في صدري؛ أين رحت فهي لا تفارقني، أنا حبسي خلوة، وقتلي شهادة ، وإخراجي من بلدي سياحة"[3].

بل حتى عوام المسلمين مشاهد هذا عندهم، وقد اندهش لهذا من لا يؤمن بالقضاء والقدر من الكفار ، وسجلوا شهاداتهم التي عبّروا فيها عن رضا نفوس المؤمنين ورحابة صدورهم وتعجبوا من سكينتهم [4].

6- ثبات قلبه، ويقينه الصادق الذي يواجه به الصعاب والأخطار، فلا الأحداث تهزه، ولا المصائب تزلزله، وذلك لما ترسخ في علمه من أنه لن يموت قبل يومه، ولن يصيبه إلا ما كتب له، ولن يصل إليه ضرر إلا إذا أراد الله.

---

1 (?) المصدر السابق (2/513) .

2 (?) جامع العلوم والحكم ، ابن رجب ص: 235.

3 (?) الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب (2/402)؛ وانظر : الوابل الصيب، ابن القيم ، ص : 109.

4 (?) انظر: دع القلق وابدأ الحياة، ديل كارينجي ، ص : 395- 398.

يقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه - :

أي يوميّ من الموت أفر　　　يوم لا يُقدرُ أو يوم قُدِر
يوم ما قُدِّر لا أرهبـه　　　وإذا قُدِّر لا يُنجي الحذر[1]

ومما كان يتمثل به معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنهما :

كـأن الجبــان يرى أنه　　　سيقتل قبل انقضاء الأجل
وقد تدرك الحادثات الجبان　　　ويسلم منها الشجاع البطل[2]

ويقول ابن القيم – رحمه الله – " الذي يحسم مادة الخوف هو التسليم لله ؛ فمن سلّم لله ، واستسلم له ، وعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب له لم يبق لخوف المخلوقين في قلبه موضع؛ فإن نفسه التي يخاف عليها قد سلمها إلى وليها ومولاها ، وعلم أنه لا يصيبها إلا ما كتب، وأن ما كتب لها – أيضاً – لابد أن يصيبها ؛ فلا معنى للخوف من غير الله بوجه.

وفي التسليم – أيضاً – فائدة لطيفة، وهي أنه إذا سلمها لله فقد أودعها عنده، وأحرزها في حرزه، وجعلها تحت كنفه، حيث لا ينالها يد عدو عادٍ، ولا بغي باغ عات"[3].

7- طلبه الثـــواب والأجر من الله إذا أصــــابته مصـــــيبة، فيحتسب ذلك عند اللــه، فيعوضه الله رضا وهــدى في قلبه، قال الله تعالى: [illegible][4]،

---

1 (?) ديوان الإمام علي، ص: 142.

2 (?) بهجة المجالس وأنس المجالس ، ابن عبد البر (2/480).

3 (?) مدارج السالكين ، ابن القيم (2/ 209) .

4 (?) سورة التغابن: 11.

قال علقمة[1]: "هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلِّم" [2].

فيخلف الله عليه ويجبر مصابه، وتتحول المحنة إلى منحة، والمصيبة إلى أجر وكفارة.

8- شعوره بالقناعة وعزة النفس، وعدم الخضوع لغير الله، إذا علم أن الأرزاق مقسومة، ولا يجلبها حرص الحريص ، ولا يمنعها حسد الحاسد، وأن من حاول أن يوصل له الرزق أو يمنعه فلن يستطيع إلا إذا كتب الله ذلك، وأن الآجال مكتوبة، وأنه لن يموت حتى يستوفي ما كتب له بعثه كل هذا إلى القناعة بما آتاه الله وعزت نفسه وأجمل في الطلب وتحرر من الخلق ورِقِهم ومِنَّتِهم، ولن تشرق على المرء شمس السعادة إلا إذا رزق القناعة، فإذا رزق الله العبد القناعة فإنها تضفي عليه عزة النفس.

ومما يُنسب إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قوله:

أفادتني القناعة كلَّ عزٍّ وهل عزٌّ أعزُّ من القناعة

فصيَّرْها لنفسك رأسَ مال وصيِّرْ بعدها التقوى بضاعة

تُحزْ ربحاً وتغنى عن بخيل وتنعم في الجنان بصبر ساعة[3]

وقال الشافعي – رحمه الله - :

رأيت القناعة كنز الغنى فصرت بأذيالها ممتسك

فلا ذا يراني على بابه ولا ذا يراني به منهمك

أمر على الناس شبه

---

[1] (?) علقمة بن وقاص الليثي المدني، قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت، أخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل: إنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، مات في خلاقة عبد الملك.
انظر ترجمته في: الاستيعاب، القرطبي (3/126، 127) ؛ تقريب التهذيب، ابن حجر ، ص: 689 ؛ الإصابة، ابن حجر (3/81).

[2] (?) الدر المنثور، السيوطي، (14/515) وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن المنذر، والبيهقي في شعب الإيمان.

[3] (?) ديوان الإمام علي، ص: 123.

الملك[1]

وصرت غنياً بلا درهم

9- اندفاع المرء للعمل، وجده في سائر أموره، وترك العجز والكسل والتواني، وسعيه وحرصه على ما ينفعه؛ فإن عظماء الرجال أقدموا على ما أقدموا عليه من جلائل الأعمال التي يسبق إلى ظنونهم أنهم لا يستطيعونها، وأن ما لديهم من أسباب يقصر عن إدراكها لما آمنوا بالقدر الذي دعاهم إلى الحزم والجد في الأمور، وانتهاز الفرص وهم بهذا يمتثلون الأمر النبوي والإرشاد الرسالي، والبلاغ المحمدي (احرص على ما ينفعك واستعن بالله،ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلتُ كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل،فإن لو تفتح عمل الشيطان)[2].

10- طرد العجب بالنفس عند تحقق المراد وحصول النعم، فيشكر العبد ربه على ما أولاه من نعم، وينسب العجز والتقصير إلى نفسه ، فإذا علم العبد أنه ما من نعمة إلا والله موليها ، وما من مكروه إلا والله هو الدافع له ؛ دفعه هذا إلى أن يفرد الله بالشكر، كيف لا ؟ والله هو المنعم المتفضل.

11- تحقق العبودية حيث إن من آمن بالقدر فقد أدى عبادة لله عليه ، ولا يكمل
المخلوق إلا حين يحقق العبودية، وكلما ازداد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله وعلت درجته، فإذا جرى عليه ما يكره حصل له من جراء ذلك عبادات كثيرة منها: الصبر، والاحتساب، وغير ذلك.

12- الخوف من الله، ذلك أن المؤمن بالقدر يخاف الله دائماً ويحذر سوء الخاتمة، لأنه لا يدري ما يُفعل به ولا يأمن مكر الله فلا يستقل العمل ولا يغتر به، فإن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف

---

1 (?) ديوان الإمام الشافعي، ص: 85.

2 (?) أخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله (4/2052).

يشاء، والخواتيم علمها عند الله، وفي الحديث: (إن العبد ليعمل عمل أهل النار وإنه من أهل الجنة، ويعمل عمل أهل الجنة وإنه من أهل النار، وإنما الأعمال بالخواتيم)[1].

13- قوة الرجاء وإحسان الظن بالله ، فالمؤمن بالقدر حسن الظن بالله قوي الرجاء به، ذلك أن العبد يعلم أن الله لا يقضي قضاء إلا وفيه تمام العدل والرحمة والحكمة ولا يتهم ربه فيما يجريه عليه من أقضيته وأقداره ، مما يوجب استواء الحالات عنده ورضاه بما يختار له سيده ، وانتظار الفرج وترقبه مما يخفف عنه حمل المشقة ، ففي حشو البلاء من روح الفرج ونسيمه وراحته ما هو من خفي الألطاف، وما هو فرج معجل[2].

14- الصبر وقوة الاحتمال، وهذا من العبوديات التي يثمرها الإيمان بالقدر لصاحبه، وغير خاف أن عبادة الصبر من جميل الخلال ، ومحمود الخصال ، وله فوائد جمة وعوائد كريمة ، وعواقب جميلة، وآثار حميدة ، وما من أحد أي أحد إلا كان لابد له من الصبر إما على سبيل الاختيار، وإما على سبيل الاضطرار ، والكريم هو من يصبر باختياره لأنه يعلم حسن عاقبة ذلك وعاقبة الجزع.

يقول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه - : "وجدنا خير عيشنا بالصبر"[3].

ويقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه -: "الصبر مطية لا تكبو"[4].

---

1 (?) أخرجه البخاري ، كتاب القدر ، باب العمل بالخواتيم (8/223) .

2 (?) انظر : مدارج السالكين ، ابن القيم (2/ 221-243) .

3 (?) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، ابن القيم، ص: 124.

4 (?) المصدر السابق ، ص:124 .

ويقول الحسن البصري[1] – رحمه الله - : "الصبر كنز من كنوز الخير لا يعطيه الله إلا لعبد كريم عنده "[2].

وأحسن من قال :

والصبر مثل اسمه مر مذاقته   لكن عواقبه أحلى من العسل

وأما من ضعف عن ذلك فلا يحتمل ولا يصبر على شيء ، فما إن يصاب بشيء حتى تراه حرج الصدر ، لهيف القلب ، كاسف الوجه، ناكس الرأس ، يجزع لأتفه الأسباب ، بل ربما أدى به ذلك إلى قتل النفس.

15- الفرح بفضل الله ورحمته ، فالإيمان بالقدر الذي حرم منه الكثير إذا وفق له العبد فرح به.

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "والفرح أعلى نعيم القلب، ولذته وبهجته، فالفرح والسرور نعيمه، والهم والحزن عذابه.

والفرح بالشيء فوق الرضا به؛ فإن الرضا طمأنينة وسكون وانشراح، والفرح لذة وبهجة وسرور، فكل فرح راض، وليس كل راض فرحاً ، ولهذا كان الفرح ضد الحزن ، والرضا ضد السخط، والحزن يؤلم صاحبه ، والسخط لا يؤلمه إلا ما كان مع العجز عن الانتقام "[3].

16- العلم بحكمة الله ، فـإن ما يقـدره الله على عبده أعظم من أن يتخيل والمقدر عليه لا يعلم ما وراء ذلك ، فقد يكـره شـيئاً وهو من الخـير له ، وقد يحب شـيئاً ويـرغب فيه ويـرى في ظـاهره أنه مصـلحة له ، ولكن حكمة الله لا تقتضـيه ، وهـذا مما يجعل العبد يتيقن تيقنـاً جازمـاً ، كيف وقد قـال الله تعـالى: ﴿ ▯▯▯▯▯▯ ﴾

---

[1] (?) الحسن بن أبي الحسن يسار الأنصاري مولاهم، أبو سعيد، تابعي جليل، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، ثقة فقيه فاضل مشهور، ولد سنة 21هـ، وتوفي سنة 110هـ.
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ، الذهبي (4/563) ؛ البداية والنهاية، ابن كثير (9/278، 279)؛ الأعلام، الزركلي (2/226).

[2] (?) عدة الصابرين، ابن القيم ،ص: 124.

[3] (?) مدارج السالكين، ابن القيم (3/693).

[illegible][1].

يقول ابن القيم – رحمه الله – عن أسرار هذه الآية: "في هذه الآية عدة حكم وأسرار ومصالح للعبد، فإن العبد إذا علم أن المكروه قد يأتي بالمحبوب، والمحبوب قد يأتي بالمكروه لم يأمن أن توافيه المضرة من جانب المسرة، ولم ييأس أن تأتيه المسرة من جانب المضرة؛ لعدم علمه بالعواقب، فإن الله يعلم منها ما لا يعلمه العبد، ولا أنفع للعبد من الامتثال لأوامر الله ، وإن شق عليه ذلك في الابتداء، لأن عواقبه كلها خيرات ومسرات ، وكذلك لا شيء أضر عليه من ارتكاب النهي وإن هوته نفسه ومالت إليه، لأن عواقبه كلها آلام وأحزان وشرور ومصائب.

ومن أسرار هذه الآية أنها تقتضي من العبد التفويض إلى من يعلم عواقب الأمور، والرضا بما يختاره له ويقضيه له لما يرجو فيه من حسن العاقبة ، إنه لا يقترح على ربه ولا يختار عليه، ولا يسأله ما لا ليس له به علم فلعل مضرته وهلاكه فيه؛ وهو لا يعلم فلا يختار على ربه شيئاً بل يسأله حسن الاختيار له وأن يرضيه بما يختاره فلا أنفع له من ذلك، وهذا يريحه من الأفكار المتعبة في أنواع الاختيارات ويفرغ قلبه من التقديرات والتدبيرات التي يصعد منها في عقبة وينزل في أخرى ، ومع هذا فلا خروج له عما قدر عليه، فلو رضي باختيار الله أصابه القدر وهو محمود مشكور ملطوف به"[2].

17- لا تقتصر ثمار الإيمان بالقدر على الفرد، بل تتعداه إلى المجتمع فمن ذلك: جعل المجتمع سليماً خالياً من الأمراض الاجتماعية الخطيرة (كالحسد وغيره)، التي تفتك به وتؤدي إلى الضغائن وزرع الأحقاد.

---

1 (?) سورة البقرة : 216.

2 (?) الفوائد ، ابن القيم، ص : 310-312 ؛ وانظر : شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، ابن القيم ، (1/144).

فمجتمع يؤمن بالقدر يسلم من شرور هذه الأمراض والرذائل ، ولا تجد بينهم حاسداً أو حاقداً؛ بل تملأ الفضائل مجتمعاتهم[1].

وأما المجتمع الـذي يـترك الإيمـان بالقـدر، فنصـيبه في الدنيا ضياع السعادة، وضنك العيش، وتوتر الحياة، وفي الآخــرة الخلــود في العــذاب المهين، مصــداقاً لقوله تعـــــــــــــــــــــــــــــــــالى: [illegible][2].

---

1 (?)للاستزادة في موضوع ثمار الإيمان بالقدر انظر: الفوائد، ابن القيم، ص : 310-312 ؛ شرح العقيدة الواسطية، محمد العثيمين (2/189، 190) ؛ عقيدة أهل السنة والجماعة، محمد العثيمين، ص: 47، 48؛ الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد، د. صالح الفوزان (2/275-278)؛ القضاء والقدر، عمر الأشقر، ص: 109-112؛ عقيدة المؤمن، أبو بكر الجزائري، ص: 247؛ عقيدة أهل السنة والجماعة، د. سعيد مسفر القحطاني، ص: 264 وما بعدها؛ الجامع الصحيح في القدر، مقبل الوادعي، ص: 11، 12؛ الإيمان بالقضاء والقدر، محمد الحمد، ص: 21-43.

2 (?) سورة طه : 123 ، 124.

أثر الخوض في القدر في افتراق الأمة

لقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الخوض في القدر، ونهاهم عن التنازع فيه، وذلك لأنه سر الله في خلقه، ومما استأثر بعلمه، فلم يُطلع عليه ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلاً.

ومما ورد عنه في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم – لما خرج على الصحابة وهم يتنازعون في القدر –: (أبهذا أمرتم، أم بهذا أرسلت إليكم، إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه)[1].

وقوله صلى الله عليه وسلم: (وإذا ذكر القدر فأمسكوا)[2].

بل إنه جاء في بعض الروايات[3] إنه صلى الله عليه وسلم خرج على الصحابة لما تكلموا فيه؛ وهو محمر الوجه كأنما تفقأ فيه حب الرمان، تشديداً في الإنكار على خوضهم فيه.

ففي هذه النصوص التحذير من الخوض في القدر، والنهي عن التنازع فيه، والإنكار على من فعل ذلك، لأنه سبب في الافتراق، وَ"ذريعة الخذلان، وسلّم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: [illegible]

---

[1] (?) أخرجه أحمد (2/196)؛ والترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء في من التشديد في الخوض في القدر (4/443) واللفظ له ؛ وابن ماجه في المقدمة، باب في القدر (1/33)؛ قال الألباني: حسن (مشكاة المصابيح 1/22).

[2] (?) أخرجه الطبراني في الكبير (10/198)؛ قال الهيثمي: وفيه مسهر بن عبدالملك ؛ وثقه ابن حبان وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد 7/411)؛ وقال الألباني: صحيح (سلسلة الأحاديث الصحيحة 1/75 ؛ الجامع الصغير 1/55).

[3] (?) أخرجه أحمد (2/178، 181، 185، 195)؛ وابن ماجه في المقدمة، باب في القدر (1/33)؛ واللالكائي في شرح السنة (1/ 115، 4/627)؛ والبخاري في خلق أفعال العباد، (2/120)؛ والطبراني في الأوسط (2/79)؛ قال الألباني: حديث صحيح لغيره (صحيح الترغيب والترهيب 1/33).

[illegible][1]، فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين"[2].

ولقد امتثل الصحابة –رضي الله عنهم– لعزيمة النبي صلى الله عليه وسلم وتوجيهه، فلم يعرف عن واحد منهم أنه نازع في القدر في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته.

وكذلك في عهد الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي –رضي الله عنهم– لم يرد إلينا أن أحداً من المسلمين نازع في القدر، سوى اعتراض أبي عبيدة عامر بن الجراح – رضي الله عنه – على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – رجوعه بالناس عن دخول الشام عندما انتشر بها الطاعون، وقال له: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر:لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت وادياً له عدوتان، إحداهما خصبة، والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله[3].

وروى اللالكائي[4] أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – خطب الناس بالجابية (قرب دمشق)، فقال في خطبته: من يضلل الله فلا هادي له، وكان الجاثليق[5] بين يديه فقال: إن الله لا يضل أحداً، وعندما كررها عمر – رضي الله عنه – نفض الجاثليق ثوبه ينكر قول عمر، فقال له عمر – رضي الله عنه – بعد أن تُرجم له كلامه: كذبت يا عدو الله، بل الله خلقك، والله يضلك، ثم يميتك، فيدخلك

---

1 (?) سورة الأنبياء: 23.

2 (?) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي ، (1/320).

3 (?) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون (7/237، 238)؛ وأخرجه مسلم، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (4/1740، 1741) واللفظ له.

4 (?) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، أبو القاسم، أحد علماء الشافعية، عني بالحديث فصنف أشياء كثيرة، توفي سنة 418هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ، الذهبي (17/419) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (12/26)؛ الأعلام، الزركلي (8/71).

5 (?) جاثليق النصارى: رأسهم ومقدمهم عند بعض الطوائف النصرانية الشرقية.

النار إن شاء الله ...، إن الله خلق الخلق، وقال حين خلق آدم ونثر ذريته في يده، وكتب أهل الجنة وما هم عاملون، وكتب أهل النار وما هم عاملون، ثم قال: هؤلاء لهذه، وهؤلاء لهذه، فتفرق الناس وما يختلف في القدر اثنان[1].

وبعد انتهاء عصر الخلفاء الراشدين – رضي الله عنهم – وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنهما – في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبني أمية في أواخر عصر عبدالله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة – رضي الله عنهم- ظهرت فرقة تنفي القدر، وتزعم أنه لا قدر، وأن الأمر أُنُف، فأنكر عليهم الصحابة هذه المقالة أشد الإنكار، وسموهم القدرية، لأنهم يضيفون القدر إلى أنفسهم، ويسلبونه عن الله[2].

بل جاء في الحديث أنهم مجوس هذه الأمة، فعن عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما– أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم)[3].

وكان ذلك أول ما ظهر في البصرة وهذا هو المعتبر في مبدأ ظهوره[4]، وكان أول من أظهر ذلك وتكلم فيه معبد بن عبد الله الجهني البصري[5]. وقيل: ظهر ذلك في الحجاز

---

1 (?) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي (3/659)؛ وانظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، (39/372)؛ الشريعة ، الآجري (2/839) .

2 (?) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص: 131؛ وانظر: مجموع الفتاوى (8/450) .

3 (?) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر (2/634) واللفظ له؛ وابن ماجه في المقدمة، باب في القدر (1/35)؛ والحاكم في المستدرك (1/159)؛ والطبراني في الأوسط (3/65)؛ قال الألباني: حسن (الجامع الصغير 1/790).

4 (?) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني (1/40) ؛ مجموع الفتاوى (8/450) .

5 (?) معبد بن عبد الله بن عويم الجهني البصري، سمع الحديث من ابن عباس، وابن عمر، ومعاوية، وعمران بن حصين، وغيرهم، شهد يوم التحكيم، قتل عام 80هـ، على يد الحجاج بن يوسف الثقفي، وقيل: على يد عبد الملك بن مروان.
انظر ترجمته في: البداية والنهاية، ابن كثير (9/36، 37)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر ، ص: 957؛ الأعلام، الزركلي (7/264).

لما احترقت الكعبة ، فقال ناس: احترقت بقدر الله ، وقال آخرون : لم تحترق بقدر الله[1]. وقيل: ظهر في الشام"[2]، والمعتبر الأول.

فقد أخرج مسلم في صحيحه عن يحيى بن يعمر[3] قال: (كان أول من قال في القدر

بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميدي[4] حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب – رضي الله عنهما – داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، وظننت أن صاحبي سيكل الأمر إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم (وذكر من شأنهم) وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف ...) الحديث[5] .

---

1 (?) انظر: إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، محمد بن خليفة الأبي المالكي (1/51).

2 (?) انظر: السنة، عبدالله بن أحمد (2/391)؛ السنة، الخلاّل، (3/526)؛ الشريعة، الآجري (2/958-960)؛ الفهرست، ابن النديم، ص: 331؛ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي النشار (1/321).

3 (?) يحيى بن يعمر البصري، نزيل مرو وقاضيها، قال عنه ابن حجر: ثقة فصيح، وكان يرسل، مات قبل المائة أو بعدها.
انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب، ابن حجر، (11/264، 265)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: 1070.

4 (?) حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، قال عنه ابن حجر: ثقة فقيه، روى له الجماعة.
انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب، ابن حجر (3/41)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر ، ص: 275.

5 (?) سبق تخريجه ، ص: 12.

قال الأوزاعي[1]: أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق، يقال له: سوسن[2]، كان نصرانياً، فأسلم ثم تنصر، وعنه أخذ معبد الجهني[3].

وقال الإمام أحمد: أول من تكلم في القدر بالبصرة معبد الجهني، وسسلو رجل من الأساورة[4].

وقال عبد العزيز العطار[5]: لا أعلم يومئذ أحداً يتكلم في القدر غير معبد، ورجل من الأساورة يقال له: سيسويه[6].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله-: "وقد روي أن أول من ابتدعه – أي القول بالقدر – بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له: سيسويه من أبناء المجوس، وتلقاه عنه معبد الجهني"[7].

فالأشهر والأرجح هو القول بأن أول من أظهر القول بالقدر وتكلم به معبد الجهني، ولا يعني هذا أنه لم يكن موجوداً قبل ، بل الأمر على العكس من ذلك فقد سبق معبداً به رجل من أبناء المجوس ، يقال له : سوسن . وأما

---

1 (?) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، أبو عمرو، نسبة إلى قبيلة الأوزاع، إمام الشام في الفقه والحديث، ولد سنة 88هـ، وتوفي سنة 157هـ.
انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب، ابن حجر (6/238)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: 593؛ الأعلام، الزركلي (3/320).

2 (?) يقال له: سوسن، أو سيسويه، أو سسلو، أو سنسويه، ويكنى أبا يونس الإسواري، رجل من أهل العراق، كان نصرانياً فأسلم، ثم تنصر.
انظر: السنة، عبد الله بن أحمد (2/391)؛ السنة، الخلاّل (3/526)؛ شرح أصول السنة، اللالكائي (4/750)؛ الشريعة، الآجري (2/958-960).

3 (?) انظر: الشريعة، الآجري (2/958-960)؛ شرح أصول السنة، اللالكائي (4/750).

4 (?) انظر: السنة، الخلاّل (3/526).

5 (?) عبد العزيز بن مهران البصري، والد مرحوم، قال عنه ابن حجر: مقبول.
انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ، ابن حجر (6/316، 317)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: 616.

6 (?) انظر: السنة، عبد الله بن أحمد (2/391)؛ الشريعة، الآجري (2/958-960).

7 (?) مجموع الفتاوى (7/384).

سائر ما قيل في مبدأ ظهوره فقد يكون باعتبار البلد الذي ابتدأ قول القدر فيه ، ولا تعارض.

فكان هذا مبدأ المقالة، ثم كثر خوض الناس في القدر، وكان غلاة الأوائل ينكرون علم الرب بأفعال العباد. فصار هذا القول سبباً في افتراق الأمة، وتشتت شملها، واختلاف كلمتها، نظراً لأنهم لم يمتثلوا لما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقارفوا ما نهاهم عنه، ووقعوا في المحذور.

حيث قال صلى الله عليه وسلم: (إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر – يعني القدر – عزمت عليكم أن لا تنازعوا فيه)[1].

ولعظم خطر الخوض في القدر والتعمق في بحث دقائق مسائلة حذر السلف الصالح من ذلك أشد التحذير، وشددوا النكير على الخائض فيما لا يدركه العقل ، لأنه سر من أسرار الله ، فالواجب الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شر دون جدل أو بحث .

يقول الإمام أحمد – رحمه الله - : " ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها : الإيمان بالقدر خيره وشره ، والتصديق بالأحاديث

فيه ، والإيمان بها ، لا يقال : لم ؟ ولا كيف ؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها.

ومن لم يعرف تفسير الحديث ، ولم يبلغه عقله ، فقد كفي ذلك ، وأحكم له ، فعليه الإيمان به والتسليم له ، مثل حديث الصادق المصدوق[2] ، وما كان مثله في القدر"[3].

---

1 (?) سبق تخريجه ، ص: 23 .

2 (?) أخرجه البخاري،كتاب القدر،باب في القدر(7/219)؛وأخرجه مسلم،كتاب القدر،باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه(4/2036).

3 (?) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، اللالكائي (1/157) .

ويقـول الإمـام الطحـاوي[1] –رحمه اللـه-: "وأصل القـدر سر الله تعالى في خلقـه، لم يطلع على ذلك ملك مقـرب ، ولا نـبي مرسـل، والتعمق في ذلك ذريعة الخـذلان، وسـلم الحرمـان، ودرجة الطغيـان، فالحـذر الحـذر من ذلك نظـراً وفكـراً ووسوسـة، فـإن الله طـوى علم القـدر عن أنامـه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى: [illegible][2] فمن سأل لم فعل ؟ فقد رد حكم الكتـاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين"[3] .

ويقول أيضاً – رحمه الله- : " فويل لمن صار قلبه في القدر قلباً سقيماً لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سراً كتيماً ، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً"[4].

ويقول الإمام الآجري [5] –رحمه الله-: "لا يحسن بالمسلمين التنقير والبحث في القدر، لأن القدر سر من أسرار الله عز وجل، بل الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شر واجب على العباد أن يؤمنوا به ، ثم لا يأمن العبد أن يبحث عن القدر فيكذب بمقادير الله الجارية على العباد ، فيضل عن طريق الحق"[6].

---

1 (?) هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي، ولد سنة 239هـ، الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، له تصانيف جليلة معتبرة، توفي سنة 321هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (15/27)؛ البداية والنهاية، ابن كثير (11/186)؛ الأعلام، الزركلي(1/206).

2 (?) الأنبياء :23.

3 (?) شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (1/320) .

4 (?) المصدر السابق (2/360) .

5 (?) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي ، أبو بكر ، الإمام المحدث القدوة ، شيخ الحرم الشريف ، كان صادقاً، خيَّراً، عابداً، صاحب سنة واتباع، له مصنفعات عظيمة، منها : الشريعة، وأخلاق العلماء، توفي سنة 360هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (16/133)؛ البداية والنهاية، ابن كثير (12/270)؛ الأعلام، الزركلي (6/97).

6 (?) الشريعة، الآجري (2/697 ، 698) ، وقد عقد – رحمه الله – في كتابه الشريعة باباً أورد فيه الآثار في ترك البحث والتنقير عن النظر في أمر القدر كيف ؟ ولم ؟ بل الإيمان به والتسليم . انظر : (2/935) .

وقد عقد الإمام ابن بطة العكبري[1] –رحمه الله – في كتابه الإبانة الكبرى باباً فيما أمر الناس به من ترك البحث والتنقير عن القدر والخوض والجدال فيه، وساق فيه نصوصاً عن السلف الصالح في النهي عن ذلك ، وقال معلقاً: "فجميع ما قد رويناه في هذا الباب يلزم العقلاء الإيمان بالقدر ، والرضا والتسليم لقضاء الله وقدره، وترك البحث والتنقير وإسقاط (لِمَ) و(كيفَ) و(ليتَ) و(لولا)، فإن هذه كلها اعتراضات من العبد على ربه، ومن الجاهل على العالم معارضة من المخلوق الضعيف الذليل على الخالق القوي العزيز، والرضا والتسليم طريق الهدى وسبيل أهل التقوى ومذهب من شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه ، فهو يؤمن بالقدر كله خيره وشره، وأنه واقع بمقدور الله، ومن يعلم أن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء لا يسأل عما يفعل وهم يسألون"[2].

ويقول أبو المظفر السمعاني[3] –رحمه الله-: "سبيل المعرفة في هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل ، فمن عدل عن التوقيف فيه ضل وتاه في بحار الحيرة، ولم يبلغ شفاء العليل ، ولا ما يطمئن به القلب، لأن القدر سر من أسرار الله تعالى، اختص العليم الخبير به ، وضرب دونه الأستار، وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم، لما علمه من الحكمة ، فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب"[4].

---

1 (?) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري ، أبو عبدالله ، المعروف بابن بطة ، أحد علماء الحنابلة ، وله التصانيف الكثيرة الحافلة في فنون العلم ، توفي سنة 387هـ.

انظر ترجمته في: السير، الذهبي (16/529)؛ البداية والنهاية، ابن كثير (11/321)؛ الأعلام؛ الزركلي (4/197).

2 (?) الإبانة ، ابن بطة (2/316 ، 317).

3 (?) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني المروزي ، المشهور بأبي المظفر السمعاني، مفتي خراسان على فقه الشافعية ، كان زاهداً ، ورعاً ، حجة لأهل السنة ، توفي سنة 489هـ. انظر ترجمته في : البداية والنهاية ، ابن كثير (12/164)؛ الأعلام ، الزركلي(7/ 303).

4 (?) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري بشرح صحيح البخاري (11/477)؛ وانظر: شرح النووي على مسلم (16/196).

ودفعاً للتعارض المتوهم بين النهي الوارد عن الخوض في القدر وكلام الصحابة فيه، وجواباً عن ذلك أقول: إن ما ورد عن رسول الله من أحاديث في النهي عن الخوض في القدر يمكن حصره فيما يلي:

1- عـدم التسـليم لله وتـرك الإذعـان له في قـدره، لأن مسـائل الغيب – والقـدر منها – وواجب المسـلم فيها تسليم أمرها لله لانبنائها على ذلك، والقاعـدة في بـاب المغيبات التي استأثر الله بعلمها وكذا ما طويت أخباره التسليم فيها لله، والسبيل هو: [illegible][1].

2- قصر سبيل معرفة القدر على العقل استقلالاً دون الاهتداء بالكتاب والسنة، لأن العقل وحده لا يستطيع أن يهتدي إلى شيء في معرفة القدر على وجه التفصيل، ولن يصل إلى نتيجة لمحدودية طاقته، وعليه فإنه لو حاول أن يجاوز العقل حدوده فسيقع في الضلالات والحيرة والزيغ وضياع الأوقات[2].

3- إلخوض فيه بالباطل، وبلا أدنى علم ولا دليل من كتـاب أو سنة صحيحة، قال الله تعالى: [illegible][3]، وقال عن المجرمين: [illegible][4].

4- التعمق في البحث في القدر لطلب الجوانب الخفية منه لأن البحث فيما خفي منه غير ممكن للعقل الإنساني مهما كان نبوغه فضلاً عن أنه يبدد الطاقة العقلية ويهدرها، إضافة إلى كونه سبباً في الحيرة التي وقع فيها كثير ممن خاضوا فيه، ولا يخفى أنه سر الله، الذي لم يطلع عليه ملك مقرب ولا نبي مرسل[5].

5- البحث فيه على وجه التنازع، والذي ينتهي بالمتنازعين إلى الاختلاف والافتراق والهلاك ، كما هلك من كان قبلنا، وهذا هو الذي أغضب النبي ، ففي الحديث أن النبي خرج ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال:

---

1 (?) سورة البقرة : 32 .

2 (?) انظر : الإبانة ، ابن بطة (1/226) ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (1/320) .

3 (?) سورة الإسراء : 36 .

4 (?) سورة المدثر : 42-45 .

5 (?) انظر : الإبانة ، ابن بطة (1/226) ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (1/320) .

فكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب فقال: (ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض بهذا هلك من كان قبلكم) ... الحديث[1].

6- الاعتراض بالسؤال عما لا ينبغي أن يُسأل عنه على وجه التعنت لا على وجه الاستفهام، كمن يقول: لماذا أضل الله فلاناً وهدى فلاناً ؟ أو أغنى هذا وأفقر ذاك ؟ وهذا لا يحل قليل سؤاله ولا كثيرة، ومثل قائل هذا لا يكون متفقهاً ولا متعلماً، أما من كان مستفهماً فمعلوم أن شفاء العي السؤال[2].

وتفصيلاً لذلك : فالبحث في القدر:

- إما أن يكون فيما سمح به مما يمكن للعقل أن يدركه، أو يصل فيه إلى نتيجة في ضوء النصوص مثل: معرفة مراتب القدر، ودرجاته، وآثاره، وعدم التعارض بينه وبين الأمر والنهي.
- أو فيما منع منه على وجه التعمق والتقعر، مثل: الجانب الخفي منه، وهو كون الله أضل وهدى، وأمات وأحيا، ومنع وأعطى، وقسم ذلك بين عباده بقدرته ومشيئته وحكمته.

"وهذا يعني أن الكلام في القدر ، أو البحث فيه بالمنهج العلمي الصحيح غير محرم أو منهي عنه، وإنما الذي نهى عنه الرسول عليه الصلاة والسلام هو التنازع في القدر ، أي أن يعرض الموضوع عرضاً يؤدي إلى تنازع الناس قبله فريقين"[3].

ويشرح هذا ويبينه الإمام ابن بطه – رحمه الله – في كتابه الإبانة فيقول: "فإن قال قائل هذا : فقد روي عن رسول الله وأصحابه وعن جماعة من التابعين وفقهاء المسلمين أنهم تكلموا فيه وفسروا آيات من القرآن يدل ظاهرها وتفسيرها على العلم بالقدر، وقد رأينا جماعة من العلماء ألفوا فيه كتبا ، وصنفوه أبواباً ، ورووا أيضاً أن النبي قال: (تعلموا من القدر ما لا تضلون) ، وهذا مخالف

---

1 (?) سبق تخريجه ، ص : 23 .

2 (?) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (1/341) .

3 (?) القضاء والقدر في الإسلام، د.فاروق الدسوقي (1/368).

لقوله: (إذا ذكر القدر فأمسكوا) [1] فإنني أرجع إليه بجواب ما سأل عنه في ذلك بأن أقول له: اعلم رحمك الله أن كلا الوجهين صحيح، وكلا الأمرين واجب القبول لهما والعمل بهما ، وذلك أن القدر على وجهين:

أحدهما: فرض علينا علمه ومعرفته والإيمان به والتصديق بجميعه.

والآخر: فحرام علينا التفكر فيه والمسألة عنه والمناظرة عليه والكلام لأهله والخصومة به؛ فالواجب علينا علمه والتصديق به والإقرار بجميعه ، أن نعلم أن الخير والشر من الله، وأن الطاعة والمعصية بقضاء الله وقدره ، وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا ، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا ، وأن الله خلق الجنة وخلق لها أهلا ، وعَلِمَهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، ووفقهم لأعمال صالحة رضيها ؛ أمرهم بها ، فوفقهم لها ، وأعانهم عليها ، وشكرهم بها ، وأثابهم الجنة عليها تفضلاً منه ورحمة ، وخلق النار ، وخلق لها أهلا ، أحصاهم عدداً ، وعلم ما يكون منهم ، وقدر عليهم ما كرهه لهم ، خذلهم بها ، وعذبهم لأجلها ، غير ظالم لهم ، ولا هم معذورون فيما حكم عليهم به؛ فكل هذا وأشباهه من علم القدر الذي لزم الخلق علمه والإيمان به والتسليم لأمر الله وحكمه وقضائه وقدره ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون"[2].

والخلاصة أنه لا يفتح الباب فيه بإطلاق ولا يغلق بإطلاق، فمتى كان الحديث فيه بحق فلا منع ولا نهي، بل قد يجب، وإن كان بباطل فالمنع والنهي.

وبعد هذا العرض للنصوص المحذرة من الخوض في القدر، وكيف كان موقف النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وسائر الصحابة والأئمة من بعدهم من الخائضين فيه، وذكر بعض من خاض فيه؛ والجمع بين النصوص التي فيها تعلم مسائل القدر والنصوص التي فيها النهي عن الخوض فيه.

---

1 (?) سبق تخريجه ، ص :23.

2 (?) الإبانة، ابن بطة (1/227).

فلا شك أن للخوض في القدر آثاراً خطيرة استدعت التحذير منه من جملتها:

- كونه سبب هلاك الأمم قبلنا.
- ثم إن فيه مخالفة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث نهى عن التنازع فيه.
- ومخالفة هدي الصحابة – رضي الله عنهم – ومنهجهم.
- افتراق الأمة وتشتت شملها واختلاف كلمتها.
- منافاته لما يجب على العبد من التسليم لله عز وجل.
- إهدار طاقة العقل وتبديدها فيما لا سبيل له إلى إدراكه.
- الحيرة التي وقع فيها كثير ممن خاض فيه بالباطل وبلا أدنى علم.

الباب الأول

الجبر: تعريفه، نشأته، أسباب القول به

وفيه فصلان :

الفصل الأول: تعريف الجبر.

الفصل الثاني: نشأة القول بالجبر وأسبابها.

الفصـل الأول

تعريـف الجبـر

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الجبر في اللغة .

المبحث الثاني : تعريف الجبر في الاصطلاح .

المبحث الأول
تعريف الجبر في اللغة

قال الأزهري[1] : "يقال : رجل جبّار إذا كان طويلاً عظيماً قوياً ، تشبيهاً بالجبّار من النخيل ... والجبار : الله تبارك وتعالى، القاهر خلقه على ما أراد ... يقال للملك جَبْر، وقال : والجَبْر الشجاع وإن لم يكن ملكاً، والجبر: تثبيت وقوع القضاء والقدر ... والجَبْر: أن تغني الرجل من الفقر ، أو تجبر عظمه من الكسر ... والجبرية ، الذين يقولون : أجبر الله العباد على الذنوب أي أكرههم، ومعاذ الله أن يكرههم على معصية ! ولكنه قد علم ما العباد عاملون ، وما هم إليه صائرون ... ويقال : تَجَبَّر فلان : إذا عاد إليه من ماله بعض ما كان ذهب ، وتَجَبَّر النبت والشجر، إذا نبت في يابسة الرطب ، ويقال : قد تَجَبَّر فلان مالاً، أي أصاب" [2].

وقال الجوهري[3] : "الجبر: أن تغني الرجل من فقر ، أو تصلح عَظْمَهُ من كسر، يقال: جبرت العظم جبراً ، وجبر العظم بنفسه جُبُوراً ، أي انجبر... يقال: جبر الله فلاناً فاجتبر ، أي سد مفاقره ... وأجبرته على الأمر : أكرهته عليه ، وأجبرته أيضاً: نسبته إلى الجبر، كما تقول أكفرته ، أي نسبته إلى الكفر ... والجبار من النخل: ما طال وفات اليد.... يقال : نخلة جَبَّارة ، وناقة جَبَّارة، أي عظيمة سمينة"[4].

---

1 (?) محمد بن أحمد بن الأزهر ، أبو منصور ، كان رأساً في اللغة والفقه ، ثقة ديّنًا ثبتا ، توفي سنة 370هـ.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ، ابن خلكان (3/458-460)؛ سير أعلام النبلاء ، الذهبي (16/315-317)؛ بغية الوعاة ، السيوطي (1/20،19).

2 (?) تهذيب اللغة ، الأزهري (6/41-43).

3 (?) إسماعيل بن حماد التركي الجوهري ، أبو نصر ، إمام اللغة ، كان يحب الأسفار والتغريب ، مات متردياً من سطح داره ، سنة 393هـ .
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ، الذهبي (17/80-82) ؛ بغية الوعاة ، السيوطي (1/446-448)؛ الأعلام، الزركلي (1/313) .

4 (?) الصحاح ، الجوهري (2/528 ، 529).

وقال ابن فارس[1]: "الجيم والباء والراء أصل واحد، وهو جنس من العظمة والعلو والاستقامة، فالجبار: الذي طال وفات اليد ، يقال فرس جَبَّار ، ونخلة جَبَّارة ، وذو الجَبُّورة وذو الجبروت: الله جل ثناؤه ... وجبرت العظم فجبر ... ويقال للخشب الذي يضم به العظم الكسير جبارة، والجمع جبائر ، وشُبِّه السوار فقيل له جبارة ... ويقال: أجبرتُ فلاناً على الأمر، ولا يكون ذلك إلا بالقهر وجنس من التعظم عليه"[2].

وقال ابن منظور[3]: "والجبر خلاف الكسر، جبر العظم، والفقير، واليتيم، يجبره جبراً وجُبوراً وجِبارة ...وأجبرته نسبته إلى الجبر، كما يقال: أكفرته: نسبته إلى الكفر... اللحياني: أجبرت فلاناً على كذا فهو مجبر، وهو كلام عامة العرب، أي أكرهته عليه، وتميم تقول: جبرته على الأمر أجبره جبراً وجُبُوراً"[4].

وقال الفيروزآبادي[5]: "الجبر: خلاف الكسر، والملك ، والعبد ، ضد، والرجل الشجاع ، وخلاف القدر ، والغلام ، والعود ... وجبر العظم والفقير جَبْراً وجُبُوراً وجِبارة، وجبره

[1] (?) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني المالكي، اللغوي المحدث العلامة، كان رأساً في الأدب، له مصنفات كثيرة، توفي سنة 395هـ.

انظر ترجمته في: البداية والنهاية، ابن كثير، (11/358)؛ بغية الوعاة، السيوطي (1/352 ، 353) ؛ الأعلام، الزركلي (1/184).

[2] (?) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (1/501)؛وانظر: جمهرة اللغة، ابن دريد(1/208) ؛ مختار الصحاح، الرازي ، ص: 62.

[3] (?) محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، جمال الدين أبو الفضل، أديب لغوي ناظم ناثر، توفي سنة 711هـ.

انظر ترجمته في: بغية الوعاة، السيوطي (1/248)؛ الأعلام، الزركلي (7/108).

[4] (?) لسان العرب، ابن منظور (4/114 وما بعدها)؛ وانظر: العين، الخليل بن أحمد (6/115 وما بعدها).

[5] (?) محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي، أبو طاهر، من أئمة اللغة والأدب، ولد عام 729هـ، وتوفي عام 817هـ.

انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي (7/146، 147).

فجبر جَبْراً وجُبُوراً ، وانجبر ، وتجبر ، واجتبر فتجبر : أحسن إليه، أو أغناه بعد فقر، فاستجبر واجتبر، وعلى الأمر: أكرهه، كأجبره؛ وتجبر : تكبَّر، والشجر: اخضر وأورق، والكلأ : أُكِلَ ثم صلح قليلاً، والمريض: صلح حاله، وفلان مالاً: أصابه ، والرجل: عاد إليه ما ذهب عنه ... الجبَّار: الله تعالى، لتكبُّره، وكل عات ، كالجِبيِّر ، كسِكِّيت، واسم الجوزاء، وقلب لا تدخله الرحمة، والقتال في غير حق، والعظيم القوي الطويل: جبَّار... وجَبْرة وجُبَاره وجِبَارَه وجويبر: أسماء.... والمُجَبِّر: الذي يجبر العظام... المتجبر: الأسد، وأجبره : نسبه إلى الجبر"[1].

وقال الزَبيدي[2]: "الجبر خلاف الكسر، والمادة موضوعة لإصلاح الشئ بضرب من القهر..... الجبر : الملِك...... والجبر: العبد...... والجبر أيضاً : الشجاع وإن لم يكن ملكاً، والجبر: خلاف القدر، وهو تثبيت القضاء والقدر، ومنه الجبرية، والجبر: الغلام...... والجبر: اسم العود الذي يُجْبَر به...... وجبر العظم من الكسر، ومن المجاز: جَبَر الفقير من الفقر، وكذلك اليتيم.... وأصل ذلك، أي جبر الفقير، من جبر العظم المنكسر، وهو إصلاحه وعلاجه حتى يبرأ، وهو عام في كل شيء؛ على التشبيه والاستعارة، فلذلك قيل: جبرت الفقير، إذا أغنيته ؛ لأنه شبّه فقره بانكسار عظمه ، وغناه بجبره، ولذلك قيل له: فقير؛ كأنه قد فُقِر ظهره ، أي كسر فقاره..... وجَبَرَهُ على الأمر يَجْبُره جَبْراً وجُبُوراً: أكرهه كأجبره، فهو مجبر..... وفي البصائر: والإجبار في الأصل: حمل الغير على أن يَجْبُر الأمر، لكن تُعُورِف في الإكراه المجرد، فقوله: أجْبَرتُهُ على كذا ، كقولك: أكرهته"[3].

---

1 (?) القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، ص:360، 361.

2 (?) أبو الفضل محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين، توفي سنة 1205هـ.
انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي (7/70).

3 (?) تاج العروس ، الزبيدي (6/158 وما بعدها).

وبتأمل كلام اللغويين السابق يلحظ أن معاني الجبر في اللغة ترجع إلى ثلاثة معان:

المعنى الأول: القهر والإكراه.

المعنى الثاني: يتضمن العظمة والعلو والتكبر والعز والامتناع.

المعنى الثالث: الإصلاح والإحسان، ومنه: جبر الكسر، وإغناء الفقير.

قال ابن القيم – رحمه الله –: " وأما الجبر فيرجع في اللغة إلى ثلاثة أصول:

أحدها: أن يغني الرجل من فقر، أو يجبر عظمه من كسر، وهذا من الإصلاح.

الأصل الثاني: الإكراه والقهر، وأكثر ما يستعمل هذا على أفعل ، يقال : أجبرته على كذا ، إذا أكرهته عليه ، ولا يكاد يجيء : جبرته عليه إلا قليلاً .

والأصل الثالث: من العز والامتناع، ومنه نخلة جبّارة"[1].

---

1 (?) شفاء العليل، ابن القيم (1/364، 365).

المبحث الثاني
تعريف الجبر في الاصطلاح

الجبر في الاصطلاح معناه: "نفي الفعل حقيقة عن العبد، وإضافته إلى الرب"[1].

فالفعل – كما تزعم الجبرية[2] – فعل الرب لا فعل العبد، وبناء عليه فالعبد عندهم لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور على أفعاله، لا قدرة له عليها، ولا قصد، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب الأفعال إلى العبد مجازاً، كحركة الأشجار عند هبوب الريح، وكحركات الأمواج[3].

فهم ينفون استطاعة العبد قبل الفعل، وبعده، ومعه، كما أنهم ينفون الاختيار عنه.

يقول أبو الحسن الأشعري[4] واصفاً مقولة الجهم بن صفوان في الجبر: " إنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه، إلا أنه خلق للإنسان قوةً كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً بذلك، كما

---

1 (?) الملل والنحل، الشهرستاني، (1/97)؛وانظر: المواقف، الإيجي، (3/712) ؛ التعريفات، الجرجاني، ص: 137.

2 (?) وهل هي بالتحريك أم بالتسكين، تردد في ذلك الفيروزآبادي كما في القاموس ،ص: 360.

3 (?) انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص: 158؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم (2/54) ؛ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص:89، 90 ؛ شفاء العليل، ابن القيم (1/47).

4 (?) علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري اليماني البصري، العلامة، إمام المتكلمين، ولد سنة 260هـ، وإليه ينسب مذهب الأشاعرة، وقد رجع إلى المذهب الحق في المرحلة الأخيرة من حياته، وإن كان قد بقيت عليه بقايا من مذهب المعتزلة على القول الحق، توفي سنة 324هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (15/85)؛ البداية والنهاية، ابن كثير (11/199، 200)؛ الأعلام، الزركلي (4/263).

خلق له طولاً كان به طويلاً، ولوناً كان به متلوناً، كما خلق فيه سروراً بذلك وشهوة له"[1].

ويقول ابن القيم: "وقالت طائفة أخرى وهم جهم وأتباعه: إن القادر على الحقيقة هو الله وحده، وهو الفاعل حقاً، ومن سواه ليس بفاعل على الحقيقة ولا كاسب أصلاً، بل هو مضطر إلى جميع ما فيه من حركة وسكون، وقول القائل: قام، وقعد، وأكل، وشرب مجاز، بمنزلة مات، وكبر، ووقع، وطلعت الشمس وغربت، وهذا قول الجبرية الغلاة"[2].

وقد اشتمل لفظ الجبر على محذورين:

المحذور الأول: في كونه محدثاً، فإنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة لفظ (جَبَرَ)، وإنما جاءت السنة بلفظ (الجَبْل).

ويدل على ذلك ويشهد له حديث أشج عبد القيس[3]: (إن فيك خلقين يحبهما الله، الحلم والأناة، فقال: أخلقين تخلقت بهما، أم جبلت عليهما؟ فقال: بل جبلت عليهما، فقال: الحمد لله الذي جبلني على ما يحب)[4].

"فأخبر النبي أن الله جبله على الحلم والأناة ، وهما من الأفعال الاختيارية، وإن كانا خلقين قائمين فإنهن بالعبد ، فإن من الأخلاق ما هو كسبي، ومنها ما لا يدخل تحت الكسب، والنوعان قد جبل الله العبد عليهما ، وهو سبحانه يحب ما جبل عبده عليه من محاسن الأخلاق، ويكره ما جبله عليه من مساوئها فكلاهما بجبله، وهذا محبوب له،

---

1 (?) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، ص: 279؛ وانظر: التبصير في الدين، أبو المظفر الإسفراييني، ص: 107، 108؛ الحور العين، نشوان الحميري، ص: 309، 310؛ البرهان في عقائد أهل الأديان، السكسكي، ص: 42، 43.

2 (?) شفاء العليل، ابن القيم (1/198).

3 (?) المنذر بن عائذ بن الحارث العَصَري، صحابي نزل البصرة ومات بها. انظر ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، (1/116، 117)؛ تهذيب التهذيب، ابن حجر (10/268، 269)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر، ص:971.

4 (?) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم (1/48).

وهذا مكروه، كما أن جبريل صلوات الله وسلامه عليه مخلوق له، وإبليس عليه لعائن الله مخلوق له، وجبريل محبوب له مصطفى عنده ، وإبليس أبغض خلقه إليه"[1].

1 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1/385).

ولهذا أنكر السلف والأئمة على من قال: (جَبَرَ)، وعلى من قال: (لم يجبر)، كالأوزاعي، وسفيان الثوري[1]، وعبد الرحمن بن مهدي[2]، والإمام أحمد وغيرهم هذا اللفظ.

فقد روى الخلاّل[3] في كتاب السنة له عن الزُبيدي[4] قوله: "أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر، أو يعضل ولكن يقضي، ويقدِّر، ويخلق، ويجبل، عبده على ما أحب" وعن الأوزاعي أنه قال: "ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن ولا السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر والجبل والخلق، فهذا يعرف من القرآن والحديث"[5].

وترجم على هذا الخلاّل بقوله: الرد على القدرية وقولهم: إن الله جبر العباد على المعاصي.

وقد استحسن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – جواب هذين الإمامين في عصر تابع التابعين، وعلل ذلك بأن الجبر بمعناه الاصطلاحي غير معروف في اللغة ، وأنه إلزام الإنسان بخلاف رضاه، والله قادر على أن يجعل العبد مختاراً راضياً لما يفعله، ومبغضاً وكارهاً لما يتركه كما هو الواقع.

وقال – رحمه الله – "وأما الأوزاعي فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ، وإن عني به هذا المعنى، حيث لم يكن

---

1 (?) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، إمام حجة، ولد سنة 97هـ، وتوفي سنة 161هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (7/229-279)؛ تهذيب التهذيب، ابن حجر (4/101-104)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: 394.

2 (?) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، عارف بالرجال والحديث، ولد سنة 135هـ، وتوفي سنة 198هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (9/192-209)؛ تهذيب التهذيب، ابن حجر (6/247-249)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر ص: 601.

3 (?) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، يعرف بالخلاّل، إمام من أئمة الحنابلة، له تصانيف كثيرة، توفي سنة 311هـ.
انظر ترجمته في: البداية والنهاية، ابن كثير (11/159)، الأعلام، الزركلي (1/206).

4 (?) أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، من أهل حمص، ولد سنة 79هـ، وتوفي سنة 149هـ.
انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب، ابن حجر (9/434،433)؛ تقريب التهذيب، ابن حجر ص: 905.

5 (?) السنة، الخلاّل (3/555) .

له أصل في الكتاب والسنة، فيفضي إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في إرادة الباطل، وذلك لا يسوغ؛ وإن قيل: إنه يراد به معنى صحيح"[1].

المحذور الثاني: في كونه مجملاً، فإنه اشتمل على معنى حق، ومعنى آخر باطلاً، فالمعنى الحق الذي اشتمل عليه هذا اللفظ؛ هو أن الله تعالى خلق فعل العبد وجعله محباً له، راضياً به، مختاراً لإيقاعه، كارهاً لعدمه، فهو سبحانه أجل وأعظم وأقدر من أن يجبر عبده ويكرهه على فعل ما يشاؤه منه.

والمعنى الباطل أن القول بأن الجبر: هو أن الله لم يجعل عبده قادراً على الفعل، ولا مختاراً له، ولا راضياً به[2].

فعند استعمال لفظ (الجبر) فإنه يستفصل من قائله، فإن أراد به المعنى الحق قُبل منه المعنى، وإن أراد المعنى الباطل رد عليه، مع أن الواجب الاقتصار على الألفاظ الشرعية، وتجنب ما عداها من الألفاظ المحدثة، وهذا هو منهج السلف الصالح رضي الله عنهم في هذا الباب.

" فالواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل ، ويتدبر معناه ويعقله ، ويعرف برهانه ودليله ، إما العقلي وإما الخبري السمعي ، ويعرف دلالته على هذا وهذا ، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة ، فيقال لأصحابها : هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا ، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبل ، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد"[3] .

ولهذا منع الأوزاعي من إطلاقه، إذ إن هذا اللفظ قد يحتمل معنى صحيحاً؛ فنفيه قد يقتضي نفي الحق والباطل[4].

قـــال شـــيخ الإســـلام ابن تيمية – رحمه الله –: "لفظ الجبر لفظ مجمل، فإن الجبر إذا أطلق في الكلام فهم منه إجبـــار الشـــخص على خلاف مـــراده ...... ومعلـــوم أن الله سبحانه وتعـالى إذا جعل في قلب العبد إرادة للفعل ومحبة

---

1 (?)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، (1/67).

2 (?) انظر: شفاء العليل، ابن القيم (1/385، 386) .

3 (?) شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (1/240) ؛ وانظر : المصدر السابق (1/ 70) .

4 (?) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، (1/69) .

له حـتى يفعلـه، كما قـال تعـالى: [illegible][1]، لم يكن هذا جبراً بهـذا التفسـير، ولا يقـدر على ذلك إلا الله تعـالى، فإنه هو الذي جعل الراضي راضياً، والمحب محباً، والكاره كارهاً.

وقد يـراد بـالجبر نفس جعل العبد فـاعلاً، ونفس خلقه متصـفاً بهـذه الصـفات، كما في قوله تعالى: [illegible][2]، فـالجبر بهـذا التفسير حق.

فالأئمة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ الجبر أو نفيه لأنه بدعة يتناول حقاً وباطلاً"[3].

---

1 (?) سورة الحجرات: 7.

2 (?) سورة المعارج: 19-21.

3 (?) درء التعارض ، ابن تيمية (1/255، 256) ، ولمعرفة الفرق بين جبر الخالق للمخلوق ، وجبر المخلوق لغيره.
انظر : شفاء العليل ، ابن القيم (1/387) .

الفصل الثاني

نشأة القول بالجبر وأسبابها

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: القول بالجبر قبل الإسلام، وفيه خمسة مطالب:

- **المطلب الأول : أول من قال بالجبر.**
- **المطلب الثاني: القول بالجبر عند فلاسفة اليونان.**
- **المطلب الثالث : القول بالجبر عند اليهود.**
- **المطلب الرابع : القول بالجبر عند النصارى.**
- **المطلب الخامس : القول بالجبر في الجاهلية.**

المبحث الثاني : نشأة القول بالجبر عند المسلمين.

المبحث الثالث : أسباب نشأة القول بالجبر عند المسلمين.

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: الأسباب الخارجية.**
- **المطلب الثاني: الأسباب الداخلية.**

المطلب الأول
أول من قال بالجبر

إن القول بالجبر قد وجد من قال به في الأمم السابقة والديانات السماوية المحرفة، فهو مما يشترك فيه أفراد الأمم، مع ملاحظة الصعوبة في مثل هذه المسائل، حيث إن تعيين مبدأ هذه المقالة مما تختلف فيه الآراء ووجهات النظر خاصة مع عدم وجود نص صحيح يعتمد عليه في ذلك، مما يجعل تحديد مخرجها أمراً عسيراً ولكنه من المستطاع تقريب ذلك قدر الإمكان.

فالذي ذكره بعض أصحاب المقالات والفرق أن إبليس – أعاذنا الله منه – هو أول من قال بالجبر من خلال مناظرة جرت بينه وبين الملائكة ؛ أوردها الشهرستاني[1] في كتابه الملل والنحل[2].

وما ذكروه ليس له إسناد يعتمد عليه ، ثم إنه محتمل وضعها من بعض المكذبين بالقدر رداً على من أثبته .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في انتقاد هذه القصة : "وقد ذكر طائفة من أهل الكتاب وبعض المصنفين في المقالات كالشهرستاني أنه – أي إبليس – ناظر الملائكة في ذلك معارضاً لله تعالى في خلقه وأمره، لكن هذه المناظرة بين إبليس والملائكة التي ذكرها الشهرستاني في أول المقالات، ونقلها عن بعض أهل الكتاب ليس لها إسناد يعتمد عليه ولو وجدناها في كتب أهل الكتاب لم يجز أن نصدقها لمجرد ذلك، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه في الصحيح أنه قال: (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبونه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقونه) [3]، ويشبه – والله أعلم – أن تكون تلك المناظرة من وضع بعض المكذبين بالقدر، إما من أهل الكتاب، وإما من المسلمين....... ومقصودهم بذلك الرد

---

1 (?) محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح، ولد سنة 479هـ، من الفلاسفة المنتسبين للإسلام، كان إماماً في علم الكلام ونحل الأمم، ومذاهب الفلاسفة، توفي سنة 548هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (20/286-288)؛ الأعلام، الزركلي (6/215).

2 (?) انظر : الملل والنحل ، الشهرستاني (1/27،26) .

3 (?) أخرجه أحمد (4/136) ؛ قال شعيب الأرناؤوط : إسناده حسن .

على المثبتين للقدر، يقولون: إن حجة الله على خلقه لا تتم إلا بالتكذيب بالقدر"[4].

4 (?) مجموع الفتاوى (8/114، 115).

المطلب الثاني
القول بالجبر عند فلاسفة اليونان

إن المتتبع لتاريخ علم العقائد، وهو علم لا تخلو منه أمة من الأمم على اختلاف الأمم والعصور، يرى أن الإيمان بالقدر أخذ صوراً متعددة لدى الأجناس الإنسانية المختلفة.

فمسألة الجبر والاختيار مما خاضت فيها الشعوب قديماً، وأدلى كل منهم فيها بدلوه، وتكلموا فيها على اختلاف عقائدهم وأفكارهم.

فلفلاسفة اليونان آراء معروفة في كثير من مسائل العقيدة وقضاياها، كالإيمان بالله، وقدم العالم، وغيرها.

ومن ذلك رأيهم في مسألة الجبر والاختيار، فغالب الفلاسفة يقولون: بحرية الإنسان[1]، وانبنى قولهم هذا على رأيهم في علم الله جل وعلا، فهم يرون أن الله يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات.

قال الغزالي[2] يحكي رأيهم المشهور عنهم: إنه "يعلم الأشياء كلها بنوع كلي لا يدخل تحت الزمان، ولا يعلم الجزئيات التي توجب تجدد الإحاطة بها تغيراً في ذات العالم"[3].

فإثباتهم العلم لله على هذا الوجه يدل على إيمان بسبق علم الله للحوادث، وإحاطة علمه بها، مع أنهم لا يقولون بعلم الله للجزئيات حتى يسلموا من القول بتجدد صفة العلم لله – حسب زعمهم –[4].

فهناك لليونان مذهبان في الجبر والاختيار هما:

---

1 (?) القرآن والفلسفة، محمد يوسف موسى، ص: 116.

2 (?) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي الغزالي، صاحب التصانيف الكثيرة في الفقه والفلسفة والرقائق، توفي سنة 505هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (19/322-346)؛ البداية والنهاية، ابن كثير(12/185،186)؛ الأعلام، الزركلي (7/22، 23).

3 (?) تهافت الفلاسفة، محمد الغزالي، ص: 142، 143.

4 (?) المختار من كنوز السنة، محمد عبدالله دراز، ص: 225.

مذهب الأبيقوريين[1]:

فهم يقولون: بحرية الإرادة فـ: "الإنسان – عندهم – في هذا العالم حرٌ، يبحث عن سعادته حيث كانت وكيفما يريد"[2].

مذهب الرواقيين[3]:

يقولون: بأن الإنسان مسير وليس مخيراً، فهم يرون "أن العالم خاضع لقوانين ثابتة فهو يسيره حتماً قانون العلة والمعلول، والسبب والمسبب، لهذا لم يكن الإنسان حراً، لأنه لا يمكن أن يكون حر الإرادة في عالم مجبر، قد نقول إننا نختار هذا أو ذاك، ولكن هذه العبارة ليس تدل إلا على أننا نختار هذا أو ذاك، ولكن هذه العبارة ليس تدل إلا على أننا نرضى هذا أو ذاك، وما اخترناه أو رضيناه فنحن لا شك مضطرون إليه"[4].

" ولئن كان العالم هكذا مسيراً بقانون مقدور فهو مجبر على السير في طريق معينة ؛ ليس لأي شيء عن السير فيها محيص ، بما في ذلك الإنسان"[5].

---

1 (?) من الفلاسفة اليونانيين، ومؤسسها هو أبيقور، هو ومذهبه معاصران للرواقية ولكن بينهما اختلاف وتنافس شديد على الرغم مما يتفقان فيه في بعض الآراء، وأهم مبادئ الأبيقوريين: إيمانهم بالفلسفة العملية والمبالغة في ذلك، فعندهم أن الأبحاث النظرية كلها عبث، ولا موجود غير الوجود المادي المحسوس، وقولهم: باللذة وأنها هي غاية الحياة، وقالوا: بإله بين العوالم ولا يهتم بها، وقالوا: بأن مهمة الفلسفة هي التخلص من كل دين، لأن الدين ينبوع الخوف وكل شر.
انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، ص: 214-222 ؛ قصة الفلسفة اليونانية، أحمد أمين وزكي نجيب محمود، ص: 247-255 ؛ خريف الفكر اليوناني، عبدالرحمن بدوي، ص: 51-68 ؛ التربية الأخلاقية الإسلامية، مقداد يالجن، ص: 312 ؛ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار (1/168-171).

2 (?) قصة الفلسفة اليونانية، أحمد أمين وزكي محمود، ص: 251.

3 (?) من الفلاسفة اليونانيين، ومؤسسها هو زينون الرواقي، وله أتباع يونانيون ورومانيون، وأهم مبادئ الرواقية: أن الفلسفة الحقيقية هي الفلسفة العملية، وقالوا بأن ليس في الوجود غير المادة، ولذلك قالوا بوحدة الوجود، وكل شيء عندهم مادي حتى المعرفة والعقل والإله.
انظر: خريف الفكر اليوناني، عبدالرحمن بدوي، ص: 10-50؛ قصة الفلسفة اليونانية، أحمد أمين وزكي محمود، ص: 200، 201؛ تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، ص: 223-233؛ نشأة الفكر الفلسفي، علي النشار (1/171-178).

4 (?) قصة الفلسفة اليونانية، أحمد أمين وزكي محمود، ص: 240.

5 (?) المصدر السابق، ص: 239.

المطلب الثالث
القول بالجبر عند اليهود[1]

يقول بعض الباحثين[2]: إن القضاء والقدر عند اليهود والنصارى[3] يسمى بالعناية الإلهية "PROVIDENCE".

وقد افترقت اليهود بعد نبي الله موسى عليه السلام إلى فرق كثيرة كما أخبر عنهم رسول الله صلى الله عليه

---

[1] (?) اليهود: هم أمة موسى عليه السلام، وكتابهم التوراة، وهم بنو إسرائيل، وإسرائيل هو يعقوب عليه السلام، وسموا باليهود:

1- قيل: من هاد أي: رجع وتاب، ولزمهم هذا الاسم لقول موسى عليه السلام "إنا هدنا إليك".

2- وقيل: نسبة إلى يهوذا بن يعقوب، ولليهود قصص مع موسى عليه السلام، ولهم انحرافات كثيرة فصلها الله في كتابه، وأهم اعتقادات اليهود:

1- لم يستقر اليهود على عبادة الله الواحد، بل انحرفوا إلى التجسيم والتعدد وعبادة الأوثان.
2- الإله الذي يعبده اليهود واسمه يهوه ليس معصوماً؛ بل يأمر بالسرقة، ويضل الطريق، ويسير أمام بني إسرائيل كما هو موجود في التوراة المحرفة.
3- يدعون أن هذا الإله لهم خاصة، فهم شعب الله المختار.
4- هم ماديون ينظرون إلى الحياة الدنيا، ولذلك كتب العقيدة عندهم لا تتحدث عن الدار الآخرة والبعث والجزاء.
5- لديهم كهنة لهم حق تفسير النصوص، وهم الوصلة بين الإله والناس.
6- ينكر اليهود النسخ، وهم فرق كثيرة.

انظر: الفصل، ابن حزم (1/117)؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/250 وما بعدها)؛ الحور العين، نشوان الحميري، ص: 196، 197؛ رسالة في الرد على الرافضة، محمد المقدسي، ص: 142 وما بعدها ؛ اليهودية، أحمد شلبي، ص: 159-164، 186-226.

[2] (?) هو أحمد حجازي السقا.

[3] (?) النصارى: هم أمة عيسى عليه السلام، الذي أرسله الله إلى بني إسرائيل بالإنجيل، وقد استجاب له بعض بني إسرائيل فسموا بالنصارى، ثم لما رفع عيسى عليه السلام إلى السماء اختلف الحواريون وغيرهم فيه، واختلافهم فيه يعود إلى أمرين، أولهما: كيفية نزوله واتصاله بأمه وما يسمونه تجسد الكلمة، والآخر: كيفية صعوده واتصاله بالملائكة وتوحد الكلمة، أما الأول فإنهم أقروا بتوحد الكلمة أو اتحاد اللاهوت بالناسوت – على اختلاف بينهم – وقالوا: إن الباري تعالى هو جوهر واحد، وهو ثلاثة في الأقنومية: الأب – الابن – روح القدس، أما الثاني فادعوا أنه قتل، قتله اليهود، ولكن القتل إنما وقع على الجزء الإنساني: الناسوت، وزعموا أن عيسى الإله قدم نفسه للذبح لتحمل ذنوب أتباعه إلى يوم القيامة. وللنصارى أناجيل كثيرة أشهرها إنجيل متى، يوحنا، لوقا، مرقص، أما بالنسبة لإنجيل برنابا فإنه لا يعترف به النصارى، وقد انقسمت الكنيسة إلى شرقية: القسطنطينية، وغربية: روما، كما ظهرت حركة الإصلاح

وسلم في الحديث: (تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)[1]. فهم أهل تفرق واختلاف كما هي طبيعتهم.

لذا افترق اليهود في مسائل كثيرة من عقائدهم وشرائعهم، ومنها: مسألة الجبر والاختيار؛ فصاروا فيها على رأيين:

الرأي الأول: من يقول بالجبر، وهم الفريسيون[2]،يرون أن الأفعال يمكن أن تتأثر بالقضاء والقدر، ولكنها غير واقعة بهما[3]، "وأن كل شيء قدر على طريقة لا يمكن معها لمن كان مختاراً أن يصير منبوذاً، ومن كان منبوذاً لا يتسنى له بأي وسيلة كانت أن يصير

الديني ونشأ البروتستانت.

انظر: الملل والنحل، الشهرستاني (1/262 وما بعدها)؛ عقائد الثلاث والسبعين فرقة، أبو محمد اليمني، (2/736)؛ الحور العين، نشوان الحميري، ص: 197، 198؛ رسالة في الرد على الرافضة، محمد المقدسي، ص:145 وما بعدها؛ المسيحية، أحمد شلبي.

1 (?) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب شرح السنة (2/608)؛ والترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (5/25) واللفظ له ، قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ؛ وابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم (2/1321)؛ وأحمد (2/332)؛ والحاكم في مستدركه (1/217)، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ؛ وقال الألباني: صحيح (الجامع الصغير 1/197).

2 (?) الفريسيون: هم فرقة من فرق اليهود، ويسمون بـ: الربانيين، وقد أطلق أعداؤهم عليهم هذه التسمية، ولذلك فهم يكرهونها، ويسمون أنفسهم الأحبار أو الإخوة في الله أو الربانيين، وكانوا موجودين قبل الميلاد، وأهم إعتقاداتهم: يعتقدون أن التوراة بأسفارها الخمسة خلقت منذ الأزل ثم أوحي بها إلى موسى، ويعتقدون بالبعث، واليوم الآخر، والملائكة، خلافاً للفرق الأخرى من فرقهم، ويرون أن التوراة ليست وحدها كل الكتب المقدسة التي يعتمد عليها، وإنما هناك بجانب التوراة روايات شفوية ومجموعة من القواعد والوصايا تناقلها الحاخامات من جيل إلى جيل، ثم دونت باسم التلمود، وقد جعلوا لهؤلاء الحاخامات سلطات عليا وقالوا بعصمتهم، وأن أقوالهم صادرة عن الله.

انظر: الفصل، ابن حزم (1/118)؛ إفحام اليهود، يحيى السموأل المغربي، ص: 174 ؛ اليهودية، أحمد شلبي، ص: 227-230؛ موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبدالوهاب المسيري (5/317-327) ؛ اليهودية واليهود بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، علي عبد الواحد وافي، ص: 91-93.

3 (?) انظر: اليهودية، أحمد شلبي، ص: 228؛ اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية، عرفان عبد الحميد، ص: 177؛ الديانة اليهودية، يوسف عيد، ص: 77، 78.

مختاراً"[1]، وسبب قولهم بهذا: هو التبرير لما حصل منهم بعد سقوط الدولة اليهودية على يد نبوخذ نصر[2] سنة 586 ق.م من تحريف للتوراة، وأكل لأموال الناس بالباطل، وعبث بحرمات الله، بأن ما فعلوه مكتوب عليهم في الأزل، قبل أن يولدوا من بطون أمهاتهم، فذهبوا مذهبهم هذا لكي يدرؤوا عن أنفسهم إهانات الناس لهم بعدما لاموهم على سوء فعلهم[3].

الرأي الثاني: غير الفريسيين، من القرائين[4]، والصدوقيين[5]، يرون أن الإنسان

---

1 (?) حقيقة النصرانية من الكتب المقدسة، أحمد حجازي السقا، ص: 151 .

2 (?) نبوخذ نصر: هو أحد ملوك بابل، وقد أغار سنة 586 ق.م على اليهود في فلسطين فأسر منهم عدداً كبيراً وأجلاهم إلى بابل، وهو ما يسمى بالأسر البابلي.
انظر: قصة الحضارة، ول ديورانت، (1/356 وما بعدها) ؛ اليهودية، عرفان عبدالحميد، ص: 42، 43؛ اليهودية واليهود، علي عبد الواحد وافي، ص: 116، 117.

3 (?) انظر: العناية الإلهية بين المسلمين وأهل الكتاب، أحمد حجازي السقا، ص: 4 ؛ حقيقة النصرانية، أحمد حجازي السقا، ص: 150.

4 (?) القراؤون: من فرق اليهود، وهؤلاء لا يعترفون إلا بالتوراة، العهد القديم كتاباً مقدساً، وليست عندهم روايات شفوية، ولذلك فهم لا يعترفون بالتلمود، ويقول القراؤون بالاجتهاد، فإذا تبين للخلف خطأ السلف – كالخطأ الذي لاحظوه في المحرمات في الزواج – فإن للخلف تصحيح هذا الخطأ، ومن هذه الأخطاء التي لاحظها المتأخرون وصححوها خطأ تحليل بنت امرأة الأب مع وضوح تحريمها بنص الآية الخامسة من آيات المحارم عندهم.
انظر: الفصل، ابن حزم (1/117)؛ إفحام اليهود، يحيى السموأل، ص172؛ اليهودية، أحمد شلبي، ص: 231، 232؛ اليهودية، عرفان عبدالحميد، ص: 191-197؛ اليهودية واليهود، علي عبد الواحد وافي، ص: 103-117.

5 (?) الصدوقيون: من فرق اليهود، ونسبوا إلى رجل يقال له: صدوق، كاهن أعظم في زمن سليمان عليه السلام، وهؤلاء لا يعترفون بالتلمود، ولا يرون أن التوراة مقدسة مطلقة، وينكرون وجود الملائكة والشياطين، ولا يؤمنون بالبعث والآخرة والحساب والجنة والنار، ويرون أن الدنيا هي دار العمل ودار الجزاء، وينكرون كذلك المسيح المنتظر ولا يترقبونه.
انظر: الفصل، ابن حزم (1/117)؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/117)؛ اليهودية، أحمد شلبي، ص: 23؛ اليهود واليهودية التاريخ والعقيدة والأخلاق، السيد أحمد فرج، ص: 99، 100 ؛ اليهودية والمسيحية، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ص: 189، 190 ؛ الفكر الديني الإسرائيلي أطواره ومذاهبه، حسن ظاظا، ص: 259؛ موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبدالوهاب المسيري (5/324)؛ اليهودية واليهود، علي عبد الواحد وافي، ص: 94-96.

حرٌ في أفعاله واختياره، وأن حريته مطلقة، وأنه هو الذي يخلق فعل نفسه، وأن مسؤوليته
عن أفعاله مسؤولية كاملة[1].

واستندوا في ذلك إلى نصوص من التوراة تدل على أن الإنسان مخير لا مسير، وعللوا ذلك حتى لا يكون له عذر أمام الله، ومن هذه النصوص: "فاختر الحياة لكي تحيا أنت ونسلك"[2].

1 (?) انظر: اليهودية، أحمد شلبي، ص: 230؛ اليهودية، عرفان عبدالحميد، ص: 177؛ اليهود واليهودية، السيد أحمد، ص: 100.

2 (?) العناية الإلهية، أحمد السقا، ص: 33.

المطلب الرابع
القول بالجبر عند النصارى

وكما افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فقد افترقت النصارى كذلك على ثنتين وسبعين فرقة؛ كما جاء في الحديث: (وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة...)[1] الحديث.

وكان افتراقهم هذا في جوهر العقيدة، وفي طبيعة المسيح – عليه السلام – وغيرها.

ومما اختلفوا فيه: هل الإنسان مسير أم مخير ؟

فقالت طائفة منهم: إن المرء مجبر على جميع أفعاله، فهو كالريشة في مهب الهواء، لا إرادة له، ولا اختيار، وهم الكاثوليك[2].

وذلك استناداً على كلام بولس[3] الموجود في رسالته إلى أهل رومية[4].

---

1 (?) سبق تخريجه، ص: 49.

2 (?) الكاثوليك: مذهب يقول: بأن للمسيح طبيعتين ومشيئتين، فالمسيح أقنوم إلهي بحت ولكن له ذاتان وكيانان هما الإله والإنسان، وهذا المذهب اعتنقته كنيسة روما.
انظر: المسيحية، أحمد شلبي، ص: 194.

3 (?) بولس: ولد بولس في طوروس من أعمال كيليكية حوالي السنة العاشرة الميلادية، وكان أبوه من الفريسيين اليهود، ونشأ ابنه على مبادئ هذه الشيعة الدينية المتحمسة، وكان والده مواطناً رومانياً، وأكبر الظن أن اسم بولس كان هو اللفظ اليوناني المرادف لاسمه العبري (شاول).
انظر: قصة الحضارة، ول ديورانت (11/249).

4 (?) انظر: العناية الإلهية، أحمد حجازي السقا، ص: 152.

وقالت الطائفة الأخرى: بل هو حرٌ في سائر أفعاله، مختار لها، وهم اليعقوبية[1] والنساطرة[2].

---

1 (?) هم أتباع يعقوب البراذعي، وهو من أكثر الدعاة إلى هذا المذهب وليس هو مؤسسه، فقد وجد من قبله، وهؤلاء هم الذين يسمون بالأرثوذكس، ومنهم الأقباط، وهم ينقسمون إلى آسيويين وأفريقيين: فرئيس الآسيويين بطريك السريان، ومن هؤلاء من اعترفوا برئاسة الكاثوليك في روما، وإن بقوا على آرائهم، ورئيس الأفريقيين هو بطريك القبط المقيم بالقاهرة، ويعتقد هؤلاء أن المسيح طبيعة واحدة ومشيئة واحدة جمعت بين اللاهوت والناسوت، فمريم عندهم ولدت الإله فهي أم الله، وهم يقولون بالأقانيم الثلاثة إلا أنهم يقولون: انقلبت الكلمة لحماً ودماً، فصار الإله هو المسيح.

انظر: الملل والنحل، الشهرستاني (1/270، 271)؛ المسيحية، أحمد شلبي، ص: 193، 194؛ محاضرات النصرانية، محمد أبو زهرة، ص: 194، 195.

2 (?) نسبة إلى نسطور الذي كان بطريك القسطنطينية سنة 431م، ويرى نسطور: أن مريم لم تلد إلهاً، وإنما ولدت إنساناً، ولكن كان آلهة للاهوت، فاتحد ذلك الإنسان بعد ولادته بالأقنوم الثاني، وليس ذلك الاتحاد بالمزج وكونهما شيئاً واحداً، بل كان اتحاداً مجازياً، لأن الإله منحه المحبة ووهبه النعمة فصار بمنزلة الابن، فالنساطرة يرون أن هناك طبيعتين للمسيح، وأن الكلمة اتحدت بجسد عيسى لا على طريق الامتزاج كما قالت الملكانية، ولا على طريق الظهور كما قالت اليعقوبية، ولكن كإشراق الشمس في كوة على بلورة، كظهور النقش في الشمع إذا طبع بالختم، علماً بأن النساطرة الموجودين الآن في العراق والهند قد انحرفوا عن مبادئ نسطور، ويرون أن القتل وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته.

انظر: الملل والنحل، الشهرستاني (1/268، 269)؛ المسيحية، أحمد شلبي، ص: 192، 193؛ محاضرات في النصرانية، محمد أبو زهرة، ص: 191-194.

المطلب الخامس

القول بالجبر في الجاهلية

لم يكن أهل الجاهلية بأحسن حالاً ممن سبقهم من أهل الكتاب في هذه المسألة، فقد وافقوهم في القول بالجبر، فزعموا أن ما هم عليه من غواية، وما هم فيه من ضلال بقدر الله، وأنه هو الذي ختم على قلوبهم بحيث لا يصل إليها شيء من الهدى، وهو الذي جعل عليها الأكنة وطبع عليها، وأنهم لا حيلة لهم في ذلك، فهم مجبورون على ما هم فيه.

قال الله تعالى: [illegible][1].

وقال تعالى: [illegible][2].

وقال سبحانه: [illegible][3].

وقال جل وعلا: [illegible][4].

وقال تعالى عنهم: [illegible][5].

فكتاب الله دل على أن أهل الجاهلية على هذه الخصلة، فالآيات أخبرت عن احتجاجهم بالمشيئة على ما هم عليه من الباطل، وأن هذا ديدن الأمم قبلهم، وبَيَّنَت احتجاجهم على صحة ما هم عليه من عبادة الأصنام بكون الله مطلعاً عليهم، ولم ينقلهم عن ذلك، مما يدل على محبته لذلك؛ لأنه شاءه منهم[6].

---

1 (?) سورة النحل : 35.

2 (?) سورة الأنعام : 148.

3 (?) سورة الزخرف : 20.

4 (?) سورة فصلت : 5.

5 (?) سورة يس : 47.

وأنهم إذا أمروا بالإنفاق أجابوا بأن هؤلاء الذين أمرتمونا بالإنفاق عليهم لو شاء الله لأغناهم، ولأطعمهم من رزقه، فنحن نوافق مشيئة الله فيهم[1].

فمعارضة شرع الله بقدره، والاحتجاج بالقدر السابق على ضلالهم منتشر في أشعارهم.

ومن ذلك قول السموأل[2]:

ليس يعطى القوي فضلاً من الـرز بـل لـكـل مـا قـضـى الله
ق ولا يحرم الضعيف الشخيت
وإن حك أنفه المستميت[3]

وزهير بن أبي سلمى[4] يقول:

وأعلـم علـم اليوم والأمس قبله رأيت المنايا خبط عشواء من تصب
ولكنني عن علم ما في غدٍ عم
تمته ومن تخطئ يعمر فيهرم[5]

وقد ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله– أن الاحتجاج بالقدر، ومعارضة شرع الله به من مسائل أهل

(?) انظر: الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي (15/ 36 ،37)؛ معالم التنـزيل، البغوي، (4/136) ؛ تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير، (7/2949).

[1] (?) انظر: تفسير القرطبي (15/36، 37)؛ معالم التنـزيل، البغوي (4/14)؛ تفسير ابن كثير (6/580).

[2] (?) السموأل بن غريض بن عاديا الأزدي، شاعر جاهلي حكيم، من سكان خيبر، كان يتنقل بينها وبين حصن له سماه "الأبلق"، توفي نحو سنة 65 ق. هـ.
انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي (3/140).

[3] (?) ديوانا عروة بن الورد والسموأل، ص: 82 .

[4] (?) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة، تسمى قصائده الحوليات لأنه كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة، توفي سنة 13ق.هـ.
انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي (3/52).

[5] (?) ديوان زهير بن أبي سلمى، ص: 86.

الجاهلية التي خالفهم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

1 (?) انظر: المسائل التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية، شرح محمود شكري الألوسي، ص:129-137 ؛ المسائل التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية، محمد بن عبدالوهاب، (1/457 ، 468).

المبحث الثاني
نشأة القول بالجبر عند المسلمين

قبل الحديث عن نشأة القول بالجبر عند المسلمين أجد من الضرورة الإشارة إلى نشأة القول بالقدر، حيث إن بدعة الجبرية كان من بواعث نشأتها ظهور بدعة القدرية فجاء قول الجبرية مقابلاً لقول القدرية[1].

ففي أواخر زمن الصحابة –رضي الله عنهم- بدأ معبد الجهني ثم غيلان الدمشقي[2] بإظهار القول بالقدر، وخلاصته في أن الله لم يقدر أفعال العباد سلفاً، ولم يعلمها ولم يكتبها في اللوح المحفوظ، وأن الأمر أُنُف (أي مستأنف) ليس بتقدير سابق من الله تعالى.

فأنكر عليهم الصحابة – رضي الله عنهم – مقالتهم هذه وصار جمهورهم بعد ذلك يقرون بالعلم المتقدم والكتاب السابق، ولكنهم أنكروا عموم مشيئة الله وقدرته وخلقه لأفعال العباد.

يقول البغدادي[3]: "ثم حدث في زمان المتأخرين من الصحابة خلاف القدرية في القدر والاستطاعة من معبد الجهني وغيلان الدمشقي والجعد بن درهم، وتبرأ منهم المتأخرون من الصحابة كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وعقبة بن عامر الجهني وأقرانهم وأوصوا أخلافهم بألا يسلموا على القدرية ولا يصلوا على جنائزهم ولا يعودوا مرضاهم"[4].

ويقول الشهرستاني: "وأما الاختلاف في الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني وغيلان الدمشقي

---

1 (?) انظر : مجموع الفتاوى (8/460) ؛ شفاء العليل ، ابن القيم (1/193).

2 (?) هو غيلان بن مسلم الدمشقي، أبو مروان، كان من البلغاء، وتنسب إليه فرقة الغيلانية من القدرية، ضال مسكين، قتله هشام بن عبدالملك. انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، (5/408) ؛ الأعلام، الزركلي (5/124).

3 (?) عبد القاهر بن طاهر البغدادي الأشعري ، أبو منصور، البارع المتفنن، صاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية، توفي سنة 429هـ. انظر ترجمته في: السير، الذهبي (17/572)؛ البداية والنهاية، ابن كثير (12/48)؛ الأعلام، الزركلي (4/48).

4 (?) الفرق بين الفرق، البغدادي، ص: 14.

ويونس الإسواري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر"[1]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "ثم في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله، والإيمان بأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وظنوا أن ذلك ممتنع، وكانوا قد آمنوا بدين الله، وأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي؛ لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد، فلما بلغ قولهم بإنكار القدر السابق الصحابة أنكروا إنكاراً عظيماً وتبرؤوا منهم"[2].

وقال أيضاً: "ثم كثر الخوض في القدر، وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة، فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد، فصاروا في ذلك حزبين: النفاة يقولون: لا إرادة إلا بمعنى المشيئة وهو لم يرد إلا ما أمر به، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد، وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرة مثل: الجهم بن صفوان وأمثاله، فقالوا: ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة، وقالوا: العبد لا فعل له ألبتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادر فقط"[3].

ويقول ابن القيم – رحمه الله - : " ثم نبغ في عهدهم وأواخر عهد الصحابة مجوس هذه الأمة الذين يقولون : لا قدر ، وأن الأمر أُنُف ، فمن شاء هدى نفسه ، ومن شاء أضلها ، ومن شاء بخسها حظها وأهملها ، ومن شاء وفَّقَها للخير وكَمَّلَها ، كل ذلك مردود إلى مشيئة العبيد ، ومقتطع من مشيئة العزيز الحميد ، فأثبتوا في ملكه ما لا يشاء ، وفي مشيئته ما لا يكون"[4].

---

1 (?) الملل والنحل، الشهرستاني (1/40).
2 (?) مجموع الفتاوى (13/36).
3 (?) المصدر السابق (13/36).
4 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1/46) .

وبعد هذا العرض يمكن الحديث عن نشأة القول بالجبر عند المسلمين، حيث إن مؤرخي الفرق وأصحاب المقالات لهم آراء في نشأته.

فمنهم من قال: إنه نشأ في الشام على يد بعض الناس هناك، واستند في ذلك إلى رسالة وجهها ابن عباس – رضي الله عنهما – إلى هؤلاء القوم ينهاهم فيها عن قولهم بالجبر ، ونصها كما ذكرها ابن المرتضى[1] في كتابه المنية والأمل: "أما بعد: أتأمرون الناس بالتقوى وبكم ضل المتقون، وتنهون الناس عن المعاصي وبكم ظهر العاصون، يا أبناء سلف المقاتلين، وأعوان الظالمين، وخزان مساجد الفاسقين، وعمار سلف الشياطين، هل منكم إلا مفتر على الله، يحمل إجرامه عليه وينسبها علانية إليه، وهل منكم إلا من السيف قلادته، والزور على الله شهادته، أعلى هذا تواليتم ؟ أم عليه تماليتم ؟ حظكم منه الأوفر، ونصيبكم منه الأكبر، عمدتم إلى موالاة من لم يدع لله مالاً إلا أخذه، ولا مناراً إلا هدمه، ولا مالاً ليتيم إلا سرقه أو خانه، فأوجبتم لأخبث خلق الله أعظم حق، وتخالفتم مع أهل الحق، حتى ذلوا وقلوا، وأعنتم أهل الباطل حتى عزوا وكثروا، فأنيبوا إلى الله وتوبوا، تاب الله على من تاب، وقبل من أناب"[2].

ومحل الشاهد منها، قوله: "هل منكم إلا مفتر على الله يحمل إجرامه عليه ، وينسبها علانية إليه".

ومنهم من قال: إنه نشأ في البصرة على يد أناس هناك، واستند أيضاً إلى رسالة أرسلها الحسن بن علي[3] – رضي الله عنهما – في الرد عليهم ، أوردها ابن المرتضى كذلك، يقول الحسن فيها: "من لم يؤمن بالله وقضائه وقدره فقد كفر، ومن حمل ذنبه على ربه فقد فجر، إن

---

1 (?) أحمد بن يحيى بن المرتضى بن فضل بن منصور الحسني، من أئمة الزيدية باليمن، شيعي معتزلي، من مصنفاته: البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، توفي سنة 840هـ .
انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي (1/269).

2 (?) المنية والأمل، جمع ابن المرتضى، ص: 20.

3 (?) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته، وقد صحبه وحفظ عنه، مات شهيداً بالسم، مات سنة 49هـ وقيل: سنة 50هـ، وهو ابن سبع وأربعين.
انظر ترجمته في: البداية والنهاية ،ابن كثير (8/34-46) ؛ تقريب التهذيب،ابن حجر، ص: 240.

الله لا يطاع استكراهاً، ولا يعصى لغلبة، لأنه المليك لما ملكهم، والقادر على ما أقدرهم عليه، فإن عملوا بالطاعة لم يحل بينهم وبين ما فعلوا، وإن عملوا بالمعصية فلو شاء لحال بينهم وبين ما فعلوا، فإذا لم يفعلوا فليس هو الذي أجبرهم على ذلك، فلو أجبر الله الخلق على الطاعات لأسقط عنهم الثواب، ولو أجبرهم على المعاصي لأسقط عنهم العقاب، ولو أهملهم لكان عاجزاً في القدرة، ولكن له فيهم المشيئة التي غَيَّبَها عنهم، فإن عملوا بالطاعات كانت له المنة عليهم، وإن عملوا بالمعصية كانت له الحجة عليهم"[1].

ومحل الشاهد منها، قوله: "فإذا لم يفعلوا فليس هو الذي أجبرهم على ذلك، فلو أجبر الله الخلق على الطاعات لأسقط عنهم الثواب ، ولو أجبرهم على المعاصي لأسقط عنهم العقاب".

ومنهم من قال: إن الجعد بن درهم[2] هو من ابتدع القول بالجبر.

جاء في كتاب سرح العيون في الكلام على الجعد: "تعلم منه الجهم بن صفوان القول الذي نسب إليه الجهمية"[3].

وقال محمد أبو زهرة[4] في حديثه عن الجبر: "ويقال إن أول من فعل ذلك الجعد بن درهم"[5].

---

1 (?) المنية والأمل ، ابن المرتضى ، ص : 22 .

2 (?) الجعد بن درهم، مبتدع ضال، أصله من خراسان، وهو من موالي بني مروان، وهو أول من قال : إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، قتله خالد القسري بالعراق يوم النحر سنة 80هـ، والقصة مشهورة.
انظر: ترجمته في: ميزان الاعتدال ، الذهبي (2/125) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (9/364 ، 365) ؛ الأعلام، الزركلي (2/120) .

3 (?) سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، جمال الدين بن نباته، ص: 293.

4 (?) محمد بن أحمد أبو زهرة، ولد سنة 1316هـ، من كبار علماء الشريعة الإسلامية في عصره، وله مؤلفات كثيرة منها: تاريخ الجدل في الإسلام، أصول الفقه، محاضرات في مقارنات الأديان، توفي سنة 1394هـ.
انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي (6/25، 26).

5 (?) أبو حنيفة، محمد أبو زهرة، ص: 141؛ وانظر: الإمام زيد، ص: 144 ؛ الإمام الصادق، ص: 145 ؛ تاريخ الجدل، ص: 181 ؛ تاريخ المذاهب الإسلامية، ص:105 ، كلها لمحمد أبي زهرة.

وجاء في كتاب الحياة العلمية في الشام: "وأول من دعا إلى الجبر من التابعين في الشام هو الجعد بن درهم"[1]، "من آراء الجعد التي عرفت عنه قوله بالجبر وخلق القرآن ونفي الصفات"[2].

ومنهم من قال: إن الجهم بن صفوان الترمذي هو أول من عُرِفَ عنه القول بالجبر وأظهره ، ونشره بين الناس. قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "وأول من ظهر عنه إنكار ذلك هو الجهم بن صفوان وأتباعه، فحكي عنهم أنهم قالوا: إن العبد مجبور، وأنه لا فعل له أصلاً ، وليس بقادر أصلاً... وكان ظهور جهم ومقالته في تعطيل الصفات، وفي الجبر والإرجاء في أواخر دولة بني أمية بعد حدوث القدرية والمعتزلة وغيرهم "[3] .

وبعد النظر في هذه الأقوال وتأملها ومحاولة الموازنة بينها ظهر لي أن الجهم بن صفوان هو أول من عُرِفَ عنه القول بالجبر بين المسلمين .

وهذا القول يكاد يتفق عليه معظم من صَنَّف في الفرق والمقالات، كأبي الحسن الأشعري، فإنه حكى تفرد الجهم بن صفوان بهذه المقالة، فقال: "الذي تفرد به جهم... وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز"[4].

والبغدادي في الفرق بين الفرق قال عنه: إنه هو الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال[5].

---

1 (?) الحياة العلمية في الشام في القرنين الأول والثاني للهجرة، خليل الزرو، ص: 146.
وانظر: القضاء والقدر، د. المحمود، ص: 204؛ عقيدة المؤمن، أبوبكر الجزائري، ص: 249؛ النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، صبحي الصالح، ص: 138 ؛ تاريخ الفرق الإسلامية، علي الغرابي، ص: 29.

2 (?) الحياة العلمية في الشام، خليل الزرو، ص: 149.

3 (?) مجموع الفتاوى (8/460).
وانظر: الفصل، ابن حزم (2/54)؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/97)؛ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (2/395)؛ في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه، إبراهيم مدكور، ص: 98-100.

4 (?) مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ص: 279.

5 (?) انظر: الفرق بين الفرق ، البغدادي ، ص : 158.

وكذا ابن حزم في الفصل[1]، والشهرستاني في الملل والنحل[2] حكيا مقالة الجبر عنه دون غيره ، وهذا القول هو الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – [3].

ثم إنه لا مانع من التوفيق بين القول الأول والثاني والجمع بينهما من جهة أن الأولية فيهما باعتبار البلد.

وأما فيما يختص بالقول الثالث فمن خلال البحث لم أجد إلا توارد بعض الباحثين المعاصرين عليه مكتفين بالنص على أن الجعد بن درهم هو أول قائل بالجبر دون دليل يذكرونه أو حقائق تاريخية يستندون إليها[4].

وبالانتهاء إلى أن الجهم بن صفوان هو أول من عُرِفَ عنه القول بالجبر ؛ فإن الجبرية ظهرت في أواخر عصر التابعين، فإن الجهم بن صفوان الترمذي مولى بني راسب أظهره ببلاد المشرق بمدينة ترمذ، وهلك سنة ثمان وعشرين بعد المائة الأولى، قتله سَلْم بن أحوز لما خرج على الدولة في ذلك الوقت[5] وتبعه على ذلك طائفة تبنت هذه المقالة.

---

1 (?) انظر: الفصل ، ابن حزم (2/54) .

2 (?) انظر: الملل والنحل ، الشهرستاني (1/98) .

3 (?) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، ص: 128.

4 (?) انظر: أبو حنيفة، ص:141؛ الإمام زيد، ص:144؛ الإمام الصادق، ص: 145؛ تاريخ الجدل، ص:181؛ تاريخ المذاهب الإسلامية، ص: 105 كلها لمحمد أبي زهرة؛ الحياة العلمية في الشام، خليل الزرو، ص:146؛ النظم الإسلامية، صبحي الصالح، ص:138؛ عقيدة المؤمن، أبو بكر الجزائري، ص: 249؛ تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين، علي الغرابي، ص:29 ؛ القضاء والقدر، المحمود، ص:204.

والصحيح أن الجعد بن درهم كان قدرياً. انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص: 14 ؛ التبصير في الدين، الاسفراييني، ص:139؛ منهاج السنة (1/309) ؛ مجموع الفتاوى (13/177) ؛ مقالة التعطيل والجعد بن درهم ، د. محمد خليفة التميمي، ص: 78.

5 (?) وهذا من تناقضات الجهم – وهو سمة من سمات أهل البدع عموماً – إذ كيف يقول بالجبر ثم بعد ذلك يخرج على السلاطين ، فكيف يقاتل من هو مجبور على أفعاله ، بل المفترض منه " أن يكون مثالاً للرضى والطاعة لأولي الأمر ولكل ما يحدث له من أحداث " القضاء والقدر ، الدسوقي (2/142) .

وقد رد عليهم أئمة الإسلام وعلماء السنة وصنفوا الكتب في ذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "ثم ظهر جهم من ناحية المشرق، من ترمذ، ومنها ظهر رأي جهم، ولهذا كان علماء السنة بالمشرق أكثر كلاماً في رد مذهبهم من أهل الحجاز والشام والعراق، مثل إبراهيم بن طهمان، وخارجة بن مصعب، ومثل
عبد الله بن المبارك، وأمثالهم، وقد تكلم في ذمهم مالك، وابن الماجشون وغيرهما، وكذلك الأوزاعي، وحماد بن زيد، وغيرهم ، وإنما اشتهرت مقالتهم من حين محنة الإمام أحمد وغيره من علماء السنة، فإنهم في إمارة المأمون قووا وكثروا ، فإنه قد كان بخراسان مدة، واجتمع بهم ، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثمانية عشرة ومائتين، وفيها مات، وردوا أحمد إلى الحبس ببغداد إلى سنة عشرين ومائتين ، وفيها كانت محنته مع المعتصم، ومناظرته لهم؛ فلما رد عليهم ما احتجوا به؛ وذكر أن طلبهم من الناس أن يوافقوهم، وامتحانهم إياهم جهل، وظلم؛ وأراد المعتصم إطلاقه ، أشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه لئلا تنكسر حرمة الخلافة؛ فلما ضربوه قامت الشناعة في العامة؛ وخافوا فأطلقوه، وكان ابن أبي دؤاد قد جمع له نفاة الصفات من جميع الطوائف، وعلماء السنة كابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والبخاري يسمون هؤلاء جميعهم جهمية، وصار كثير من المتأخرين من أصحاب أحمد وغيرهم يظنون أن خصومه كانوا هم المعتزلة، وليس كذلك؛ بل المعتزلة نوع منهم.

والمقصود هنا : أن جهماً اشتهر عنه بدعتان:

إحداهما: نفي الصفات؛ والثانية: الغلو في القدر والإرجاء ، فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة"[1].

والذي يهم هنا من أقواله قوله بالجبر، الذي ازداد ظهوراً بعده على يد من بعده، حتى انقسموا إلى: جبرية غلاة وجبرية متوسطة[2].

---

1 (?) مجموع الفتاوى (8/230،229) .

2 (?) الملل والنحل ، الشهرستاني (1/97) .

مع ملاحظة أن السلف الصالح – رحمهم الله – أطلقوا مسمى القدرية على الجبرية ومن ذلك قول الخلال: الرد على القدرية وقولهم : إن الله جبر العباد على المعاصي[1].

فعلم منه أن هذا المسمى يتناول الجبرية كما يتناول النفاة.

---

1 (?) السنة ، الخلال (3/555) ؛ وانظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (1/79) .

المبحث الثالث
أسباب نشأة القول بالجبر عند المسلمين

قبل أن نتحدث عن الأسباب التي أدت إلى نشأة القول بالجبر عند المسلمين لا بد من التذكير بأمرين:

الأول منهما: أن الأسباب التي أدت إلى نشوء الفرق والطوائف والمذاهب والمقالات هي الأسباب التي ساعدت أيضاً في نشأة القول بالجبر، فأسباب حدوث القول بالقدر وخلق القرآن وبدعة نفي الصفات هي أسباب حدوث القول بالجبر، إلا أن بعض الأسباب في التأثير تختلف قوة وضعفاً، وبعضها ألصق بهذه البدعة من غيرها، وبناء عليه فسأقتصر على ذكر ما كان له صلة مباشرة.

وثانيهما: أن بعض الباحثين انقسموا أمام هذه الأسباب إلى قسمين:

قسم أفرط في هذه الأسباب فجعل ما حدث من تفرق واختلاف وانقسام بسبب كيد الأعداء، وأن ما وقع كان بتدبير منهم، وأنهم عملوا على إيجادها وساعدوا في انتشارها وتثبيتها، ودعموا من أَيَّدَها وظاهروه على ذلك.

وقسم فَرَّطَ؛ فجعل ما حصل كأنه شيء طبعي، وأنه ليس للأعداء فيه يد، ودعا إلى عدم تضخيم ذلك، وأن هذا توهم لا حقيقة له.

وكلا طرفي قصد الأمر ذميم، والحق بينهما، ويجب أن يؤخذ الأمر بتوسط فلا إفراط ولا تفريط، استناناً واقتداء بمنهج أهل السنة الذي هو المنهج الوسط، كما قال الله تعالى: ﴿ □□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□ ﴾ الآية[1].

وعليه فإن ما حصل وما حدث من آراء ومقالات نشأ عنها فرق ومذاهب له أسباب، منها الداخلي ومنها الخارجي، وأن لكل من الأسباب تأثيره، فلا نضخم من دور الأعداء ولا نهون منه، فالقصد في سائر الأمور مطلوب، وهذا أوان بيان الأسباب بقسميها.

---

1 (?) سورة البقرة : 143.

المطلب الأول
الأسباب الخارجية

1- اليهود:

منذ بزوغ فجر الإسلام واليهود يناصبون الإسـلام وأهله العــداء، مســتغلين كل فرصة تــواتيهم فيســتطيعون منها إيصال الأذى إلى المسلمين جـادين في النيل منهم والطعن فيهم وفي دينهم، ولقد أوضح الله عداءهم فقال: [illegible][1]، وكـان مـوقفهم من رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم أن ناصبوه العـداء وكفـروا به وصـدوا عن سـبيله وحـاولوا قتله وهذه سنتهم مع سائر الأنبياء والـذين يـأمرون بالقسط من النــاس، فــأخرجهم رســول الله صــلى الله عليه وســلم وأجلاهم عن جزيرة العرب وأخـرج عمر بن الخطـاب رضي الله عنه من بقي منهم، فتوجه بعضهم إلى الشام، وبعضهم إلى الكوفة، وبعضهم إلى اليمن.

ومع توسع فتوحات المسلمين وانتشار دينهم دخل بعضهم في الإسلام تظاهراً من أجل الكيد ضده، وقد أبطن الحقد الشديد على الإسلام والتربص به في كل لحظة[2]، وكان من أبرزهم تأثيراً في عقائد المسلمين بإدخاله بعض العقائد الفاسدة - ومنها عقيدة الجبر - لبيد بن أعصم[3] الساحر الذي سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم[4]

---

1 (?) سورة المائدة : 82.

2 (?) مع استثناء من كان دخوله في الإسلام عن قناعة وصدق في نفسه كعبد الله بن سلام – رضي الله عنه –.

3 (?) لبيد بن أعصم هو يهودي من يهود بني زريق ، وقيل : رجل من بني زريق حليف لليهود وكان منافقاً ، وهو الذي سحر النبي وبقي على ذلك ستة أشهر حتى أنزل الله سورتي المعوذتين رقية له ، وكان لبيد يقول بخلق القرآن، فألقى ذلك على ابن أخته طالوت ، فألّف في ذلك وأنشأه .
انظر : الكامل في التاريخ ، ابن الأثير (5/294) ؛ بدائع الفوائد ، ابن القيم (2/222) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (9/364) ؛ فتح الباري ، ابن حجر (10/226) .

4 (?) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب السحر (7/249 ، 250)؛ وأخرجه مسلم، كتاب السلام، باب السحر (4/1719، 1720).

وتظاهر

بالإسلام نفاقاً، ثم أخذها عنه بيان بن سمعان[1] بواسطة زوج ابنته طالوت[2].

فاليهود لهم دور خطير في هذه العقيدة من حيث بثها ونشرها، ولا يزالون إلى الآن يكيدون للإسلام والمسلمين بوسائل وأساليب شتى.

2- النصارى:

ولئن كان اليهود أعداء لنا فإن النصارى مثلهم في العداء، إلا أنهم أقرب الناس مودة للذين آمنوا، وآيات القرآن الكريم مملوءة بالرد على عقائدهم ومناقشتهم وفضح تحريفهم والكشف عنه.

وعند فتح المسلمين لبلادهم بلاد الروم دخل كثير منهم في الإسلام، لكن كان من بين الداخلين من دخل ليفسد على المسلمين أمور دينهم، ويبث فيهم الأفكار المنحرفة، وقد أثاروا بين المسلمين ما كان يثار في ديانتهم من الكلام في الجبر والاختيار.

ولبولس الذي كان له الأثر الواضح في تحريف دين النصارى سبب مباشر في القول بالجبر[3]، كما أن سوسن الإسواري هو الآخر عامل رئيس في نشأة القول بالقدر عند المسلمين[4].

3- المجوس[5]:

---

1 (?) بيان بن سمعان التميمي النهدي ، وقيل : أبان بن سمعان ، ظهر بالعراق في أوائل القرآن الثاني من الهجرة ، وادعى أول الأمر أن جزءاً إلهياً حلّ في علي ، ثم في محمد بن الحنفية ، ثم في ابنه أبي هاشم ، ثم في بيان نفسه، ثم ادعى النبوة فأخذه خالد القسري فقتله وصلبه .
انظر : مقالات الإسلاميين ، أبو الحسن الأشعري ، ص : 23 ؛ الفرق بين الفرق ، البغدادي ، ص:76؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/176، 177)؛ الكامل، ابن الأثير (4/231)، ميزان الاعتدال ، الذهبي (2/75).

2 (?) طالوت بن أعصم ، ابن أخت لبيد بن أعصم ، وزوج ابنته ، كان زنديقاً يظهر زندقته ويفشيها ، زعم أن القرآن مخلوق ، وتلقى عنه بيان بن سمعان ذلك ، فعلمه الجعد بن درهم .
انظر: الكامل، ابن الأثير (5/294)؛ البداية والنهاية، ابن كثير (9/364)؛ تاريخ الفرق الإسلامية، علي الغرابي، ص:30، 31؛ القضاء والقدر، د. المحمود، ص:203.

3 (?) انظر: العناية الإلهية، أحمد السقا، ص: 4.

4 (?) انظر: ص: 26 من هذا البحث.

5 (?) المجوس: هم الذين يقولون بأصلين اثنين مدبرين يقتسمان الخير والشر، والنفع والضر، أحدهما: النور، والآخر: الظلمة، ويسمى الأول: يزدان، والآخر: أهرمن، وهما قسمان: 1- المجوس الأصلية: وهؤلاء

بعد الفتوحات الإسلامية في الشام والعراق وغيرها انقسم أهل تلك البلاد إلى قسمين:
قسم منهم بقي على دينه وهو يدفع الجزية، وكانوا يخالطون المسلمين ويعايشونهم، وبقيت معهم عقائدهم المنحرفة، وكان بعض المسلمين يسمع منهم، وبعضهم يتعمد إظهار مذهبه بقصد أو بغير قصد.
وقسم آخر دخل في الإسلام سواء أكان دخوله عن قناعة وصدق أم عن نفاق وكيد، وكان ممن دخل فيه المجوس؛ وهؤلاء الداخلون لم تزل أفكارهم الدينية باقية فيهم مستولية على مشاعرهم، فأخذوا يفكرون في حقائق الإسلام على ضوء عقائدهم القديمة، فوجد منهم من نشر بين المسلمين الكلام في الجبر والاختيار، والهدف من وراء ذلك هو بث الأفكار المنحرفة والاعتقادات الباطلة.
ومما يشهد لذلك ما جاء في كتاب المنية والأمل عن الحسن البصري أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: رأيت أهل فارس ينكحون بناتهم وأخواتهم، فإن قيل لهم:لم تفعلون ؟ قالوا: قضاء الله وقدره[1].

4- الفلاسفة :

لقد كان للفكر الفلسفي أثر واضح في إفساد عقائد بعض المسلمين وهز ثوابتهم والتشكيك في مسلماتهم، حيث إن بعض المسلمين أصبح يفكر في مسائل العقيدة بتفكير الفلاسفة وينزع منزعهم ويأخذ بطريقتهم وينهج منهجهم، مما كان له تأثير سلبي على المسلمين عموماً وعلى العقيدة خصوصاً، فاستقى هؤلاء من الفلاسفة وكتبهم عقائدهم، ومن ذلك عقيدة الجبر[2].

زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي والظلمة محدثة، 2- الثنوية: القائلون بإلهين أزليين، ومن أشهر فرق المجوس: الكيومرثية، والزروانية، والمسخية، والخرمدينية، وكل هؤلاء يعبدون النار ويقدسونها.
انظر: الفصل، ابن حزم (1/49 وما بعدها)؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/278-302).

1 (?) انظر: المنية والأمل، ابن المرتضى، ص: 21؛ تاريخ المذاهب الإسلامية، أبو زهرة، ص: 106.

2 (?) انظر: القضاء والقدر، د. المحمود، ص: 117.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – مبيناً تقارب قول الجهم بن صفوان مع قول الفلاسفة: "كما أن قول الجهمية وهؤلاء الفلاسفة في مسائل الأسماء والصفات، ومسائل الجبر والقدر، متقاربان"[(3)].

---

3 (?) مجموع الفتاوى (7/585) .

المطلب الثاني

الأسباب الداخلية

1- الحقد على الإسلام وأهله:

لا بد من التنبيه إلى أن هذا السبب يصلح لأن يكون داخلياً وخارجياً، فجعله داخلياً باعتبار أن من الداخلين في الإسلام من دخل نفاقاً؛ فأصبح يكيد كيداً خفياً له ولأهله.

وجعله خارجياً باعتبار كونه دافعاً أساسياً لليهود والنصارى وأصحاب الديانات القديمة للتشكيك في عقائد المسلمين والطعن فيها.

فلقد كان لانتصار المسلمين السريع الذي حققوه في مدة وجيزة أثر بالغ عظيم، حيث توسعت رقعة بلادهم، وانتشر دينهم، فظهر الحق على أيديهم وزهق الباطل، ودخل الناس في دينهم أفواجاً، مما أثار حنق الحاقدين من المنافقين وضعفة الإيمان؛ فجعلهم يسعون سعياً شديداً ويجلبون بخيلهم ورجلهم ويمكرون مكراً كباراً لإثارة الفتن وبث الشبهات التي غذّوها حتى استفحلت وكبرت.

2- الجهل بأدلة القرآن والسنة وآثار السلف ومنهج الاستدلال:

إن الوقوع في البدع والضلالات، والانحراف عن المنهج الحق منهج أهل السنة والجماعة سببه الرئيس الجهل بالكتاب والسنة وبأدلتهما والبعد عنهما، وترك الاقتداء والاهتداء والتمسك بآثار السلف الصالح، فتجد أهل البدع والأهواء يستدلون بالظنيات والأوهام والفلسفات ونحو ذلك، مجانبين لما كان عليه سلف الأمة في منهج التلقي والاستدلال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "لكنْ كثير من المتكلمين أو أكثرهم لا خبرة لهم بما دل عليه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ بل ينصر مقالات يظنها دين المسلمين، بل إجماع المسلمين، ولا يكون قد قالها أحد من السلف، بل الثابت عن السلف مخالف لها، فلما وقع بين المتكلمين تقصير وجهل كثير بحقائق العلوم الشرعية، وهم في العقليات تارة يوافقون الفلاسفة على باطلهم، وتارة يخالفونهم في حقهم، صارت

المناظرات بينهم دولاً، وإن كان المتكلمون أصح مطلقاً في العقليات الإلهية والكلية، كما أنهم أقرب إلى الشرعيات من الفلاسفة، فإن الفلاسفة كلامهم في الإلهيات والكليات قاصر جداً، وفيه تخليط كثير، وإنما يتكلمون جيداً في الأمور الحسية الطبيعية، وفي كلياتها، فكلامهم فيها – في الغالب – جيد"[1].

وقال أيضاً: "فتبين أن قول الذين يعرضون عن طلب الهدى والعلم في كلام الله ورسوله، ويطلبونه في كلام غيره، من أصناف أهل الكلام والفلسفة والتصوف وغيرهم هم من أجهل الناس وأضلهم بطريق العلم، فكيف بمن يعارض كلامه كلام هؤلاء الذين عارضوه وناقضوه، ويقول: إن الحق الصريح والعلم والهدى إنما هو في كلام هؤلاء المتناقضين، المعارضين لكلام رسول رب العالمين"[2].

3- الخوض والتعمق في مسائل نهى الشارع عن الخوض فيها:

إن المسلم مأمور بالالتزام بما جاء في الكتاب والسنة، وإنه حين لا يلتزم بهما يكون عرضة للانحراف والغلط لا محالة.

فالنصوص الشرعية جاءت محذرة أشد التحذير وناهية عن الخوض والتعمق في مسائل القدر أشد النهي.

قال الله تعالى: [illegible][3].

وقال صلى الله عليه وسلم: (دعوني ما تركتكم إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)"[4].

---

1 (?) مجموع الفتاوى (17/334، 335).
2 (?) درء التعارض ، ابن تيمية (5/374).
3 (?) سورة المائدة : 101.
4 (?) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الإقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم (9/170) واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر (2/975).

ولما خاض من خاض في القــدر الــذي هو سر الله في خلقه وتعمق في مســائله ولم يصل إلى نتيجة مقــررة ثابتة فيهــا؛ كــان خوضه وتعمقه في ذلك فاتحــاً لبــاب واسع من أبــواب الاختلاف والتفــرق، شــأن كل من ابتعد عن الالــتزام بما أمر الله به ورســـــــوله، قـــــــال تعـــــــالى:

[illegible][1].

4- الرد على البدعة ببدعة مثلها أو أشد منها:

حين ظهرت بعض البدع وأراد من أراد الرد عليها، رد عليها ببدعة أخرى مثلها أو أشد منها لا تقل فساداً عنها، ومن ذلك بدعة القدرية حيث زعمت أن العبد خالق فعل نفسه وليس الله عزَّ وجل، وجاءت الجهمية فردت عليهم ببدعة عكست القضية تماماً، فقالوا: بل الله هو الخالق الموجد، والعبد مجبور على فعله ولا قدرة له عليه ولا اختيار بل هو كالريشة في مهب الريح.

فكانت بدعة الجبر مثل بدعة القدر أو أشد، لأنها تنتهي إلى إبطال التكليف والجزاء[2].

5- ترجمة كتب الفلاسفة:

لما ترجمت كتب فلاسفة اليونان في العصر العباسي – على المشهور – وبلغت أوج ازدهارها في عصر المأمون[3]،[4]، ولم تقتصر على الطبيعيات بل شملت الإلهيات والمنطق مما كان له الأثر الخطير على عقائد المسلمين، وعلى كثير من الفرق[5]، حيث إن بعضهم لما

---

1 (?) سورة النور : 63.

2 (?) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، ص: 39.

3 (?) هو عبد الله بن هارون الرشيد، أبو العباس، سابع الخلفاء من بني العباس في العراق، ولد سنة 170هـ، وقد كان فيه تشيع واعتزال وجهل بالسنة الصحيحة،وقصة امتحانه للعلماء بخلق القرآن مشهورة، توفي سنة 218هـ.
انظر: ترجمته في: السير، الذهبي (10/287-293)؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (10/287-293) ؛ الأعلام، الزركلي (4/142).

4 (?) انظر: الفتاوى (2/ 84 ، 9/ 241) .

5 (?) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص: 503 وما بعدها ؛ السير، الذهبي (11/236)؛ موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، د. سليمان الغصن (1/48-54).

اطلع عليها إنخدع بمقرراتها ومناهجها في البحث؛ فجعل منها ميزاناً يزن بها حقائق الشرع، فأوّل ما بلغه من نصوص الوحيين حتى توافق تلك المقررات الفلسفية فـ "حصل بسبب تعريبها أنواع من الفساد والاضطراب مضموماً إلى ما حصل من التقصير والتفريط في معرفة ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة"[1].

فالرواقيون مثلاً بقولهم: إن الإنسان مسير لا مخير أثروا على بعض الفرق القائلة بالقدر[2].

وذكر الشهرستاني أن بعض شيوخ المعتزلة[3] بمطالعتهم كتب الفلاسفة خلطوا مناهجهم بمناهج أولئك، فقال: "وكان أبو الهذيل العلاف[4] شيخهم الأكبر؛ وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى عالم بعلم، وعلمه ذاته، وكذلك قادر بقدرة، وقدرته ذاته، وأبدع بدعاً في الكلام، والإرادة، وأفعال العباد، والقول بالقدر، والآجال، والأرزاق"[5].

---

1 (?) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، (1/323).

2 (?) نشأة الفكر الفلسفي، علي النشار، ص: 173؛ قضايا دعوية ومنهجية، د. عبدالرحمن المحمود، ص: 84-88.

3 (?) المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد – من رؤسائهم – مجلس الحسن البصري؛ لقولهما: بأن الفاسق – مرتكب الكبيرة – لا مؤمن ولا كافر، وهم يقولون: بنفي الصفات عن الله تعالى، وأن القرآن محدث، وأن الله لا يرى في الآخرة، وأن الله ليس خالقاً لأفعال العباد، ويسمون أيضاً: القدرية والعدلية، وتصل فرقهم إلى عشرين فرقة،وتجمعهم غالبا الأصول الخمسة وهي:المنزلة بين المنزلتين،التوحيد،العدل،الوعد والوعيد،الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،ولهم تفسيراتهم الخاصة لهذه الأصول.
انظر: مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ص: 155 وما بعدها؛ الفرق بين الفرق، البغدادي، ص: 78-150؛ الفصل، ابن حزم (3/128-141)؛ التبصير في الدين، أبو المظفر الإسفراييني، ص: 63-67؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/56-96)؛ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ص: 33-48.

4 (?) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول العبدي، المعروف بالعلاّف، المتكلم، شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وصاحب المقالات في مذهبهم، توفي سنة 235هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (10/542، 543)؛ الأعلام، الزركلي (7/131).

5 (?) الملل والنحل، الشهرستاني (1/41، 42).

وقال كذلك: "ثم إن إبراهيم بن سيار النظام[1] في أيام المعتصم قد غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة، وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض"[2].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا مدى تأثير ترجمة كتب الفلاسفة على عقائد المسلمين.

---

1 (?) إبراهيم بن سيار بن هاني البصري، أبو إسحاق النظام، من أئمة المعتزلة، تبحر في علوم الفلسفة والكلام، وانفرد بآراء خاصة، وقد تابعته فرقة من المعتزلة، سميت النظامية نسبة إليه، وكان سيء السيرة، توفي سنة 231هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (10/541، 542)؛ الأعلام، الزركلي (1/43).

2 (?) الملل والنحل، الشهرستاني (1/42).

6- اتباع المتشابه في القرآن:

لقد كــان من آيــات الله المنزلة آيــات محكمة وأخر متشابهة، فالمحكمة هي أم الكتـاب، والمتشـابهة هي الـتي تحتمل أكثر من معـنى، قـال الله تعـالى: [illegible][1].

فالله جعل المتشابه ابتلاء وامتحاناً لعباده، فالمؤمن الراسخ في العلم يؤمن بها، ويعلم أن كلام الله ليس فيه اختلاف ولا تناقض بل يصدق بعضه بعضاً، فيجتهد في معرفة ذلك برده إلى محكمه، فيحصل له الأجر العظيم والثواب الجزيل.

وأما الزائغ فإنها تكون فتنة له فيتتبع المتشابه من الآيات لمعارضة المحكمات وإثارة الشبهات وإبطال الأحكام وإفساد العقائد؛ فيستحق العقوبة[2]، ومن ذلك آيات اشتبهت على من قال بالجبر جعلتهم يقولون به مستندين إليها مع أنهم لو ردوها إلى المحكم لانحل الإشكال وزال الاشتباه وظهر بطلان ما ذهبوا إليه، ومن الآيات التي اشتبهت عليهم الآيات التي فيها إثبات الفعل والخلق لله عز وجل، وأخرى تنفي الفعل عن العبد[3].

---

1 (?) سورة آل عمران: 7.

2 (?) انظر: تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، ص: 94، 95؛ زاد المسير في علم التفسير ، ابن الجوزي (1/286-288).

3 (?) سيأتي الكلام على الأدلة التي استدلوا بها والرد عليهم في الباب الرابع ، ص:157وما بعدها.

الباب الثاني

فرق الجبرية، والجبر في الاتجاهات الحديثة

وفيه فصلان:

الفصل الأول : فرق الجبرية.

الفصل الثاني: الجبر في الاتجاهات الحديثة.

الفصـل الأول

فـرق الجبـريـة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجبرية الجهمية.

المبحث الثاني: الجبرية الأشعرية.

المبحث الثالث: الجبرية الصوفية.

المبحث الرابع: الجبرية النجارية والضرارية.

المبحث الأول
الجبرية الجهمية[1]

ذهب الجهم بن صفوان إلى القول بالجبر الذي هو نفي الفعل عن العبد ، وحيث إن الجهم لا كتب له نستطيع من خلالها رصد أقواله في هذا الباب ، إلا أن أصحاب المقالات نقلوها عنه في كتبهم ومصنفاتهم.

فمن ذلك ما قاله أبو الحسن الأشعري حاكياً مقالة الجهم في الجبر: "إنه لافعل لأحد في الحقيقية إلا لله وحده ، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يقال : تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه، إلا أنه خلق للإنسان قوةً كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً بذلك، كما خلق له طولاً كان به طويلاً، ولوناً كان به متلوناً"[2].

ونقل البغدادي مقالته أيضاً فقال:إنه كان يقول: "لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتنا[3] به"[4].

---

[1] (?) الجهمية : هم أتباع الجهم بن صفوان ، الذي قال : إن العبد مجبور على فعله ولا قدرة له ولا اختيار ، ومن ضلالاته : إنكار الصفات ، والقول بأن الجنة والنار تبيدان ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ، والكفر هو الجهل به فقط ، وإنكار السمعيات كالرؤية ، والصراط والميزان والحوض.
انظر : مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ص:279، 280؛ الفرق بين الفرق، البغدادي، ص: 158، 159؛ الفصل ، ابن حزم (2/54) ؛ الملل والنحل ، الشهرستاني (1/97-99) ؛ التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد الملطي، ص:96 ؛ الملل والنحل، عبد القاهر البغدادي، ص:145 ؛ الحور العين، نشوان الحمـيري، ص309، 310؛ الإعتقادات، الـرازي، ص89، 90؛ البرهـان، السكسكي، ص:34، 35؛ التعريفات، الجرجاني، ص:143؛ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد علي المقريزي (2/351) ؛ الفوائد المجتمعة في بيان الفرق الضالة والمبتدعة ،إسماعيل بن عبد الباقي اليازجي، ص: 30-32.

[2] (?) مقالات الإسلاميين ، أبو الحسن الأشعري، ص 279.

[3] (?) هكذا في المطبوع، ولعلها: وصفتا.

[4] (?) الفرق بين الفرق ، البغدادي، ص : 158.

ويقول ابن حزم[1]: "فذهبت طائفة إلى أن الإنسان مجبر على أفعاله، وأنه لا استطاعة أصلاً له، وهو قول جهم بن صفوان"[2].

والشهرستاني كذلك في الملل والنحل ذكر أقواله ومنها قوله في الجبر: "إن الإنسان لا يقدر على شيء، ولايوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور في أفعاله ، لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب مايخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء وتحرك الحجر، وطلعت الشمس وغربت، وتغيمت السماء وأمطرت، واهتزت الأرض وأنبتت، إلى غير ذلك ، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر، قال: وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً"[3].

فبقوله هذا قالت طائفة الجهمية – التي نسبت إليه – وسموا جبرية باعتبار قولهم بالجبر، وخالصة أو غالية؛ لأنه وجد من كانت درجته في القول بالجبر أقل منهم ، ولأنهم أشد من غلا في هذا الباب، فلم يثبتوا للعبد فعلاً، ولا قدرة، ولا إرادة ، ولا اختيار ، كما أنهم ينفون الكسب[4] عنه.

---

1 (?) هو الإمام البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد علي بن أحمد سعيد بن حزم، الفارسي الأصل، ثم الاندلسي اليزيدي الظاهري ، صاحب كتاب : المحلى، والإحكام وغيرهما ، ولد بقرطبة سنة 384هـ ، وتوفي سنة 456هـ.
انظر ترجمته في : السير ، الذهبي (18/184) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (12/98) ؛ الأعلام ، الزركلي (4/254، 255) .

2 (?) الفصل ، ابن حزم (2/54) .

3 (?) الملل والنحل ، الشهرستاني (1/98).

4 (?) الكسب لغة : قال ابن فارس: " الكاف والسين والباء أصل صحيح ، وهو يدل على ابتغاء وطلب وإصابة". وهو في اللغة : الجمع ، ويأتي بمعنى : عمل ، وأصاب ، وربح ، وتحّمل ، وتصرف واجتهد ، والإعانة .
انظر : معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس (5/179) ؛ لسان العرب ، ابن منظور (1/717،716) ؛ القاموس المحيط، الفيروزآبادي ، ص: 130،131 .
واصطلاحاً : اختُلف في تعريفه :
فمنهم من قال : "هو اقتران الفعل بالقدرة الحادثة من غير أن يكون لها فيه أثر "، وقيل غير ذلك. وحاصل الأمر أنه لفظ لا معنى له ولا حاصل

المبحث الثاني
الجبرية الأشعرية[1]

لقد قارب الأشاعرة الجهمية في قولهم بالجبر لكونهم قالوا بكسب العبد لفعله،وقد فسروا هذا الكسب بأنه: "مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له"[2].

وهذا الرأي الذي ذهبوا إليه حاولوا فيه الفرار من غلو الجهمية، و القرب من قول أهل السنة، وهو في نظرهم وسطاً بين الفريقين، في حين أنه كان ملفقاً فسموا جبرية متوسطة، باعتبار إثباتهم قدرة للعبد غير مؤثرة في الفعل، وسموها كسبا[3].

فهم لم ينفوا القدرة عن العبد كما نفتها الجهمية، ولم يثبتوها كما أثبتها أهل السنة بل أثبتوها على وجه اضطربوا فيه.
وسأسوق أقوال هؤلاء القوم من خلال كتبهم.

تحته.
انظر : شفاء العليل ، ابن القيم (1/367، 389) .

1 (?) هم من ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري ، وعامتهم يثبتون سبع صفات فقط ، ويقولون:إن الإيمان هو التصديق، كما هو ظاهر من كتبهم التي من أشهرها : الإرشاد للجويني ، والمحصل للرازي ، والمواقف للإيجي.
انظر : الفرق بين الفرق ، البغدادي ، ص 284 ؛ الملل والنحل ، البغدادي ، ص :254 ؛ الفصل ، ابن حزم(1/369، 384، 398، 2/6 ، 37، 86 ، 209 ، 3/150) ؛ الملل والنحل ، الشهرستاني (1/106) ، الخطط ، المقريزي (2/358 وما بعدها) ؛ المواقف ، الإيجي ،ص : 430،429؛ الرد على الرافضة ، محمد المقدسي، ص: 166؛ الفوائد المجتمعة ، إسماعيل اليازجي ،ص 33،34 ؛ خبيئة الأكوان ، محمد صديق خان ؛ الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان، محمد القلهاتي، ص :157 ؛ دارسات في الفرق والمذاهب القديمة والمعاصرة ، عبد الله الأمين ، ص:187- 195 ؛ تاريخ الفرق الإسلامية،محمد الزين،ص:150-164.

2 (?) شرح المواقف، الجرجاني (3/214) .

3 (?) لهم تعريفات متعددة له.
انظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الجويني، ص:90 ؛ أصول الدين، الرازي، ص:83 ؛ المعتمد في أصول الدين، أبو يعلى الحنبلي، ص:128 ؛ شرح المواقف، الجرجاني (3/214)؛ شرح جوهرة التوحيد، الباجوري، ص:192.

قال ابن الباقلاني[1]: "على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل؛ وقدرة العبد بصفته، أعني بكونه طاعة ومعصية، إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا توصف بها أفعاله تعالى، كما في لطم اليتيم تأديباً أو إيذاء ، فإن ذات اللطم واقعة بقدرة الله وتأثيره ، وكونه طاعة على الأول؛ ومعصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره"[2].

وقال أيضاً: "ويجب أن يعلم العبد أن له كسباً وليس مجبوراً، بل مكتسب لأفعاله من طاعة ومعصية، لأنه تعالى قال: □ □□□□□□□□□ □□□ □□□□□ □[3] يعني من ثواب طاعة، □□□ □□□□□□□□□□□ □ □ □□□□□□□□□□□□[4] ، يعني من عقاب معصية ..... ويدل على صحة هذا أيضاً : أن العاقل منا يفرق بين تحرك يده جبراً وسائر بدنه عند وقوع الحمى به ، أو الارتعاش ، وبين أن يحرك هو عضواً من أعضائه قاصداً إلى ذلك باختياره ، فأفعال العباد هي كسب لهم وهي خلق الله تعالى ، فما يتصف به الحق لا يتصف به الخلق،وما يتصف به الخلق لا يتصف به الحق، وكما لا يقال لله تعالى إنه مكتسب ، كذلك لا يقال للعبد إنه خالق "[5].

وقال الجويني[6]:"اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ، لا خالق سواه ، ولا مخترع إلا هو ، فهذا هو مذهب أهل الحق، فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى ، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به، وبين ما تفرد الرب

---

1 (?) محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني ، أبو بكر ، من كبار علماء الكلام ، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، ولد سنة 338هـ بالبصرة وتوفي سنة 403هـ ببغداد .
انظر ترجمته في : السير ، الذهبي (17/190) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (11/373 ، 374) ؛ الأعلام ، الزركلي (6/176).

2 (?) شرح المواقف، الجرجاني (3/215).

3 (?) سورة البقرة : 286.

4 (?) سورة البقرة : 286.

5 (?) الإنصاف، ابن الباقلاني ، ص:70، 71 .

6 (?) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني المعروف بإمام الحرمين ، شيخ الشافعية ، صاحب التصانيف في الأصول والفروع ، ولد سنة 419هـ ، وتوفي سنة 478هـ .
انظر ترجمة في : السير ، الذهبي (18 /468 - 477) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (12/ 136 ، 137) ؛ الأعلام ، الزركلي (4/160) .

بالاقتدار عليه، ويخرج من مضمون هذا الأصل أن كل مقدور لقادر فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشئه"[1].

ويقول أيضاً مقرراً بأن قدرة العبد لا تأثير لها أصلاً في أفعاله: "فالوجه القطع بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلاً، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلقها، إذ العلم معقول تعلقه بالمعلوم مع أنه لا يؤثر فيه، وكذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر في متعلقها "[2]،[3].

وقال الجرجاني[4]: "إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختيارا، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما، فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً ومكسوباً للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له"[5].

ولقد أقر عدد من متأخري الأشاعرة بنزعة الجبر لديهم،فقد قال الآمدي[6] :"الجبر عبارة عن نفي الفعل عن العبد حقيقة وإضافته إلى الرب تعالى،غير أن الجبرية

---

1 (?) الإرشاد ، الجويني ، ص:79 .

2 (?) المصدر السابق ، ص : 87، 88 .

3 (?) وتجدر الإشارة إلى أن الجويني رجع عن قوله هذا إلى قول أهل السنة والجماعة .
انظر: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، الجويني، ص:42-55 .

4 (?) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أبو بكر، كان شافعياً عالماً ، أشعري المعتقد ، وله تصانيف جليلة في النحو والبلاغة ،توفي سنة 471هـ .
انظر ترجمته في: السير، الذهبي(18/432، 433)؛الأعلام،الزركلي(4/49،48).

5 (?) شرح المواقف، الجرجاني (3/214).

6 (?)علي بن محمد سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، من علماء الأصول، توفي سنة 631هـ، وله مؤلفات كثيرة من أشهرها: الأحكام.
انظر ترجمته في: البداية والنهاية، ابن كثير (13/151)؛ الأعلام، الزركلي (4/332).

تنقسم إلى: جبرية خالصة، وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا كسباً كالجهمية، وإلى متوسطة وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً لكن تثبت له كسباً كالأشعرية، والنجارية، والضرارية، والحفصية"[1].

ويقول الإيجي[2]: "والجبرية:متوسطة تثبت للعبد كسبا كالأشعرية، وخالصة لا تثبته كالجهمية"[3].

ولما كان مذهب الأشاعرة في القدر يؤول في الحقيقة إلى مذهب الجبرية الجهمية صرح بعضهم بالجبر ، فقال الإيجي :"إن العبد مجبور في جميع أفعاله"[4].

ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-:"وكثير من المتأخرين من المثبتين للقدر من أهل الكلام ومن وافقهم سلكوا مسلك جهم في كثير من مسائل هذا الباب وإن خالفوه في بعض ذلك،إما نزاعا لفظيا،وإما نزاعاً لا يعقل،وإما نزاعا معنويا،وذلك كقول من زعم:أن العبد كاسب ليس بفاعل حقيقة، وجعل الكسب مقدور للعبد،وأثبت له قدرة لا تأثير لها في المقدور"[5].

ويقول أيضاً:"وجهم بن صفوان وأتباعه هم أعظم نفياً منهم- أي المعتزلة – فهم ينفون الأسماء مع الصفات،وهم رؤوس المجبرة،والأشعرية وافقتهم في الجبر،لكن نازعوهم نزاعاً لفظياً في إثبات الكسب والقدرة عليه"[6].

ويقول أيضاً:"والأشعري ومن وافقه اتبعوا جهماً على قوله في القدر،وإن كانوا يثبتون قدرة وكسباً،لكن ما أثبتوه لا حقيقة له في المعنى،بل قولهم هو قول جهم وإن نازعوه في إثبات القدرة والكسب" [7].

---

1 (?) أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي (2/256).

2 (?)عبد الرحمن بن أحمد عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، عالم بالأصول والمعاني والعربية، توفي سنة 756هـ، من مؤلفاته: المواقف.
انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي (3/295).

3 (?) المواقف، الإيجي، (3/712).

4 (?) المصدر السابق (3/263).

5 (?) مجموع الفتاوى(8/466،467).

6 (?) المصدر السابق (13/228).

7 (?) الصفدية، ابن تيمية (2/331) ؛ وانظر: درء التعارض، ابن تيمية (9/167)؛ منهاج السنة، ابن تيمية (1/463، 464)؛ مجموع الفتاوى (

وبعد هذا كله يتبين أن مذهب الأشاعرة في القدر هو مذهب الجبرية الجهمية ، وأن قولهم فيه يرجع إلى قول الجهمية ، وذلك لأن إثبات قدرة لا أثر لها كنفي القدرة أصلاً ، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – إلى هذا[1].

---

1 (?) انظر : مجموع الفتاوى (8/388، 467) ؛ النبوات ، ابن تيمية.
(14/353).

المبحث الثالث
الجبرية الصوفية[1]

لا يبعد قول الصوفية في القدر عن قول الجهمية، إذ كان قولهم موافقاً لما ذهبت إليه الجهمية؛ من أن العبد مجبور على فعله غير مختار، وأنه مسلوب الإرادة والقدرة، وإن نسب الفعل إليه فعلى سبيل المجاز، وأن أفعال المخلوقات كالميت والجماد.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله– أنهم يقولون: "إن العبد ليس له فعل؛ بل الفعل في الحقيقة لله لا للعبد، وأن العبد مع ربه كالميت مع غاسله"[2].

وسيتضح هذا من خلال عرض أقوالهم من كتبهم ومؤلفاتهم.

فهذا الحلاّج[3] يقول: "إن الله شغل بكل دين طائفة لا اختياراً منهم، بل اختياراً عليهم، فمن لام أحداً ببطلان ماهو عليه فقد حكم بأنه اختار ذلك لنفسه"[4].

---

1 (?) الصوفية : هم من يدين بالتصوف ، وهو مذهب يدعي أصحابه أن الغرض منه تصفية القلب من غير الله ، والصعود بالروح إلى عالم التقديس بإخلاص العبودية لله. وقد اختلفت عبارات العلماء في تحديد اشتقاق كلمة صوفية، فقيل:
1- نسبة إلى لبس الصوف.
2- نسبة إلى الصفة التي كان يجلس فيها فقراء الصحابة.
3- نسبة إلى الصف المقدم بين يدي الله.
4- نسبة إلى الصفوة من خلق الله.
5- نسبة إلى صوفة بن بشر بن أد بن طابخة، قبيلة من العرب.
وللصوفية رموز وإشارات وأحوال ومقامات مختلفة.
انظر : مجموع الفتاوى (11/6)؛ دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي (5/585 – 587).

2 (?) مجموع الفتاوى (2/ 117، 118).
وانظر : آراء الفرق الإسلامية في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ومنهجه في عرضها "الصوفية"، د. محمد العريفي، ص:630 وما بعدها.

3 (?) الحسين بن منصور بن محمي الحلاّج البيضاوي الفارسي الصوفي، أبو مغيث ويقال، أبو عبد الله، ولد سنة 244هـ، ادعى حلول الإلهية فيه فقبض عليه الخليفة المقتدر العباسي، ثم قتله بفتوى الفقهاء على ذلك سنة 309هـ.
انظر ترجمته في: السير ، الذهبي (14/313 – 354) ؛ البداية والنهاية ؛ ابن كثير (11/141 – 154)؛ الأعلام، الزركلي (2/260).

4 (?) انظر: شخصيات قلقة في الإسلام، عبد الرحمن بدوي، ص: 67.

وهذا أبو حامد الغزالي بعد ما قرر مذهب الجبرية، وبين أنه الاعتقاد الصحيح، قال: "فإن قلت: فهذا جبر محض يناقض الاختيار، وأنت لا تنكر الاختيار، فكيف يكون مجبوراً مختاراً ؟ فأقول: لو انكشف الغطاء لعرفت أنه في عين الاختيار مجبور، فهو إذن مجبور على الاختيار"[1].

وقال ابن عربي[2]: " كل مخلوق الاضطرار يصحبه دائماً ..... فجميع حركات الكون من جهة الحقيقة اضطرارية ، (الكون) مجبور فيها "[3].

ويقول أيضاً: "فالوجود كله في الجبر الذاتي "[4].

ويقول أيضاً: "إن جميع الأفعال الظاهرة من العالم كلها لله، والعالم محل لظهور تلك الأفعال، أو هي للحق كالآلة للصانع.... وما فتن الله من فتن من عباده إلا بحكم ما ظهر عليهم من الدعاوى فيما يتصرفون فيه، أن ذلك الفعل لهم حقيقة أو كسبا ، فلو أطلعهم الله على اليد الإلهية الخالقة ورأوا نفوسهم آلات صناعية.... فمن الناس من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة فحار ولم يدر، وهم القائلون بالكسب، ومنهم من حقت عليه كلمة العذاب وهم القائلون بخلق الأفعال، وأما الذين هداهم الله فهم الذين أعطوا كل آية وردت في القرآن حقها "[5].

ويقول أيضاً: "اعلم أن الحق تعالى ما أضاف الفعل إلى العبد إلا لكونه تعالى هو الفاعل حقيقة من خلف حجاب فلم يكن الفعل إلا لله تعالى"[6].

وقال عبد الكريم الجيلي:[7] "تجلي الحق سبحانه في أفعاله: عبارة عن مشهد يرى فيه العبد جريان القدرة في الأشياء، فيشهده سبحانه وتعالى محركها ومسكنها؛ بنفي

---

1 (?) إحياء علوم الدين، الغزالي (2/1607).

2 (?) محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي، أبو بكر، المشهور بابن عربي، بدون أداة التعريف، الملقب عند الصوفية بالشيخ الأكبر، كان ذكياً كثير العلم شاعراً، ولد سنة 560هـ، وتوفي سنة 638هـ.
انظر ترجمته في: السير، الذهبي (23/ 48، 49)؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (13/ 167)؛ الأعلام، الزركلي (6/281 ، 282).

3 (?) الفتوحات المكية، ابن عربي، (10/203).

4 (?) المصدر السابق (10/204).

5 (?) المصدر السابق (4/126).

6 (?) المصدر السابق (3/85).

7 (?) عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم الجيلي أو الجيلاني، ابن سبط الشيخ عبد القادر الجيلاني، من كبار علماء صوفية القرن التاسع الهجري، ولد سنة 767هـ ، وتوفي سنة 826هـ.
انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي (4/50،51) .

الفعل عن

العبد، وإثباته للحق، والعبد في هذا المشهد مسلوب الحول والقوة والإرادة"[1].
وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – أن قول الصوفية في القدر هو من جنس قول الجبرية الجهمية، فقال: "والذين ادعوا المحبة من الصوفية وكان قولهم في القدر من جنس قول الجهمية المجبرة هم في آخر الأمر لا يشهدون للرب محبوباً إلا ما وقع وقدر"[2].
وقال أيضاً: "وشاع هذا القول في كثير من الصوفية فوافقوا جهما في مسائل الأفعال والقدر وخالفوه في الصفات كأبي إسماعيل الهروي صاحب كتاب ذم الكلام فإنه من المبالغين في ذم الجهمية في نفي الصفات ، وله كتاب في تكفير الجهمية، ويبالغ في ذم الأشعرية، مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة ،وربما كان يلعنهم"[3].
وعقد ابن القيم – رحمه الله – فصلاً لمقالة الجبر عندهم فقال: "مشهد أصحاب الجبر: وهم الذين يشهدون أنهم مجبورون على أفعالهم، وأنها واقعة بغير قدرتهم، بل لا يشهدون أنها أفعالهم ألبتة.
يقولون: إن أحدهم غير فاعل في الحقيقة، ولا قادر، وأن الفاعل فيه غيره، والمحرك له سواه، وأنه آلة محضة، وحركاته بمنزلة هبوب الرياح، وحركات الأشجار.
وهؤلاء إذا أنكرت عليهم أفعالهم احتجوا بالقدر، وحملوا ذنوبهم عليه؛ وقد يغلون في ذلك، حتى يروا أفعالهم كلها طاعات، خيرها وشرها، لموافقتها للمشيئة والقدر.
ويقولون: كما أن موافقة الأمر طاعة، فموافقة المشيئة طاعة، كما حكى الله تعالى عن المشركين

---

1 (?) الإنسان الكامل في معرفة الأوائل والأواخر، عبد الكريم الجيلي (1/39).
2 (?) مجموع الفتاوى (8/365).
3 (?) الحسنة والسيئة، ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (14/354)؛ وانظر: مجموع الفتاوى (8/99، 100)؛ منهاج السنة، ابن تيمية (3/77 ، 78).

إخوانهم أنهم جعلوا مشيئة الله تعالى لأفعالهم دليلاً على أمره بها ورضاه؛ وهؤلاء شر من القدرية النفاة، وأشد منهم عداوة لله، ومناقضة لكتبه ورسوله ودينه... وهؤلاء أعداء الله حقاً، وأولياء إبليس، وأحباؤه وإخوانه"[(1)].

المبحث الرابع

الجبرية النجارية[(2)] والضرارية[(3)]

لاشك أن هاتين الفرقتين وإن كانتا تنتسبان إلى فرقة المعتزلة إلا أنهما خالفتاها في هذه المسألة، فكان قولهما من جنس قول الأشعري وأصحابه. وسيتبين هذا بعرض أقوال أصحاب الفرق والمقالات فيهما لأنه لا كتب لهما.

قال الأشعري عن النجارية: "زعم الحسين بن محمد النجار وأصحابه وهم الحسينية أن أعمال العباد مخلوقة لله ، وهم فاعلون لها، وأنه لا يكون في ملك الله سبحانه إلا ما

---

1 (?) مدارج السالكين، ابن القيم (1/698، 699)؛ وانظر: شفاء العليل (1/84 ، 85).

2 (?) أصحاب الحسين بن محمد النجار ، لهم آراء وافقوا فيها أهل السنة ، وآراء خالفوهم فيها منها : نفيهم علم الله وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية ، وإحالة رؤيته بالأبصار ، والقول بحدوث كلام الله ، وقولهم :إن الإيمان هو المعرفة والإقرار باللسان، وإن الإيمان يزيد ولا ينقص ، وهم ثلاث فرق : البرغوثية والزعفرانية والمستدركة .
انظر: المقالات، الأشعري ،ص : 283 -285 ؛ الفرق بين الفرق ، البغدادي ، ص :155- 158 ؛ الملل والنحل، البغدادي، ص:142؛ التبصير في الدين ، الاسفراييني ، ص: 101 ؛ الملل والنحل ، الشهرستاني (1/100-102)؛ الإعتقادات ، الرازي ، ص 68 ؛ البرهان، السكسكي ، ص :39 ؛ درء التعارض ، ابن تيمية (7/276 -278) ؛ الخطط ، المقريزي (2/355) ؛ خبئية الأكوان ، صديق خان ، ص : 28 ؛ لوامع الأنوار ، السفاريني (1/90) .

3 (?) أصحاب ضرار بن عمرو القاضي ؛ ومن آرائهم أن صفات الله إعدام لضدها فيقال :إنه عالم قادر بمعنى أنه ليس بعاجز ولاجاهل،وقد انفرد ضرار بأشياء منها: أن الله تعالى يرى في القيامة بحاسة زائدة سادسة ، وشك في دين عامة المسلمين ، وقال : لعلهم كفار .
انظر: مقالات الإسلامين، الأشعري،ص:281، 282؛ الفرق بين الفرق، البغدادي، ص160،161؛ الملل والنحل، البغدادي، ص:147؛ التبصير في الدين، الاسفراييني، ص:105؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/102-104)؛ الاعتقادات ، الرازي، ص: 96 ؛ البرهان ، السكسكي ،ص : 52،53 ؛ الخطط ، المقريزي (2/356)؛ خبئية الأكوان ، صديق خان ، ص:25.

يريده، وأن الله سبحانه لم يزل مريدا أن يكون في وقته ما علم أنه يكون في وقته، مريدا أن لا يكون ما علم أنه لا يكون ، وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل، وأن العون من الله سبحانه يحدث في حال الفعل مع الفعل وهو الاستطاعة، وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فعلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى، وأن في وجودها وجود الفعل، وفي عدمها عدم الفعل"[1].

وقال عن الضرارية: "والذي فارق ضرار بن عمرو به المعتزلة قوله: إن أعمال العباد مخلوقة، وأن فعلاً واحداً لفاعلين، أحدهما خلقه وهو الله ، والآخر اكتسبه وهو العبد، وأن الله عزوجل فاعل لأفعال العباد في الحقيقة ، وهم فاعلون لها في الحقيقة، وكان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل وأنها بعض المستطيع"[2].

وقال البغدادي عن النجارية: "فالذي وافقوا فيه أصحابنا – يعني النجارية – قولهم معنا: بأن الله تعالى خالق أكساب العباد، وأن الاستطاعة مع الفعل ، وأنه لايحدث في العالم إلا مايريده الله تعالى"[3].

وقال عن الضرارية: "فهم أتباع ضرار بن عمرو الذي وافق أصحابنا في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأكساب للعباد "[4].

وقال الشهرستاني عن النجارية: "وقال – يعني الحسين ابن النجار – هو الخالق أعمال العباد خيرها وشرها، حسنها وقبيحها ، والعبد المكتسب لها ، وأثبت تأثيراً للقدرة الحادثة ، وسمى ذلك كسباً على حسب مايثبته الأشعري "[5].

---

1 (?) مقالات الإسلاميين ، الأشعري ،ص :283 .
2 (?) المصدر السابق، ص : 281 .
3 (?) الفرق بين الفرق ، البغدادي ،ص :155 .
4 (?) المصدر السابق ، ص :60 ؛ وانظر : الملل والنحل له ، ص :142 ، 147 .
5 (?) الملل والنحل، الشهرستاني (1/100) .

وقال عن الضرارية: "قالا – يعني ضرار بن عمرو وحفص الفرد – :أفعال العباد مخلوقة للباري تعالى حقيقة ، والعبد مكتسبها حقيقة"[1].

قال الآمدي:"غير أن الجبرية تنقسم إلى:جبرية خالصة، وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا كسباً كالجهمية، وإلى متوسطة وهي التي لاتثبت للعبد فعلاً لكن تثبت له كسباً كالأشعرية، والنجارية ، والضرارية ، والحفصية"[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله -: "والنجارية والضرارية وغيرهم يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان،مع مقاربتهم له أيضاً في نفي الصفات"[3].

وبعد أن نقل شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمة الله- في الدرء[4] كلام الأشعري في المقالات عن قول الحسين بن النجار وأصحابه في القدر ، ذكر أن قولهم فيه هو من جنس قول الأشعري وأصحابه.

إلا أنه مما ينبغي التنبيه عليه أن مقالة النجارية والضرارية مما حصل اشتباه القول فيها على من كتب وتكلم في المقالات ، مما يستدعي التحقيق، لاسيما أن مما يدعو إلى ذلك - غير ما ذكرت - وجود أقوال لهم ظاهرها لا يدل على أنهم جبرية، وأمر ثالث أن إلحاقهم بالجبرية جاء من المعتزلة على اعتبار وهو : أن من لم يقل إن العباد يخلقون أفعالهم فهو جبري[5].

وباجتماع هذه الأمور الثلاثة تغدو الحاجة ملحة لكشف الأمر وبيانه على الوجه العدل ، ولإيضاح حقيقة الأمر أذكر الآراء في ذلك.

الرأي الأول : أنهم جبرية ، واختاره الشهرستاني، وأبو عبد الله الرازي[6].

---

1 (?) المصدر السابق (1/102، 103) .

2 (?) أبكار الأفكار، الآمدي (2/256) .

3 (?) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (3/102) .

4 (?) درء التعارض ، ابن تيمية (7/276) .

5 (?) انظر : الفهرست ، ابن النديم ، ص :254 ؛ البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن يحيى المرتضى (1 / 42)، ط 1394هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

6 (?) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني (1/100، 102)؛ الاعتقادات، الرازي، ص:90، 91.

الرأي الثاني : أنهم أشعرية ، وهؤلاء انقسموا إلى قسمين:

الأول : ادعى موافقتهم للأشعرية وأضاف قولهم إلى قوله ، كما فعل البغدادي[1].

الثاني : ميّز بينهم وبين أصحابه من وجه، كما فعل أبو المظفر الإسفراييني[2].

الرأي الثالث: التفصيل ، وهو أنها لاتوافق مقالة المجبرة تماماً، ولا أهل السنة تماماً ، بل إن مقالتهم مقاربة لهؤلاء من وجه وهؤلاء من وجه، على أن بين النجارية والضرارية فَرقاً هو من أخص مقامات الخلاف بين أعيان النظار[3].

ولكن رأي النجارية والضرارية في الجبر أقرب إلى قول متكلمة المثبتة كالأشعري وأصحابه منه إلى قول المعتزلة. ولعل هذا هو ما يظهر من قول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم – رحمهما الله-.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – معقباً على كلام الأشعري في المقالات عن الضرارية: "فهذا الذي ذكره الأشعري من قول ضرار وحفص الفرد في القدر هو مخالف لقول المعتزلة، بل هو من أعدل الأقوال وأشبهها ، وقوله إلى قول الأشعري وأصحابه في القدر والرؤية أقرب من قوله إلى قول المعتزلة ، بل هو في القدر أقرب إلى قول أهل الحديث والفقهاء وسائر أهل السنة ، وأعدل من قول الأشعري، حيث جعل العبد فاعلاً حقيقة، وأثبت استطاعتين ، ونحو ذلك مما أثبته أئمة الفقهاء وأهل الحديث"[4].

ويقول ابن القيم – رحمه الله -: "وقالت طائفة : يجوز وقوع فعل بين فاعلين بنسبتين مختلفتين، أحدهما يكون محدثاً، والآخر يكون كاسباً ، وهذا مذهب النجار ، وضرار بن عمرو، ومحمد بن عيسى، وحفص، والفرق بين هذا المذهب ، ومذهب الأشعري من وجهين:

---

[1] (?) انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص: 155، 160.

[2] (?) انظر: التبصير في الدين، الإسفراييني، ص: 101،105.

[3] (?) انظر: القضاء والقدر ، المحمود ، ص: 207،206.

[4] (?) درء التعارض ، ابن تيمية (7 / 247 ، 248) .

أحدهما : أن أصحاب هذا المذهب يقولون : العبد فاعل حقيقة وإن لم يكن محدثاً مخترعاً للفعل ، والأشعري يقول : العبد ليس بفاعل وإن نسب إليه الفعل، وإنما الفاعل في الحقيقة هو الله فلا فاعل سواه.

الثاني : أنهم يقولون: الرب هو المحدث، والعبد هو الفاعل"[1].

والمقصود أن النجارية والضرارية يقاربون الجهم بن صفوان، وأن حقيقة مقالتهم الميل إلى الجبر ، كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -[2].

---

1 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1 / 197 ، 198) .

2 (?) انظر : مجموع الفتاوى (3 / 102) ؛ التداخل العقدي في مقالات الطوائف المخالفة في أصول الدين ،
د .يوسف الغفيص (2 / 579).

الفصل الثاني

الجبر في الاتجاهات الحديثة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: الجبر في الفلسفة الغربية الحديثة .

المبحث الثاني : الجبر في الفكر العربي الحديث .

المبحث الأول
الجبر في الفلسفة الغربية الحديثة[1]

مما يحسُن قبل الحديث عن الجبر في الفلسفة الغربية الحديثة التمهيد بأمرين اثنين :

الأول : تعريف الفلسفة الغربية الحديثة .

الثاني : عرض مبسط ومختصر عن تاريخ الفلسفة الغربية .

ثم بعد ذلك الانتقال إلى المقصود من هذا المبحث .

أولاً : تعريف الفلسفة الغربية الحديثة :

لفظة الفلسفة مشتقة من اليونانية ؛ وأصلها (فيلا – صوفيا) ومعناه محبة الحكمة ، وتطلق على العلم بحقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح ، وكانت عند القدماء مشتملة على جميع العلوم ، وهي قسمان :

نظري وعملي .

أما النظري فينقسم إلى قسم أعلى وهو الإلهي ؛ وأوسط وهو الرياضي ؛ وأسفل وهو الطبيعي.

وأما العملي فكذلك ينقسم إلى أقسام ثلاثة ؛ أولها ما يسمى بعلم الأخلاق ؛ والثاني تدبير المنزل ؛ والثالث سياسة المدينة والأمة والملك .

لكن استقلت هذه العلوم ؛ ومع ذلك ظل بعضهم يطلق الفلسفة على جميع المعارف الإنسانية كديكارت[2] الذي مَثَّلَها بالشجرة، وذكروا أن لهذا العلم صفات منها: الشمول، والوحدة، والتعمق في التفسير والتعليل.

---

[1] (?) الفلسفة الحديثة: هي فلسفة القرن السادس عشر الميلادي والقرون التوالي، حتى أيامنا.
انظر: موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، (2/822).

[2] (?) ديكارت : فيلسوف فرنسي كبير ، ويعد رائد الفلسفة في العصر الحديث ، وفي الوقت نفسه كان رياضياً ممتازاً ، ابتكر الهندسة التحليلية ، ولد سنة 1595م ، ومات سنة 1650م .
انظر: موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي (1/ 488 – 499) ؛ معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص:270 – 276.

ومن عرّفها أرسطو[1] فقال: إنها العلم بالأسباب القصوى؛ أو علم الموجود بما هو موجود.

وكذلك ابن سينا[2] فقال : هي الوقوف على حقائق الأشياء على قدر الممكن.

وفي العصور الحديثة تطلق على دراسة المبادئ الأولى التي تفسر المعرفة تفسيراً عقلياً.

أو تطلق على مجموع الدراسات المتعلقة بالعقل من جهة ما هو متميز عن موضوعاته، أو من جهة ما هو مقابل للطبيعة.

وقد تطلق هذه اللفظة على مذهب فلسفي معين، كفلسفة أفلاطون[3].

---

1 (?) أرسطو بن نيقوماخوس ، ولد في اسطاجيرا سنة 384 ق .م ، تتلمذ على أفلاطون ، ثم صار بعده أستاذاً ، انتهت إليه فلسفة اليونان ، فكان هو خاتمهم ، وكان مشركاً يعبد الأصنام ، وهو الذي جعل المنطلق آلة العلوم النظرية ، توفي عام 322 ق .م ، ومن أشهر مؤلفاته : المقولات ، العبارة ، التحليلات الأولى والثانية .
انظر: الفهرست، ابن النديم، ص: 509 – 511؛ الملل والنحل، الشهرستاني (2 / 443 ، 444)؛ من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية ، محمد مرحبا (1/151).

2 (?) هو أبو علي الحسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سينا ، الملقب بالشيخ الرئيس ، ولد عام 370 هـ ، بخرميش من قرى بخارى ، توفي عام 428 هـ ، وهو فيلسوف وطبيب وشاعر ، درس الفلسفة وانصرف إليها ، ومن أشهر مؤلفاته : القانون في الطب ، والشفا ، وتقاسيم الحكمة .
انظر ترجمته في : البداية والنهاية ، ابن كثير (12 / 45 ، 46) ؛ الأعلام ، الزركلي (2 / 241 ، 242) .

3 (?) أفلاطون بن أرسطن ، ولد في سنة 427 ق .م ، وعندما بلغ العشرين من عمره اتصل بسقراط ولزمه مدة ثماني عشرة سنة ، أنشأ أكاديميته الشهيرة عام 387 ق .م ، وتوفي عام 348 ق .م .
انظر : الفهرست ، ابن النديم ، ص : 508 ، 509 ؛ الملل والنحل ، الشهرستاني (2 / 407) .

أو فلسفة كانط[1] ، أو علي مجموع المذاهب الفلسفية في أمة كالفلسفة اليونانية ، أو في زمان معين كفلسفة القرون الوسطى[2].

وفي موسوعة لالاند الفلسفية: أن تعبير الفلاسفة يدل بوجه خاص في القرن الثامن عشر على مجموعة الكُتّاب المناصرين للعقل والأنوار والتسامح ، والمعادين نسبياً للمؤسسات الدينية القائمة[3].

ثانياً : العرض التاريخي المبسط للفلسفة الغربية الحديثة : وسأقتصر فيه على الخطوط العامة العريضة والعناوين الرئيسة دون تعمق وتطويل ، لأن هذا هو ما تسمح به المساحة من البحث؛ وخشية من الخروج عن المقصود ، ولكون الفائدة تحصل بما سأذكر.

---

1 (?) كانط فيلسوف ألماني من فلاسفة العصر الحديث ، وقد كانت والدته شديدة التدين ، لهذا ألحقت ابنها بأحد المعاهد الدينية ، وبقي فيه مايقرب من ثمان سنوات ، وقد كان مهتماً في مرحلته الفلسفية بنظرية المعرفة .
انظر : موسوعة الفلسفة ، عبد الرحمن بدوي (2/ 269 – 295) .

2 (?) انظر : المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (2/ 160 – 163) ؛ المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية ، ص : 66 ؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند ، (2 / 979 – 981).

3 (?) انظر: موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (2 / 978) .

فقد كانت بدايات الفلسفة الغربية الحديثة في القرن السابع عشر الميلادي، وكان ظهورها بظهور شخصيتين كبيرتين في الفلسفة.

الشخصية الأولى: هي ديكارت؛ المؤسس للاتجاه العقلاني[1] الحديث.

والثانية: فرانسيس بيكون[2]؛ المؤسس للاتجاه التجريبي[3].

وهاتان الشخصيتان تأثرت الفلسفة بأفكارهما واتجاهاتهما تأثراً كبيراً، فكثير من فلاسفة الغرب سلك سبيل الاتجاه العقلاني، وآخرون سلكوا سبيل الاتجاه التجريبـي، بينما حاولت فئة ليست بالقليلة الجمع بينهما[4]. وهذه الفلسفة الغربية لاشك أن وراء قيامها أسباباً؛ من أهمها: موقفها الخطير من الدين.

لأجل ذلك تَحْسُن الإشارة باختصار إلى العلاقة بين الفلسفة والدين، إذ كانت العلاقة بينهما علاقة معاداة ، وفي أحسن الأحوال عدم الوفاق التام، ويرجع السبب وراء

---

1 (?) الاتجاه العقلاني يقوم على الاعتداد بالعقل وقدرته ، وأنه يصل إلى تحصيل الحقائق من العالم بدون مقدمات تجريبية، ولا تستمد المعرفة عندهم من الخبرة الحسية ، وأهم فلاسفة هذا المذهب ديكارت و سيبنوزا و لايبنتس .
انظر : المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية ، ص : 178 ؛ المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (2 / 90) ؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (3 / 1172).

2 (?) فرانسيس بيكون فيلسوف وسياسي إنجليزي ، ولد عام 1561م ومات عام 1626م ، كان يؤمن بضرورة قيام العلم على أساس التجربة والملاحظة.
انظر: موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي (1/392–399)؛ معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص:203–206.

3 (?) الاتجاه التجريبي يقوم على أن الحس باب المعرفة الوحيد ، فليس في العقل شئ لم يمر بالحس أولا ، وبهذا ينكرون أن يولد العقل مزوداً بأفكار فطرية موروثة كما يدعي العقليون.
انظر : المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية ، ص : 38 ؛ المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (1 / 244) ؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (1 / 340).

4 (?) انظر : مقدمة في علم الاستغراب، حسن حنفي، ص: 181- 198 ؛ موجز تاريخ الفلسفة ، تأليف جماعة من علماء السوفيات ، ص: 156- 160.

ذلك إلى استغلال الكنيسة للإنسان واضطهاده باسم الدين، فكان لابد من مخرج من هذا المأزق؛ ومن الطَبَعي أن يقوم العلماء والمفكرون بهذه المهمة.

فنشأت عن هذه الحال فلسفات تحارب الدين النصراني الكنسي المحرف أو تقف منه موقفاً سلبياً، وكانت سمة الاتجاه العقلاني عدم الاعتراف بالدين، ووقف العقلانيون موقفاً تحايلياً لمعارضته تمثل في إقصائه ومزاحمته بصيغ جديدة تُنْتِجُ إلغاءه.

وأما الاتجاه التجريبـي فسمته أيضاً الرفض للأديان، ولكن موقف التجريبيين اختلف عن موقف قُسَمائِهم كثيراً حيث كانت معارضتهم صريحة وفي غاية الوضوح.

ثم تطورت الفلسفة الغربية تطوراً ملحوظاً ، فتجاوز الاتجاه العقلاني الحدود التي من أجلها قام؛ وهي الاقتصار على الفلسفة فقط دون تطبيقها على العقائد والأخلاق والفكر والسياسة والحياة.

في حين أن الاتجاه التجريبي انتقل هو أيضاً من ميدان العلم إلى ميدان الأخلاق والدين[1].

وفي القرن الثامن عشر الميلادي ظهر مصطلح التنوير[2] والدعوة إليه، ومن أشهر الفلاسفة في هذا القرن كانط؛ الذي قام على تأسيس فلسفة جديدة تقوم على الجمع بين العقل والحس[3].ومن أشهر تيارات التنوير في

---

1 (?) انظر: موقف الاتجاه الفلسفي المعاصر من النص الشرعي ، حسن محمد الأسمري ، ص : 201- 207.

2 (?) حركة فلسفية بدأت في القرن الثامن عشر الميلادي ، وتتميز بفكرة التقدم ، وعدم الثقة بالتقاليد ، وبالتفاؤل والإيمان بالعقل ، وبالدعوة إلى التفكير الذاتي والحكم على أساس التجربة الشخصية.

انظر : المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية ، ص : 139 ؛ المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (2 / 511) ؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (2 / 759).

3 (?) انظر : مقدمة في علم الاستغراب ، حسن حنفي ، ص : 206-212 ؛ موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي(2/270).

هذا العصر التيار الفرنسي؛ الذي كان جريئاً على الأديان والنظم السياسية.

وفي القرن التاسع عشر الميلادي برزت فلسفة هيجل[1] العقلانية، وتيارات هذا القرن كانت متأثرة بكانط مع خروجها عليه ، ومن أشهرها: الفلسفة الوضعية[2] والوضعية اسم عام لعدد من الفلسفات تشمل: المادية[3]، والتطورية[4]، والحسية[5]، والتجريبية[6]،

---

1 (?) هيجل فيلسوف ألماني كبير، ولد عام 1770م وتوفي عام 1830م ، وقد كانت السلطات الدينية ترى أنه يُمثل خطراً على الدين.
انظر: موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي (2/570–595)؛ معجم الفلاسفة، جورج طرابيشي، ص:664–668.

2 (?) الوضعية: مذهب فلسفي يرى أن الفكر الإنساني لا يدرك سوى الظواهر الواقعة والمحسوسة وما بينهما من علاقات أو قوانين، والعلوم التجريبية هي المثل الأعلى لليقين ، وهي قبل كل شئ موقف معاد لكل ماهو خارج نطاق المحسوس، ويشمل ذلك كل الغيبيات وأول شيء فيها وجود الله تعالى ،ويعتبرها الوضعيون عديمة الفائدة وأمارة تأخر في الذهن، وأبرز فلاسفتها أوجست كونت.
انظر : المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ص: 214 ؛ المعجم الفلسفي، جميل صليبيا (2/ 578)؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (2/ 1001).

3 (?) المادية : اتجاه فلسفي وضعي يقرر بأن لا وجود لأي جوهر غير المادة ، فجميع الظواهر النفسية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية إنما يفسرها الوجود المادي ، ويتضمن المذهب المادي أن هذا العالم أبدي، وأنه لا محدود في الزمان والمكان، والمادية تذهب إلى أن الوعي نتاج للمادة وانعكاس العالم الخارجي، ظهرت المادية في عدة مدارس وفلسفات وتوجهات في الغرب منذ ما يسمى عصر النهضة ثم تطورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم وصلت أقصى حد لها في المادية الماركسية المادية الجدلية القائمة على الإلحاد وجحد وجود الله تعالى.
انظر : المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية، ص: 164 ؛ المعجم الفلسفي، جميل صليبيا (1/ 309)؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (2/ 768).

4 (?) التطورية : مذهب يعتمد على فكرة التطور، القائلة بأن الإنسان نشأ بلا خالق ، بل تكون من خلية وحيدة تطورت حتى وصل في مرحلة إلى القرد، ثم تطور ليصبح إنساناً، ويذهب إلى أن القانون العام لنمو الكائنات يتلخص في تنوع وتكامل مستمرين، وأبرز فلاسفتها دارون.
انظر : المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ص: 175؛ المعجم الفلسفي، جميل صليبيا (1/ 295).

والنفعية[1]، [2].

وفي القرن العشرين الذي كانت له سمته المختلفة عن القرون الأخرى من جهة احتكاك المسلمين بالغرب وتأثرهم بفلسفاته، وكذلك الاستعمار، وكثرة البعثات الخارجية للطلاب العرب لأجل الدراسة في الجامعات والمعاهد الغربية.

---

5 (?) الحسية : مذهب يرى أن الحواس هي المصدر الوحيد لجميع معارفنا ، وهي وحدها التي تفصل في قيمة هذه المعارف، وهذا المذهب يرد المعقول إلى المحسوس، ومن أبرز القائلين به هوبز وهيوم، وهو يقابل الاتجاه العقلاني.

انظر : المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية ، ص : 175 ؛ المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (1/ 470).

6 (?) التجريبية : مذهب يرى أن جميع معارفنا ناشئة عن الإحساسات ، وأن المعقول هو المحسوس ، ويعد هذا المذهب صورة من صور المذهب التجريبي.

انظر : المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ص: 175؛ المعجم الفلسفي، جميل صليبيا (1/ 471).

1 (?) النفعية: مذهب أخلاقي يوجب على الإنسان أن يُقدم على كل فعل يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، وهو يسوي بين الخير والنافع ، ويعتبر المنفعة الخير الأسمى ، فلا وجود إلا فيما فيه منفعة، وهذه المنفعة هي مبعث سعادة الفاعل ولا تتعارض المنفعة الخاصة مع المنفعة العامة ؛ بل هما متعاونتان متكاملتان.

انظر : المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية، ص: 179 ؛ المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (2/ 499).

2 (?) انظر : مقدمة في علم الاستغراب، حسن حنفي، ص: 279.

ومن أشهر تياراته: الماركسية[1]، والوجودية[2]، والبراجماتية[3]، والوضعية المنطقية[4]. وأهم عقيدة تناولتها الفلسفة الغربية بمجملها وجود الله[5].

ولاشك أن هذه الأسماء والعناوين تخفي وراءها مجموعة كبيرة من الأفكار والمناهج التي تَصارَع أهلها بسببها كثيراً وكوّنت خلفها اتجاهاتٍ في الفكر والحياة ، وكان أغلبها قد اتخذ موقفاً متطرفاً من الدين الكنسي

---

1 (?) الماركسية : مذهب فلسفي يقوم على اعتبار المادة أساس كل شيء ، ويفسر أحداث التاريخ الإنساني بصراع الطبقات وبالعامل الاقتصادي ، وتقوم الماركسية على أسس أهمها : المادية الجدلية ، المادية التاريخية ، إنكار وجود إله للكون واعتقاد أنه لا وجود إلا للمادة وحدها ، إلغاء الملكية الفردية ، انتهاج أسلوب العنف لتنويم الشعوب ويعتبر كارل ماركس اليهودي هو المؤسس لها .
انظر : موسوعة الفلسفة، عبد الرحمن بدوي (2/422، 423)؛ الموسوعة الفلسفية، عبد المنعم الحنفي، ص:411، 412.

2 (?) الوجودية : مذهب فلسفي يقوم على إبراز الوجود وخصائصه ، وجعله سابقاً على الماهية ، فالإنسان عندهم وجود لا ماهية ، ومعنى ذلك أن الإنسان يوجد أولاً ثم تتحدد ماهيته باختياره ومواقفه ، ويقولون بالحرية المطلقة للفرد بحيث يملأ وجوده بالنحو الذي يلائمه ، وتعتبر الوجودية تياراً فلسفياً يضم جملة من الاتجاهات والأفكار المتباينة تقوم على الكفر بالله ورسله وكتبه وبكل الغيبيات وكل ما جاءت به الأديان ، ويعدونها عوائق أمام حرية الإنسان ومستقبله ، ومن أبرز فلاسفتها مؤسسها كير كغارد، وهيدغر ، وجان بول سارتر.
انظر : المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية، ص: 211 ؛ المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (2 / 565)؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (1 / 387-389).

3 (?) البراجماتية : مذهب فلسفي يقيس صدق القضية بنتائجها العملية ، فليس هناك معرفة أولية في العقل تستنبط منها نتائج صحيحة بغض النظر عن جانبها التطبيقي بل الأمر كله مرهون بنتائج التجربة الفعلية العملية التي تحل للإنسان مشكلاته ، وأشهر فلاسفتها تشاركس بيرس.
انظر : المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية ، ص : 32 ؛ المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (1/ 203).

4 (?) الوضعية المنطقية : اتجاه منبثق من الوضعية ، ويعول أساساً على التجربة تحقيقاً للدقة والتحليل المنطقي للغة ، ثم تحولت إلى دراسة تحليلية منطقية للغة لتحقيق وحدة مشتركة بين فروع العلوم المختلفة ، وتقول الوضعية المنطقية: إنه لا يمكن قيام فلسفة علمية أصيلة إلا بواسطة التحليل المنطقي للعلم ، وأشهر فلاسفتها براتراند رسل.
انظر : المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية ، ص : 214 ؛ المعجم الفلسفي ، جميل صليبيا (2 / 578) ؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (2 / 1001) .

5 (?) انظر : موسوعة الفلسفة ، عبد الرحمن بدوي (2/270 ، 285) .

فاتجهت إلى الإلحاد وبخاصة بعد أن نجح الاتجاه المادي في غرس هذه العقيدة.

ومن ثَمَّ كانت بقية مواقفهم ذات العلاقة بالإيمان بالغيب والدين كذلك.

فإنه إذا انهار أصل الدين وأساسه وهو الإيمان بالله فمن باب أولى بقية مسائله.

وبعد هذا العرض الموجز لأبرز التيارات في التاريخ الحديث أحاول بشيء من الاختصار الحديث عن الجبر في الفلسفة الغربية ، وموقف الفلاسفة الغربيين من هذه القضية؛ فأفعال الإنسان وإرادته وقدرته واختياره من القضايا التي شغلت بالهم ، وأطالوا فيها التفكير وحاولوا الوصول إلى الحقيقة.

وأغلب ما وصل إليه هؤلاء الفلاسفة وانتهوا إليه في أفعال الإنسان أنه لا يملك حرية في فعله[1].

ولكنهم مع ذلك يرون أن هناك شيئا ما يؤثر وله سلطة على الفعل على اختلاف بينهم في هذا المؤثر؛ فالماديون والماركسيون مثلاً يذهبون إلى أن حركة الإنسان ناتجة عن أوضاع مادية ولعلاقات الإنتاج أثر فيها، وعلى هذا فحياته ماهي إلا صنعها وتأثيرها[2].

ومن علماء الاجتماع الغربيين من يرى أن أفعال الإنسان تخضع للعقل الجمعي الذي كوّنته الجماعة التي يعيش فيها.

وعلى العكس منهم علماء مدرسة التحليل النفسي فإنهم يرونها خاضعة لمؤثرات اللاشعور وأن حركته في ضوئها[3].

ومنهم من انتهى إلى أن أفعاله وتصرفاته تحكمها تصورات ذهنية مترسبة في الثقافة التي تحيط به؛ بل قد يصل الأمر إلى أن يخضع في تصوراته وأفكاره إلى بنية اللغة التي يتخاطب بها.

---

1 (?) انظر: موقف الاتجاه الفلسفي المعاصر من النص الشرعي ، حسن الأسمري، ص: 273، 274.

2 (?) المصدر السابق.

3 (?) انظر: مدارس علم النفس، د.فاخر عاقل، ص: 172 وما بعدها.

وعليه فإن البنية اللغوية عند هؤلاء تتحكم في أفكار الإنسان وتصوراته وثقافته[1].

وعند الأخلاقيين يكون خاضعاً للشهوات ومستعبداً من قبلها ، ولهذا تسلبه الدعايات والإعلانات وطبيعة الحياة الاستهلاكية[2].

وكما ترى أصبح الإنسان مقيد الحرية بسبب هذه المؤثرات الخارجية والداخلية التي جعلوا حياته خاضعة لها.

ولهذا استنكف الفلاسفة الغربيون عن أن يجعلوا الله جل جلاله – الذي خلق الإنسان وأوجد الكون – هو المؤثر في حياته.

فمفهوم هذه النظريات التي توصلت في ظنها إلى نتيجة في أفعال الإنسان هو تفسير أعمال الإنسان بعيداً عن النظر في علاقتها مع الرب، فإن هذه العلاقة لاتهمهم لا من قريب ولا من بعيد، وإنما سلطوا الضوء وحصروا فكرهم في: هل أفعاله باختيار أم أن فعله يخضع لقوانين ؟ وكما سبق فإن أغلب النتائج التي وصل إليها فلاسفة الغرب هي المسار الثاني الذي يقضي بخضوع أفعال الإنسان لقوانين ومن ثَمَّ الحتمية[3] التي تتصف بها أفعاله.

وبعد هذا لم تعد أي مشكلة ترتبط بالقدر تهمهم؛ لأن القدر الذي يرتبط بربوبية الله وأفعاله فُصل عنه الإنسان

---

1 (?) انظر : مقدمة في علم الاستغراب، حسن حنفي، ص: 411 ، 412.

2 (?) انظر : القضاء والقدر ، المحمود، ص: 212 – 219 ؛ العلم والإغتراب والحرية مقال في فلسفة العلم من الحتمية إلى اللاحتمية ، يمنى الخولي، ص: 137 وما بعدها ؛ الجبر الذاتي ، زكي نجيب محمود، ص: 10.

3 (?) الحتمية بالمعنى الفلسفي مذهب من يرى أن جميع حوداث العالم وبخاصة أفعال الإنسان مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً محكماً ، فإذا كانت الأشياء على حالة ما في لحظة معينة من الزمان، لم يكن لها في اللحظات السابقة أو اللاحقة إلا حالة واحدة تلائم حالتها في تلك اللحظة المعينة، وأصحاب هذا المذهب يرون أن لهذا العالم نظاماً كلياً دائماً لا يشذ عنه في الزمان والمكان شئ ، وأن كل شئ فيه ضروري.
انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا (1/ 442 – 445)؛ المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ص: 67؛ موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند (1/ 267 - 271)؛ المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، عبد المنعم الحنفي، ص: 276، 277 ؛ مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث، سليم ناصر بركات، ص: 139.

وأدخل في (الحتمية) ثم صار الذي يؤرقهم هل يوجد داخل هذه الحتمية حرية لإرادة الإنسان أو لا ؟

وليس غريباً أن تنتهي هذه العقول والأفكار إلى مثل هذه النتائج التي تخبطوا فيها لسبب واضح وهو أن انطلاقاتهم غير دينية ؛ أي أنهم لا يسلمون أصلاً بمبادئ الدين الإلهي الحق.

ومن هنا يأتي الحديث عن أن مفهوم الحتمية بينه وبين الجبر الذي يعنيه المسلمون اختلاف كبير.

ففرق الجبرية نسبت عقيدتها في الجبر إلى الرب، وقالت: إن أي فعل للعبد جبره الله عليه، ولا فعل للعبد ، والفعل فعل الرب.

أما الحتمية فجبريتها أرضية ارتبطت بالقوانين العلمية لا بالقدرة الإلهية ، وعليه فإن جبريتهم من نوع آخر؛ مع أنك إن سألتهم: من وضع هذه القوانين ؟ تجد رفضهم التسليم بخلق الله لها إصراراً منهم على جعلها حتمية مادية غير مرتبطة بالموجد لهذا العالم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التفكير في هذه القضية على هذا النحو والسير إليه في الفكر الغربي بدأت إرهاصاته منذ أيام ديكارت وتقعدت أصوله مع كانط[1].

والمهم أن اتجاهاتهم ونظراتهم لأفعال الإنسان تعددت وكثرت، وكما ظهر فإن أغلبها انتهى إلى ما سبق، وتحت تأثير النظريات العلمية الحديثة وبخاصة في الفيزياء (النسبية والكمية)[2] تزلزل مذهب الحتمية وبدأت تظهر مذاهب جديدة تميل إلى الحرية أو إلى حتمية نسبية، ولكن الجميع يهربون من ربط نتائجهم بتصور ديني له صلة بالإيمان بالله بالرغم من انحسار وقاحة الصراحة بالإلحاد عند أهل المذاهب المعاصرة.

---

1 (?) من ديكارت إلى كانط هناك محاولات في إثبات حرية الإنسان مع القول بحتمية الطبيعة ، وناقشها كانط أثناء حديثه عن المناقضة الثالثة هل توجد ضرورة حتمية في العالم أم توجد ثمت حرية بجانب الضرورة . انظر: النقد في عصر التنوير ، نازلي إسماعيل،ص: 201- 203.

2 (?) انظر التعريف بها وأثرها على الفكر الحديث : من نظريات العلم المعاصر إلى المواقف الفلسفية ، د. محمود زيدان ، ص : 31-41 ؛ العلم والاغتراب والحرية ، د. يمنى الخولي ، ص : 293- 368 .

المبحث الثاني

الجبر في الفكر[1] العربي الحديث

وبعد عرض الجبر في الفلسفة الغربية الحديثة في المبحث السابق تبين أن بحثهم انتهى بهم في أفعال الإنسان وإرادته وقدرته واختياره إلى الجبرية الحتمية، وحصل التنبيه على أنها جبرية أرضية تختلف اختلافاً كبيراً عن الجبر الذي تريده الفرق المنتسبة إلى الإسلام لانفصالها انفصالاً كلياً عن الدين والشريعة.

وكيف يتصور ممن ينطلقون من لا دين؛ أن تهديهم عقولهم وتوصلهم إليه ؟ إلا أن جبر هؤلاء الفلاسفة الغربيين تجاوز حدودهم ووصل تأثيره وانتقل شره إلى بعض المفكرين العرب؛ فتشربوا الفكر الغربي فانتهى بهم إلى ما انتهى إليه أولئك.

ولا يخفى أن وراء ذلك أسباباً وظروفاً أدت إلى التأثر والتأثير؛ من أهمها: كثرة ابتعاث الطلاب العرب إلى بلاد الغرب في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وكان المقصد حينذاك حصولهم على العلم ، لكن - وللأسف - دون تمييز بين علم وعلم، فانهمك كثير من هؤلاء المبتعثين في نظريات اجتماعية وإنسانية وغيرها؛ على أنها علوم، مع أنها لم تصبح علوماً بالمعنى الدقيق للعلم وإنما هي أقرب ما تكون إلى الفلسفة أو الأفكار الذاتية؛ زيادة على حرص كبير على التطور في كل شيء حتى في الدين ولكن بصورة سيئة.

ورجع هؤلاء إلى بلادهم مفتونين بما رأوا وسمعوا من زخرف القول وبائد الفكر.

فاحتكاك المبتعثين بفلسفة الغرب وانبهار الكثير منهم بالمدنية الغربية جهلاً بحقيقة الدين كان له أكبر الأثر في إنتقال كثير من أفكارها إلى المفكرين العرب دون تمحيص أو تدقيق.

---

1 (?) الفكر : إعمال العقل في الأشياء للوصول إلى معرفتها.
وبالجملة يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أو يطلق على المعقولات نفسها.
انظر : المعجم الفلسفي، جميل صليبيا (2/ 154 – 156)؛ المعجم الفلسفي، مجمع اللغة ، ص: 137.

ولا أدل على ذلك من افتتانهم بنظرية التطور المعروفة بنظرية دارون[1] ومن الأمثلة أيضاً نظرية الشك أو منهج الشك[2] الذي أخذه طه حسين[3] في باريس عن أستاذه عالم الاجتماع المشهور دوركايم[4]؛ والذي كان بدوره مشرفاً على الرسالة التي نال بها طه حسين الدكتوراة ؛ والتي كان عنوانها : فلسفة ابن خلدون الاجتماعية[5].

ومن خلال بعض الأمثلة والنقول وسرد لبعض أقوال مفكري العرب سيظهر صدق ذلك، وأن التأثير كان كبيراً وواضحاً جداً، وأن الحتمية التي توصل إليها الفلاسفة الغربيون أصبح المفكرون العرب يتغنون بها ويرددونها في مؤلفاتهم ومنتدياتهم بل وينافحون عنها مما جعل ضلالهم

---

1 (?) نظرية دارون: نسبة إلى عالم الطبيعة الإنجليزي دارون؛ صاحب نظرية النشوء والارتقاء والاصطفاء الطبيعي، التي قرّر فيها أن الإنسان نشأ بلا خالق ، بل تكّون من خلية وحيدة تطورت حتى وصل في مرحلة إلى القرد ، ثم تطور ليصبح إنساناً، وقد نالت هذه الخرافة مكانة كبيرة في الفكر والحياة الغربية ولمن سار على منوالها.
انظر : تاريخ الفكر الأوروبي الحديث ، دونالد سترومبرج ، ص : 715 ؛ الموسوعة الفلسفية ، عبد المنعم حنفي، ص : 177.

2 (?) نظرية الشك : هي عقيدة فلسفية انبعثت خلال أزمة المجتمع القديم ، وكانت هناك اتجاهات شكية مختلفة في الفلسفة الغربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي ،وقد لعبت النزعة الشكية دوراً هاماً في دحض العقائد القطعية ، ومن ثَمَّ مهدت الأرض لاعتناق المادية.
انظر : الموسوعة الفلسفية من وضع لجنة من الأكاديميين السوفييت ، ص : 264 ؛ الموسوعة الفلسفية ، عبد المنعم حنفي ، ص : 433 ، 434 ؛ موسوعة لالاند الفلسفية ، أندريه لالاند (1/301).

3 (?) الكاتب والمفكر العلماني المشهور، تخرج في الجامعة المصرية ثم درس في السوربون في باريس حيث عاد بالمناهج الغربية ليقوم ببثها في بلاد المسلمين، عرف عنه شغفه باليونان وبالحياة الغربية وسعيه الشديد في إلحاق بلاد المسلمين بالغرب ، ولد عام 1307هـ، وتوفي عام 1393هـ ، ألف كتباً عديدة من أشهرها : مستقبل الثقافة في مصر ، في الشعر الجاهلي.
انظر ترجمته في : الأعلام ، الزركلي (3 / 331).

4 (?) هو أميل دوركايم اليهودي الفرنسي ، ولد سنة 1858م ، وتوفي سنة 1917م ، عمل أستاذاً للفلسفة والاجتماع والتربية ، ويعتبر مؤسساً لعلم الاجتماع المادي ، تقوم نظريته الاجتماعية على الفلسفة المادية والنظرة الحيوانية للإنسان، وقد أثر بفلسفته على مسيرة الحياة الاجتماعية الغربية غاية التأثير.
انظر : الموسوعة الفلسفية ، عبد المنعم حنفي، ص: 183.

5 (?) انظر : موسوعة الفلسفة ، عبد الرحمن بدوي (1/480) .

في هذا الباب أبشع وأشنع، فإن البنيان الذي أسسوا عليه باطلهم كان بنياناً مهزوزاً على شفا جرف هار فانهار بهم في أودية الإلحاد والضلال.
وهذا أوان التدليل والتمثيل لذلك:

1- **طه حسين:** صوّر في كثير من رواياته؛ لاسيما رواية "الأيام" الوجود البشري من خلال منظار أسود كمأساة تقوم على الأساس الفكري الخاطئ الذي قامت عليه عند أساتذته من الغربيين.
ومن ذلك جعله إبليس بطلاً مأساوياً مظلوماً بسبب تعارض الأمرين الإلهيين الصادرين إليه[1].

2- **توفيق الحكيم**[2]: أبى إلا اعتناق الجبرية ، حيث مجّد إبليس وزعم أنه مجبر على ما هو فيه؛ فيقول في قصة له بعنوان "الشهيد " : إن العالم لا يمكن أن يقوم إلا بإبليس وأفعاله الشريرة وغوايته للناس، وأن الإله هو الذي خلقه وكتب عليه هذه الحياة ودفعه إليها وألزمه بها ، لأن الكون لا يستقيم أمره إلا بهذا .
فصوّر إبليس بطلاً شهيداً مظلوماً في دنياه وآخرته ، وهو بذلك ينسب - على سبيل الإضمار والإخفاء الظلم إلى الله – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً – وذلك كنتيجة حتمية لتصوير إبليس بهذه الصورة [3].

3- **نجيب محفوظ**[4] : اعتنق هو الآخر عقيدة الجبر وتعليل الشرور بالقدر، ومما يدل على ذلك إنتاجه الذي

---

1 (?) انظر : الأيام ، طه حسين.

2 (?) توفيق الحكيم، ولد في مصر سنة 1315هـ، درس الحقوق ورحل إلى باريس لمتابعة دراسته القانونية، وهناك امتلأ ماعونه بالمضامين الغربية، وعاد إلى مصر ليعمل في إحدى المحاكم متنقلا بين عدة مدن، من كبار المتأثرين بالغرب، والداعي إلى أنماطه وأفكاره ، توفي سنة 1407هـ.
انظر: المرشد لتراجم الكتاب والأدباء، غيثة بلحاج، ص:42، ط الأولى 1987م، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

3 (?) انظر : الشهيد ، توفيق الحكيم .

4 (?) نجيب محفوظ عبد العزيز إبراهيم الباشا ، ولد عام 1329هـ ، عمل سكرتيراً لوزير الأوقاف المصري مصطفى عبد الرزاق ثم تقلب في أعمال وظيفية آخرها أنه عمل مستشاراً لوزير الثقافة ثم صحفياً في جريدة الأهرام، مُنح جائزة نوبل لمواقفه الموالية لليهود وأعماله التغريبية ، وحصل على جائزة رابطة التضامن الفرنسية العربية ، له روايات كثيرة مليئة بالمضامين المنحرفة فكراً وخلقاً .
إنظر: حول الدين والديمقراطية ، نجيب محفوظ ، ص : 223- 225 ؛ إدب نجيب محفوظ وإشكالية الصراع بين الإسلام والتغريب، د. سيد أحمد فرج.

نجد فيه أن المحور الذي تدور حوله معظم رواياته هو أن معظم الشخصيات والأبطال يدورون في مدارات لا يملكون حيالها دفعاً أو تغييراً ؛ حتى فيما يقترفونه من أفعال خلقية ، فعلى سبيل المثال في روايته "بداية ونهاية" تنتهي بطلة الرواية إلى احتراف البغاء كنتيجة حتمية لمقدمات جبرية، وعندما يكتشف أخوها أمرها المشين لا تجد بُداً من إلقاء نفسها في نهر النيل على مرأى من عينيه ثم يتبعها هو الآخر بالانتحار قائلاً: فليرحمنا الله، مشيراً بذلك إلى أن كل ذلك كان مقدراً عليهما جميعاً، فالأحداث منذ البداية إلى النهاية تسير دون أدنى تأثير يذكر لأبطال الرواية[1].

4- **زكي نجيب محمود**[2] : هو أحد من نقل إلينا كثيراً من المصطلحات التي حقيقتها الجبر دون تمحيص؛ من ذلك الجبر الذاتي ، والحتمية. فعلى سبيل المثال مصطلح الجبر الذاتي هو عنوان رسالته للدكتوارة ، ولا يخفى أنه من أهم المصطلحات في هذا الباب، وقد قام مترجم الكتاب بتحديد مقصده بأنه موقف" بين الجبرية الخالصة واللاجبرية الخالصة.

فسلوك الإنسان كما يفسره هذا المذهب محدد تحديداً سببياً بقوى نابعة من طبيعته الخاصة، قوى داخل الإنسان نفسه... إلى أن قال: والأفعال الإرادية ترتبط ارتباطاً سببياً بمقدمات معينة تقوم على طبيعة تكوين الفاعل نفسه.... وهي في نفس الوقت حرة لأنها ليست نتاجاً ضرورياً لشيء آخر خارج طبيعة الفاعل نفسه"[3].

---

1 (?) انظر: بداية ونهاية، نجيب محفوظ.

2 (?) باحث ومفكر علماني مصري، وممثل الفلسفة الوضعية المنطقية ورائدها في العالم العربي، ولد سنة 1905م، تخرج من مدرسة المعلمين العليا بمصر ثم سافر في بعثة دراسية إلى انجلترا لمواصلة دراساته العليا، وحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة لندن سنة 1947م، حول موضوع (الجبر الذاتي) ثم عاد إلى مصر وعيّن أستاذاً للفلسفة بكلية الآداب بجامعة القاهرة، كتب الكثير من المقالات والأبحاث ، وله مؤلفات كثيرة منها: المنطق الوضعي، نظرية المعرفة ، قشور ولباب.
انظر : كتابه (قصة عقل). وهو كتاب سيرة ذاتية له.

3 (?) الجبر الذاتي ، زكي نجيب محمود ، ص : 17 ، 256- 259.

وبتأمل هذا التعريف تجده جبرياً؛ ولكنها جبرية ذاتية، أي أن أفعال الإنسان هو الذي يصنع طريقها، ويضع قيودها، وهو مع أنه مذهب من مذاهب الجبرية إلا أنه خطير جداً من جهة حرصه على تفسير عمل الإنسان كظاهرة منفصلة عن أي أثر خارجي، وهذا المصطلح وإن كان مفسراً في البيئة الغربية من جهة عدم اعترافهم بالرب الخالق المدبر الذي قدّر كل شيء، واكتفائهم بالنظر إلى فعل الإنسان كظاهرة تحتاج إلى تفسير وتحليل.

وهذه هي النتيجة التي توصلوا إليها إلا أن نقلها وتبنيها تقليداً من قبل زكي نجيب محمود محملاً بمثل هذه الفكرة السيئة مما يحتاج إلى انتباه ووعي بخطورتها.

5- **شبلي شميل**[1]: وهو أحد المفكرين العرب الذين مثّلوا التيار الماركسي والمنخرطين فيه؛ مما أدخلهم في الحتمية، وله موقف ألزم فيه قدرات الإنسان بحتميات ضرورية خارجة عن إرادته.

يقول – مدللاً على ذلك -: "النفس ليست سوى خاصة من خصائص المادة أو عمل من أعمالها.... وبالنتيجة لا يوجد أفكار غريزية، ولا ميول أدبية، ولا إرادة حرة مطلقة، بل كل شيء ناتج عن الحواس والتربية، والتشبه والعادة، وتعلم الإرادة الحرة يجعل الإنسان يجهل ضرورة ارتباطه الكلي بالطبيعة.

فإرادة الإنسان لا تطلب النافع وتنفر من الضار لما لها من الحرية بل لما في ذلك من الضرورة لكيانها، فإننا نظن أنها تختار ما بين الأشياء عن حرية، والحال أن في الأمر سبباً قوياً على الإرادة فمال بها من حيث غلبت"[2].

---

[1] (?) شبلي بن إبراهيم شميل، نصراني الديانة ، ولد سنة 1853م في قرية كفر شيما بلبنان ، طبيب ، بحّاث ، كان ينحو منحى الفلاسفة في عيشه وآرائه، أحد دعاة التطورية في العالم العربي ، تعلم في الجامعة الأمريكية ببيروت، توفي في مصر سنة 1917م ، أصدر مجلة الشفاء سنة 1886م ، وله مؤلفات كثيرة منها : فلسفة النشوء والارتقاء، شرح بخنر على مذهب دارون.
انظر ترجمته في : الأعلام ، الزركلي (3/155) .

[2] (?) مجموعة مقالات شبلي شميل ، (1/211 ، 212).

6- **عبد الوهاب البياتي**[2] : ممّن نزع إلى العقيدة الشيوعية ووصف ثورتها بالحتمية اللازمة والقدر المحتوم.

يقول في نص له يمتدح صنوه في الشيوعية (جيفارا) [3]، ويصف الشيوعية بما سبق:

لا تجريا فرات حتى أكمل النشيد
كقدر الإغريق
كالموت كالطاعون كالحريق
محتومة تظهر في السماء
علامة الثورة فوق السم والشرور[4]

ثم يقول:

أيتها العلامة
يا قدر التاريخ والمصير للوجود [5] .

ثم يخاطب (جيفارا) قائلاً:

يا قدري المحتوم [6].

ولا شك أن هذه العبارات احتوت على خرافة الحتمية الماركسية.

ومن خلال هذه الشواهد والأمثلة - وغيرها كثير - نصل إلى أن قضية الجبر شغلت أيضاً الفكر العربي الحديث ، فتأثر المفكرون العرب بالغربيين .

---

2 (?) عبدالوهاب البياتي ، ولد في بغداد لأسرة شيعية سنة 1344هـ ، وتخرج في دار المعلمين العالية في بغداد ، انتمى للشيوعية الماركسية ، وهو أحد كبار الذين سنوا سنة الحداثة في الشعر العربي الحديث ، تنقل ما بين مصر وسوريا والعراق والاتحاد السوفيتي ثم هو الآن في أسبانيا ، وهو مغرم بالشيوعية ورموزها ، لا يخفى عداوته للإسلام ولا مناقشته لقضاياه ، وله مؤلفات عديدة .
انظر: تاريخ الشعر العربي الحديث، أحمد قبش، ص: 661؛ الحداثة في ميزان الإسلام، د. عوض القرني، ص:90.

3 (?) أرنستوتشي جيفارا، شيوعي ماركسي من أمريكا اللاتينية ، وأحد أركان الثورة الشيوعية الكوبية مع كاسترو، كان أبرز الدعاة المتحمسين للشيوعية ، وهو ملهم الحداثيين ورمزهم الكبير، قتل في بوليفيا سنة 1387هـ.
انظر: موسوعة السياسة، تحت إشراف عبدالوهاب الكيالي (4/401-406).

4 (?) ديوان عبدالوهاب البياتي (2/162).

5 (?) المصدر السابق (2/163).

6 (?) المصدر السابق (2/164).

وما سبق من شواهد ونقول عن عدد من مفكري العرب يدل على ذهابهم إلى النتيجة نفسها التي انتهى إليها فلاسفة الغرب المعاصرين ، وهي القول بحتمية لازمة لأفعال الإنسان.

الباب الثالث

معتقد الجبرية في بعض مسائل القدر

وفيه ستة فصول :

الفصل الأول: مراتب القدر.

الفصل الثاني: الحكمة والتعليل.

الفصل الثالث: الأخذ بالأسباب.

الفصل الرابع: الظلم.

الفصل الخامس: التكليف بما لا يطاق.

الفصل السادس: التحسين والتقبيح.

الفصل الأول
مراتب القدر

يثبت أهل السنة والجماعة أربع مراتب للقدر، من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر، وهي:

الأولى: الإيمان بعلم الله الشامل المحيط، وأنه علم بكل شيء جملة وتفصيلاً، أزلاً وأبداً، سواء كان ذلك مما يتعلق بأفعاله أو بأفعال عباده، فعلمه محيط بكل شيء من الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات، فعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون.

والأدلة على هذه المرتبة كثيرة جداً منها:

قوله تعالى: [illegible][1].

وقوله تعالى: [illegible][2].

وقوله تعالى: [illegible][3]، وقال تعالى: [illegible][4]، وقال سبحانه: [illegible][5].

وقال جل وعلا: [illegible][6]، إلى غـير ذلك من الآيات التي لا تحصى كثرة.

وأما من السنة: فقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس وأبي هريرة – رضي الله عنهما – أن رسول الله ﷺ سئل عن أولاد المشركين، فقال: (الله أعلم بما كانوا عاملين)[7].

---

1 (?) سورة البقرة: 30.
2 (?) سورة البقرة: 216.
3 (?) سورة البقرة: 282.
4 (?) سورة النساء: 32.
5 (?) سورة لقمان: 34.
6 (?) سورة الطلاق : 12 .

وفيهما أيضاً عن عمران بن حصين – رضي الله عنه – قال رجل: يا رسول الله أيُعرف أهل الجنة من أهل النــار ؟ قال: (نعم)، قال: فلم يعمل العاملون؟ قــال:(كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له)[1].

وعن عمــران بن حصــين – رضي الله عنه – أيضــاً أن رجلين من مزينة أتيا رســـول الله ﷺ فقـــالا: يا رســـول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أفي شيء قضي عليهم ومضى فيهم من قــدر قد ســبق ، أو فيما يســتقبلون به مما أتــاهم به نــبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقـال: (لا، بل شــيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصــديق ذلك في كتــاب الله عز وجـــــــــــــــــــــــــــــــــــل:

[illegible])[2]،[3].

والأحاديث الدالة على هذه المرتبة كثيرة جداً.

الثانية: الإيمان بكتابة الله لكل شيء في اللوح المحفوظ ، فمقادير الخلائق مكتوبة قبل خلقها في إمام مبين، وجميع أدلة كتابة الله تعالى لمقادير الخلق تدل على علمه سبحانه بها قبل كونها؛ فمرتبة الكتابة تدل على مرتبة علم الله تعالى.

ومن الأدلة على ذلك :

قوله تعالى: [illegible][4]،

وقوله تعالى: [illegible]

---

7 (?) أخرجه البخاري ، كتاب القدر ، باب الله أعلم بما كانوا عاملين (8/220) ؛ وأخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (4/2049) .

1 (?) أخرجه البخاري ، كتاب القدر ، باب جف القلم على علم الله (8/220) واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (4/2041) .

2 (?) سورة الشمس : 8،7 .

(5) أخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (4/2041) .

3

4 (?) سورة الحج : 70 .

[illegible][1]، وقوله سبحانه: [illegible][2]، وقال تعالى عن موسى حين قال له فرعون: [illegible][3]، وقال جل وعلا: [illegible][4]، وقال سبحانه: [illegible][5].

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذه المرتبة.

وأما من السـنة: فما أخـرج مسـلم عن علي بن أبي طـالب – رضي الله عنه – قـال: كنا في جنـازة في بقيع الغرقد فأتانا رسـول الله ﷺ فقعد وقعـدنا حوله ومعه مخصرة، فنكس فجعل ينكت بمخصرته، ثم قـال: (ما منكم من أحـد، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله تعـالى مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة"، قال: فقـال رجـل: يا رسـول الله أفلا نمكث على كتابنـا، ونـدع العمل ؟ فقـال: "من كـان من أهل السـعادة، فيصـير إلى عمل أهل السـعادة، ومن كـان من أهل الشـقاوة ، فيصـير إلى عمل أهل الشـقاوة"، فقـال: "اعملـوا فكل ميسـر، أما أهل السـعادة فييسـرون لعمل أهل السـعادة ، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة"، ثم قرأ: [illegible][6]، [7].

وعن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قال : جاء سـراقة بن مالك بن جعشم قـال : يا رسـول الله ! بيّن لنا ديننا كأنا خلقنا الآن فيما العمل اليـوم ؟ أفيما جفت به

1 (?) سورة يس : 12 .
2 (?) سورة الحديد : 22 .
3 (?) سورة طه : 51 ، 52 .
4 (?) سورة فاطر : 11 .
5 (?) سورة القمر : 52 .
6 (?) سورة الليل : 5- 10 .
7 (?) أخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (4/2039) .

الأقلام وجرت به المقادير؟ أم فيما نستقبل؟ قال:(لا ، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، قال: ففيم العمل ؟ .... فقال:اعملوا فكل ميسر)[1].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، قال: وعرشه على الماء)[2]. وغيرها من الأحاديث الدالة على هذه المرتبة.

الثالثة: الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد.

"وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه ، وأدلة المعقول والعيان"[3].

قال تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[5]، وقال سبحانه: ﴿ [illegible] ﴾[6]، وقال جل وعلا: ﴿ [illegible] ﴾[7]، وقال سبحانه: ﴿ [illegible] ﴾[8]، وقال تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[9]. إلى غير ذلك من الآيات.

---

1 (?) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (4/2040) .

2 (?) سبق تخريجه، ص: 11.

3 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1/171) .

4 (?) سورة القصص : 68 .

5 (?) سورة التكوير : 29 .

6 (?) سورة يونس : 99 .

7 (?) سورة هود : 118.

8 (?) سورة السجدة : 13.

9 (?) سورة الأنعام : 137 .

وأما من السنة: فما رواه حذيفة بن أَسِيد الغفــاري – رضي الله عنه – في شأن الجنين، وفيـه: (فيقضي ربك ما شـاء ؛ ويكتب الملك)[10].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال: قال ﷺ: (إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد ، يصرفه حيث يشاء)[2].

وعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ: (ولكن قل: قدّر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان)[3].

الرابعة: الإيمان بأن الله خالق كل شيء وموجده، وأن كل ما سوى الله مخلوق من العدم كائناً بعد أن لم يكن، ومن ذلك خلقه لأفعال العباد. والأدلة على هذه المرتبة كثيرة جداً، ومنها:

قوله تعالى: [illegible][4].

وقوله تعالى: [illegible][5]، وقوله سبحانه: [illegible][6]، وقوله تعالى: [illegible][7]، وقوله جل وعلا: [illegible][8]، وقوله تعـالى: [illegible][9]. إلى غيرها من الآيات التي لا تحصى كثرة .

ومن السنة:

---

10 (?) أخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمة (4/2037).

2 (?) أخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء (4/2045).

3 (?) سبق تخريجه ، ص : 18.

4 (?) سورة الزمر : 62.

5 (?) سورة غافر: 62.

6 (?) سورة الصافات: 96.

7 (?) سورة الفرقان: 2.

8 (?) سورة الروم : 40.

9 (?) سورة الحجر: 86 .

عن زيد بن أرقم – رضي الله عنه – قال : لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله يقول، كان يقول: (اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والجبن والبخل ، والهرم وعذاب القبر، اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها ، أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها)[1].

فالشاهد هو قوله:اللهم آت نفسي تقواها ، وزكها أنت خير من زكاها .

وعن حذيفة بن اليمان – رضي الله عنهما – قال: قال النبي : (إن الله يصنع كل صانع وصنعته)[2].

وعن البراء بن عازب – رضي الله عنه – قال: رأيت النبي يوم الخندق ينقل معنا التراب، وهو يقول:

(والله لولا الله مـا اهتدينا ... ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلنْ سكينـة علينـا ... وثبتِ الأقدامَ إن لاقينا
إن الألى قد بَغوا علينا ... إذا أرادوا فتنةً أبينا[3])

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وتؤمن الفرقة الناجية – أهل السنة والجماعة – بالقدر خيره وشره، والإيمان بالقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين:

فالدرجة الأولى: الإيمـــان بـــأن الله تعـــالى علم ما الخلق عـاملون بعلمه القـديم ، الـذي هو موصـوف به أزلاً، وعلم

---

1 (?) أخرجه مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب التعوذ من شر ما عمل (4/2088) .

2 (?) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (2/ 66)؛ والحاكم في المستدرك (1/85)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ؛ قال الهيثمي: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح۔ غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين ابن الكردي وهو ثقة (مجمع الزوائد 7/404)؛ وقال الألباني: صحيح (السلسلة الصحيحة 4/181).

3 (?) أخرجه البخاري، كتاب المغازي ، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب (5/239) واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم ، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب وهي الخندق (3/1430).

جميع أحـوالهم من الطاعـات والمعاصي والأرزاق والآجـال، ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقـادير الخلـق، فـأول ما خلق الله القلم قال لـه: اكتب، قـال: ما أكتب؟ قـال: اكتب ما هو كائن إلى يـوم القيامة ، فما أصـاب الإنسـان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصـيبه، جفت الأقلام وطـويت الصحف، كما قال سبحانه وتعالى: [illegible] ، وقال: [illegible].

وهذا التقدير التابع لعلمه - سبحانه – يكون في مواضع جملة وتفصيلاً، فقد كتب في اللوح المحفـوظ ما شـاء، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكاً فيؤمر بأربع كلمات، فيقال له: اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشـقي أو سعيد، ونحو ذلك، فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديماً، ومنكره اليوم قليل.

وأما الدرجة الثانيـة: فهو مشـيئة الله النافـذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في الســماوات والأرض من حركة أو ســكون إلا بمشـيئة الله سـبحانه، لا يكـون في ملكه إلا ما يريد وأنه ســبحانه وتعــالى على كل شــيء قــدير من الموجــودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غـيره ولا رب سـواه، ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته ، وهو ســبحانه يحب المتقين ، والمحســنين والمقســطين، ويرضى عن الــذين آمنــوا وعملــوا الصــالحات ، ولا يحب الكــافرين ، ولا يرضى عن القــوم الفاســقين، ولا يــأمر بالفحشــاء، ولا يرضى لعبــاده الكفــر، ولا يحب الفســاد، والعبـاد فـاعلون حقيقـة، والله خـالق أفعـالهم، والعبد هو المـؤمن والكـافر، والـبر والفـاجر، والمصـلي والصـائم، وللعبــادة قــدرة على أعمــالهم ولهم إرادة، والله خــالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، كما قال تعالى: [illegible]

وهــذه الدرجة من القــدر يكــذب بها عامة القدريــة، الــذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة"[1].

هذا هو معتقد أهل السنة والجماعة في مراتب القدر، التي لا يتم إيمان العبد إلا بالإيمان بها كلها.

عقيدة الجبرية في مراتب القدر:

وبعد تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في مراتب القدر، يمكننا الحديث عن معتقد الجبرية في هذه المراتب، وهل هم يثبتونها أم لا؟

فالجهم الذي هو رأس الجبرية الجهمية ينكر أن يكون الله يعلم الأشياء قبل وقوعها ، ويزعم أن علم الله تعالى محدث مخلوق، فهو بمنزلة النظر والمشاهدة لا يعلم بالشيء حتى يكون

– تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً –.

فإنكاره لعلم الله السابق ينبني عليه إنكاره للكتابة أيضاً، إذ لا يكتب إلا المعلوم، فإذا أنكر العلم السابق فسينكر الكتابة أيضاً.

وهاتان المرتبتان أنكرهما القدرية الأوائل الذين يقولون: إن الأمر أُنُف ، أي لم يسبق لله فيه علم، وقد تبرأ منهم الصحابة – رضي الله عنهم – حينما بلغتهم مقالتهم هذه، وحكموا عليهم بالكفر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله - : " ثم في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله ، والإيمان بأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وظنوا أن ذلك ممتنع ، وكانوا قد آمنوا بدين الله ، وأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي، لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنه يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد، فلما بلغ الصحابة قولهم بإنكار القدر السابق أنكروا إنكاراً عظيماً وتبرؤوا منهم"[1].

---

[1] (?) العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (3/148-150) ؛ وانظر : مجموع الفتاوى (8/449) .

[1] (?) مجموع الفتاوى (13/36) .

وقال ابن القيم – رحمه الله -: "غلاة القدرية الذين اتفق السلف على كفرهم، وحكموا بقتلهم، الذين يقولون: لا يعلم أعمال عباده حتى يعملوها ، ولم يعلمها قبل ذلك ولا كتبها ولا قدَّرها ، فضلاً عن أي يكون قد شاءها وكونها ، وقول هؤلاء معلوم البطلان بالضرورة من أديان جميع المرسلين وكتب الله المنزلة ، وكلام الرسول ﷺ مملوء بتكذيبهم وإبطال قولهم ، وإثبات عموم علمه الذي لا يشاركه فيه خلقه ، ولا يحيطون بشيء منه، إلا بما شاء أن يطلعهم عليه ، ويعلمهم به ، وما أخفاه عنهم ولم يطلعهم عليه لا نسبة لما عرفوه إليه إلا دون نسبة قطرة واحدة إلى البحار كلها"[1].

قال الإمام الـدارمي[2] – رحمه الله – في معـرض رده على بشر المريسي[3]، "وادعى المعــارض أيضــاً أن الله لا يوصف بالضـمير، والضـمير منفي عن اللـه، وليس هـذا من كلام المعـــــــارض، وهي كلمة خبيثة قديمة من كلام جهم، عــــــــــارض بها جهم قـــــــــــول الله تعـــــــــــالى: ﴿[illegible]﴾[4]، يدفع بذلك أن يكــــون الله ســــبق له علم في نفسه بشــــيء من الخلق وأعمــالهم قبل أن يخلقهم، فتلطف بــذكر الضــمير ليكــون أستر له عند الجهال...

وقول جهم: لا يوصف الله بالضـمير ، يقـول : لم يعلم الله في نفسه شــــيئاً من الخلق قبل حــــدوثهم وحــــدوث

---

1 (?) شفاء العليل (2/528، 529).

2 (?) هو الإمام العلامة أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجزي، محدث، صاحب المسند والتصانيف، ولد قبل المئتين بيسير ، وله مؤلفات في الرد على المبتدعة ، من أئمة الحنابلة ، توفي سنة 280هـ.
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ، الذهبي (13/319-326)؛ الأعلام، الزركلي (4/205، 206).

3 (?) أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة عبدالرحمن المريسي ، العدوي بالولاء ، كان جده مولى لزيد بن الخطاب رضي الله عنه ، وقيل : إن أباه كان يهودياً قصاراً صباغاً بالكوفة ، فقيه متكلم معتزلي، وهو رأس الطائفة المريسية من المرجئة ، توفي سنة 218هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ، الذهبي (10/199) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (10/294)؛ الأعلام، الزركلي (2/55).

4 (?) سورة المائدة : 116.

أعمـــالهم ، وهـــذا أصل كبـــير في تعطيل النفس والعلم السابق"[1].

---

1 (?) نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد، الدارمي، ص: 546.

وقـــال أيضـــاً: "فمـــراد جهم من قوله" لا يوصف الله بضمير "يقول: لا يوصف الله بسابق علم في نفسه"[1].

وقال أبو الحسن الأشعري: "وكان – يعني الجهم – يقول : إن علم الله سبحانه محدث فيما يحكى عنه.... وإنه لا يقال: إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون"[2] .

وقال البغدادي: "الجهمية: أتباع جهم بن صفوان الذي.... زعم أيضاً أن علم الله تعالى حادث"[3].

وقال ابن حزم: "قال جهم بن صفوان ، وهشام بن الحكم، ومحمد بن عبد الله بن مسرة، وأصحابهم: إن علم الله تعالى هو غيره ، وهو محدث مخلوق"[4].

وقال الشهرستاني: "منها – يعني مقالات الجهم – إثباته علوماً حادثة للباري تعالى لافي محل، قال ، لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه ، لأنه لو علم ثم خلق أبقي علمه على ما كان أو لم يبق ، فإن بقي فهو جهل ، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد ، وإن لم يبق فقد تغير ، والمتغير مخلوق ليس بقديم ، ووافق في هذا مذهب هشام بن الحكم كما تقرر ، قال : وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو إما أن يحدث في ذاته تعالى ، وذلك يؤدي إلى التغير في ذاته وأن يكون محلاً للحوادث ، وإما أن يحدث في محل ، فيكون المحل موصوفاً به لا الباري تعالى، فتعين أنه لا محل له، فأثبت علوماً حادثة بعدد المعلومات الموجودة "[5].

فالجهم أنكر مرتبتي العلم والكتابة وهذا عنه خاصة ، أما الجبرية فهم مقرون بهاتين المرتبتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بعد أن ذكر الدرجة الأولى من درجات الإيمان بالقدر: "فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديماً، ومنكره اليوم قليل"[6].

أما بالنسبة لمرتبة الخلق فإن الجبرية غلت في إثباتها.

---

1 (?) المصدر السابق، ص: 551.

2 (?) مقالات الإسلاميين، الأشعري ص : 280.

3 (?) الفرق بين الفرق، البغدادي ، ص : 158.

4 (?) الفصل، ابن حزم (1/384).

5 (?) الملل والنحل، الشهرستاني (1/98).

6 (?) الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (3/149).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وقالت الجهمية ومن اتبعها من الأشعرية وأمثالهم: قد علم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، ولا يكون خالقاً إلا بقدرته ومشيئته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وكل ما في الوجود فهو بمشيئته وقدرته ، وهو خالقه سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها"[1].

أما مرتبة المشيئة والإرادة فقد غلت الجبرية أيضاً في إثباتها حتى نفوها عن العبد، وقالوا: إن العبد مجبور على أعماله، لا قدرة له ، ولا إرادة ، ولا اختيار، وأعماله إنما تنسب إليه على سبيل المجاز.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بعد أن ذكر الدرجة الثانية من درجات الإيمان بالقدر: "ويغلوا فيها قوم من أهل الإثبات، حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها"[2].

وبعد هذا كله يتبين أن معتقد الجبرية في مراتب القدر الأربع هو إثباتها كلها، إلا أنهم غلوا في إثبات المرتبة الثالثة والرابعة ، حتى أدى بهم ذلك إلى نفي مشيئة العبد وأنه لا فعل له.

---

[1] (?) مجموع الفتاوى (8/340 ، 341).

[2] (?) العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (3/150).

الفصل الثاني
الحكمة والتعليل

يجمع أهل السنة والجماعة على أن الله سبحانه وتعالى لا يفعل إلا لحكمة، وأنه ليس شيء من أفعاله عبثاً، فلا يفعل إلا لمعنى ومصلحة وحكمة هي غاية ما يقصد بالفعل، فأفعاله صدرت عن حكمة بالغة، وكلام الله وكلام رسوله [illegible] دال على هذا.

فمن ذلك قوله تعالى مصرحاً بلفظ الحكمة: [illegible][1]، وقال تعالى مخبراً عن أفعال فعلها أنه فعلها لحكمـة: [illegible][2]، وقال تعالى: [illegible][3].

وقد قال [illegible]: (ما من أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش)[4].

فكل ما خلقه الله تعالى فله فيه حكمة، والحكمة تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه تعالى، يحبها ويرضاها.

والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم، يفرحون بها، ويلتذون بها، وهذا يكون في المأمورات وفي المخلوقات[5].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "هذه المسألة كبيرة من أجل المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس وأعظمها شعوباً وفروعاً، وأكثرها شبها ومحارات؛ فإن لها تعلقا بصفات الله تعالى وبأسمائه وأفعاله ، وأحكامه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وهي داخلة في خلقه وأمره، فكل ما في الوجود متعلق بهذه المسألة ، فإن المخلوقات جميعها متعلقة بها وهي متعلقة بالخالق

---

1 (?) سورة القمر : 5 .

2 (?) سورة المائدة : 97 .

3 (?) سورة النساء : 165 .

4 (?) أخرجه البخاري ، كتاب النكاح ، باب الغيرة (7/62).

5 (?) انظر : مجموع الفتاوى (8/35، 36) .

سبحانه، وكذلك الشرائع كلها: الأمر والنهي والوعد والوعيد متعلقة بها، وهي متعلقة بمسائل القدر والأمر، ومسائل الصفات والأفعال، وهذه جوامع علوم الناس"[1].

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – عن تعليل أفعال الله فأجاب بقوله: "الذي عليه جمهور المسلمين من السلف والخلف أن الله يخلق لحكمة، ويأمر لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام"[2].

وقال أيضاً: " وقد تدبرت عامة ما رأيته من كلام السلف – مع كثرة البحث عنه، وكثرة ما رأيت من ذلك – هل كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، أو أحد منهم على ما ذكرته من هذه الأقوال التي وجدتها في كتب أهل الكلام من الجهمية والقدرية ومن تلقى عنهم، مثل دعوى الجهمية أن الأمور المتماثلة يأمر الله بأحدها وينهى عن الآخر لا لسبب ولا لحكمة، أو أن الأقوال المتماثلة والأعمال المتماثلة من كل وجه يجعل الله ثواب بعضها أكثر من الآخر بلا سبب ولا حكمة ، ونحو ذلك مما يقولونه كقولهم: إن كلام الله كله متماثل، وإن كان الأجر في بعضه أعظم، فما وجدت في كلام السلف ما يوافق ذلك، بل يصرحون بالحكم والأسباب، وبيان ما في المأمور به من الصفات الحسنة المناسبة للأمر به، وما في المنهي عنه من الصفات السيئة المناسبة للنهي عنه ، ومن تفضيل بعض الأقوال والأعمال في نفسها على بعض ، ولم أر عن أحد منهم قط أنه خالف النصوص الدالة على ذلك ، ولا استشكل ذلك ، ولا تأوله على مفهومه"[3].

وله كلام أقام فيه الأدلة على صحة ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ، نصر به مذهبهم، وأبطل المذاهب الأخرى[4].

---

1 (?) مجموع الفتاوى (8/81).
2 (?) المصدر السابق (8/377).
3 (?) المصدر السابق (17/182).
4 (?) بيان تلبيس الجهمية ابن تيمية، (1/198)؛ وانظر: ابن تيمية السلفي، محمد خليل هراس، ص: 171-180.

وكذا تلميذه ابن القيم – رحمه الله – عقد في كتابه شفاء العليل[1] باباً في إثبات حكمة الرب تعالى في خلقه وأمره ، وذكر الغايات المطلوبة له بذلك ، والعواقب الحميدة التي يفعل لأجلها ويأمر لأجلها ، فقال : " قد دلت أدلة العقول الصحيحة والفطر السليمة على ما دل عليه القرآن والسنة أنه سبحانه حكيم ، لا يفعل شيئاً عبثاً ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة بالغة لأجلها فعل ، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها"[2].

ثم أطال النفس – رحمه الله – في ذكر أنواعها ، فذكر اثنين وعشرين نوعاً من الأدلة على ذلك ، واحتوى كل نوع على نصوص كثيرة ، فهو باب نفيس جداً.

أذكر على سبيل المثال منها:

- التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف منه، كقوله تعالى: [illegible][3]، وقوله: [illegible][4].
- إخبـاره أنه فعل كـذا لكـذا ، وأنه أمر بكـذا لكـذا ، كقوله تعالى: [illegible][5].

وقوله تعــالى: [illegible][6].

- الإتيان بـ(كي) الصريحة في التعليـل، كقوله تعـالى: [illegible][7].

---

1 (?) انظر: (2/537-575).

2 (?) المصدر السابق (2/537-575) ؛ وانظر : مفتاح دار السعادة ، ابن القيم (2/410).

3 (?) سورة القمر: 5.

4 (?) سورة النساء: 113.

5 (?) سورة الطلاق: 12.

6 (?) سورة النحل: 8 .

7 (?) سورة الحشر: 7.

فعلل سبحانه قسمة الفيء بين هذه الأصناف كي لا يتداوله الأغنياء دون الفقراء ، والأقوياء دون الضعفاء.

- الإتيان بـ (أن) والفعل المستقبل بعدها تعليلاً لما قبله ، كقوله تعالى: [illegible] .[1]

- ذكر ما هو من صرائح التعليل، وهو: (من أجل) كقوله تعالى: [illegible] .[2]

- إخباره عن الحكم والغايات التي جعلها في خلقه وأمره، كقوله: [illegible] .[3]

- إنكاره سبحانه على من زعم أنه لم يخلق الخلق لغاية ولا لحكمة، كقوله: [illegible][4] ، .[5]

قال ابن القيم – رحمه الله -: "ولو ذهبنا نذكر ما يطلع عليه أمثالنا من حكمة الله في خلقه وأمره ، لزاد ذلك على عشرة آلاف موضع مع قصور أذهاننا، ونقص علومنا ومعارفنا وتلاشيها، بل وتلاشي علوم الخلائق جميعهم في علم الله كتلاشي ضوء السراج في عين الشمس، وهذا تقريب ، وإلا فالأمر فوق ذلك"[6].

وقال أيضاً – رحمه الله -: "وجماع ذلك أن كمال الرب تعالى، وجلاله، وحكمته، وعدله، ورحمته، وقدرته، وإحسانه، وحمده ، ومجده، وحقائق أسمائه الحسنى تمنع كون أفعاله

---

1 (?) سورة الأعراف : 172 .
2 (?) سورة المائدة : 32 .
3 (?) سورة البقرة : 22 .
4 (?) سورة المؤمنون : 115 .
5 (?) انظر: شفاء العليل، ابن القيم (2/537-575) .
6 (?) المصدر السابق (2/573) .

صادرة منه لا لحكمه ولا لغاية مطلوبة، وجميع أسمائه الحسنى تنفي ذلك وتشهد ببطلانه"[1].

وتجدر الإشارة إلى أمر مهم قبل حكاية معتقد الجبرية في الحكمة والتعليل وهو أنه لا أحد من المسلمين يقول بصريح المقال: بأن الله ليس بحكيم، وليس ذو حكمة، لأن إطلاق ذلك ممن أطلقه زندقة محضة، يكون معها القائل باتفاق المسلمين حلال الدم؛ لأنه لا خلاف بينهم في كفر قائل هذا.

والخلاف الذي يقع بين أهل السنة ومن يوصفون بأنهم نفاة للحكمة مقصوده نفي معناها المعروف، ولا يخفى أن هذا وإن كان ضلالاً عظيماً بإجماع السلف بل بإجماع الطوائف الإسلامية إلا أنه لا يساوي من ينفي الحكمة صراحة في قوله لأنه لا يعد أصلاً من المسلمين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وكذلك الحكمة أجمع المسلمون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة، لكن تنازعوا في تفسير ذلك.

فقالت طائفة: الحكمة ترجع إلى علمه بأفعال العباد وإيقاعها على الوجه الذي أراده، ولم يثبتوا إلا العلم والإرادة والقدرة. وقال الجمهور من أهل السنة وغيرهم: بل هو حكيم في خلقه وأمره ، والحكمة ليست مطلق المشيئة"[2].

عقيدة الجبرية في الحكمة والتعليل:

أما معتقد الجبرية في هذه المسألة فإنهم ينفون الحكمة والتعليل في أفعال الله، فيقولون: إنما فعل ذلك لمحض المشيئة الخالية من الحكمة والرحمة، فلا حكمة عنده ولا رحمة، وليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله، بل ليس فيه إلا لام العاقبة.

فلما نفوا الحكمة والتعليل عن أفعال الله دفعهم ذلك إلى سلب العباد مشيئتهم ، وإلى الزعم بأنهم مجبورون على أعمالهم، وليسوا فاعلين لها، فهم يستدلون على قولهم في القدر بقولهم في التعليل، فإذا قيل لهم مثلاً:

---

1 (?) المصدر السابق (2/571) .

2 (?) منهاج السنة ، ابن تيمية (1/141).

كيف يكلف الله ويعذب من جبرهم على الأعمال أو المعاصي – كما يزعمون - ؟ قالوا: إن الله يفعل ما يشاء، وأفعاله لا تعلل بالحكمة والمصلحة[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: " وكان هو – أي جهم – وأتباعه ينكرون أن يكون لله حكمة في خلقه وأمره ، وأن يكون له رحمة ، ويقولون : إنما فعل بمحض مشيئة لا رحمة معها ، وحكي عنه أنه كان ينكر أن يكون الله أرحم الرحمين ، وأنه كان يخرج إلى الجذمى فينظر إليهم ويقول : أرحم الرحمين يفعل مثل هذا بهؤلاء" [2].

ويقول أيضاً – رحمه الله - : " الجهم بن صفوان ومن اتبعه ينكرون حكمته ورحمته، ويقولون: ليس في أفعاله وأوامره لام كي ، لا يفعل شيئاً لشيء ، ولا يأمر بشيء لشيء"[3].

وبيّن – رحمه الله – أن الجهم ومن اتبعه يقولون : ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله، بل ليس فيه إلا لام العاقبة[4].

ويقول ابن القيم – رحمه الله -: "وكان شيخ هذا المذهب جهم بن صفوان يقف على الجذمى ، ويشاهد ما هم فيه من البلاء، فيقول: أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ! يعني: أنه ليس ثَمَّ رحمة في الحقيقة، وإنما الأمر راجع إلى محض المشيئة الخالية عن الحكمة والرحمة، ولا حكمة عنده ولا رحمة، فإن الرحمة لا تعقل إلا من فعل من يفعل الشيء لرحمة غيره ونفعه والإحسان إليه، فإذا لم يفعل لغرض ولا غاية ولا حكمة، لم يفعل لرحمة ولا لإحسان"[5].

وأنشد ابن القيم – رحمه الله - :

وكذاك قالوا ماله من حكمة ... هي غاية للأمر والإتقان
مثلاً على مثل بلا رجحان[1]

---

1 (?) انظر : القضاء والقدر ، المحمود ، ص:247 ، 248.

2 (?) مجموع الفتاوى (8/460) ؛ وانظر : المصدر السابق (8/38، 39 ، 17/177).

3 (?) المصدر السابق (8/466) ؛ وانظر : الصفدية ، ابن تيمية (2/320) ؛ درء التعارض ، ابن تيمية (8/54).

4 (?)انظر : منهاج السنة ، ابن تيمية (1/142).

5 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (2/566، 567).

ما ثَمَّ غير مشيئة قد رجحت

ويقول الشهرستاني: "مذهب أهل الحق أن الله تعالى خلق العالم بما فيه من الجواهر والأعراض وأصناف الخلق والأنواع لا لعلة حاملة له على الفعل، سواء قدرت تلك العلة نافعة له أو غير نافعة... إذ ليس يبعثه على الفعل باعث فلا غرض له في أفعاله ولا حامل، بل علة كل شيء صنعه ، ولا علة لصنعه " [1]. وبيَّن أن جميع الآيات التي فيها لام التعليل فإن المراد منها لام العاقبة والصيرورة[2].

وقال الآمدي : "مذهب أهل الحق أن الباري تعالى خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها، ولا لحكمة يتوقف بالخلق عليها ، بل كل ما أبدعه من خير وشر ، ونفع وضر لم يكن لغرض قاده إليه ، ولا لمقصود أوجب الفعل عليه"[3].

ونص الإيجي بأن الأشاعرة قالوا : " إن أفعال الله تعالى ليست معللة بالأغراض"[4].

والجبرية عندما نفوا الحكمة والتعليل عن أفعال الله تعالى كان لهم في ذلك شبه منها :

1- زعمهم أن إثبات الحكمة يستلزم التسلسل ، فإنه إذا فعل لعلة ، فتلك العلة أيضاً حادثة فتفتقر إلى أخرى ، وهكذا إلى غير نهاية.

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – عن هذه الشبهة بقوله : " إن هذا التسلسل في الحوادث المستقبلية لا في الحوادث الماضية ، فإنه إذا فعل فعلاً لحكمة كانت تلك الحكمة حاصلة بعد الفعل ، فإذا كانت تلك الحكمة يطلب منها حكمة أخرى بعدها ، كان هذا تسلسلاً في المستقبل ، وتلك الحكمة الحاصلة محبوبة

---

1 (?) نونية ابن القيم مع شرحها لأحمد بن إبراهيم بن عيسى (1/64، 65) .

1 (?) نهاية الإقدام في علم الكلام، محمد الشهرستاني، ص:397.

2 (?) انظر : المصدر السابق، ص : 404 .

3(?) غاية المرام في علم الكلام، الآمدي ، ص: 224.

4 (?) المواقف، الإيجي (3/294).

له ، وسبب لحكمة ثانية ، فهو لا يزال – سبحانه – يحدث من الحكم ما يحبه ويجعله سبباً لما يحبه ، والتسلسل في المستقبل جائز عند جماهير المسلمين وغيرهم من أهل الملل وغير أهل الملل، فإن نعيم الجنة وعذاب النار دائمان، مع تجدد الحوادث فيها "[1].

2- قولهم: إن الله " لو خلق الخلق لعلة لكان ناقصاً بدونها مستكملاً بها، فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء ، أو يكون وجودها أولى به، فإن كان الأول امتنع أن يفعل لأجلها ، وإن كان الثاني ثبت أن وجودها أولى به ، فيكون مستكملاً بها ، فيكون قبلها ناقصاً "[2].

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – عن هذه الشبهة من وجوه :

الأول: "أن هذا منقوض بنفس ما يفعله من المفعولات ، فما كان جواباً في المفعولات كان جواباً عن هذا، ونحن لا نعقل في الشاهد فاعلاً إلا مستكملاً بفعله "[3] .

الثاني: "قول القائل: إنه مستكمل بغيره باطل ، لأن هذا إنما حصل بقدرته ومشيئته ، لا شريك له في ذلك، فلم يكن في ذلك محتاجاً إلى غيره ، وإذا قيل : كمل بفعله الذي لا يحتاج فيه إلى غيره، كان كما لو قيل : كمل بصفاته ، أو كمل بذاته "[4] .

الثالث: "أن العقل الصريح يعلم أن من فعل فعلاً لا لحكمة ، فهو أولى بالنقص ممن فعل لحكمة كانت معدومة ، ثم صارت موجودة في الوقت الذي أحب كونها فيه ، فكيف يجوز أن يقال : فعله لحكمة يستلزم النقص ، وفعله لا لحكمة لا نقص فيه "[5] .

---

[1] (?) منهاج السنة ، ابن تيمية (1/146) ؛ وانظر : مجموع الفتاوى (8/380).

[2] (?) مجموع الفتاوى (8/83) .

[3] (?) مجموع الفتاوى (8/146) ؛ وانظر : شرح العقيدة الأصفهانية ، ابن تيمية، ص: 360.

[4] (?) مجموع الفتاوى (8/146) .

[5] (?) شرح الأصفهانية ، ابن تيمية ، ص : 362 .

الرابع : " أنه ما من محذور يلزم بتجويز أن يفعل لحكمة ، إلا والمحاذير التي تلزم بكونه يفعل لا لحكمة أعظم وأعظم " [1] .

ولمناقشة هؤلاء في هذه الشبهة أوجه كثيرة ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله- يكفي منها هنا للرد على منكري الحكمة أمران:[2]

الأمر الأول : النصوص المصرحة بوصف الله بأنه حكيم ، وبالإخبار أنه لم يخلق إلا لحكمة. قـال الله تعـالى: [illegible] [3].

وقال تعالى: [illegible] [4]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا .

والأمر الآخر: إنكار الله الشديد على من ظن أنه يفعل لا لحكمة في قوله تعـالى: [illegible] [5].

فإن توعد الله بالنار لمن ظن هذا الظن دليل على بطلان قول من قال: إن الله لا يفعل لحكمة.

وقد استوفى تلميذه ابن القيم – رحمه الله – شُبَهَ منكري الحكمة ورد عليها في باب مستقلٍ عقده لأجل هذا[6].

وقال – رحمه الله – مستنكراً على من أنكر الحكمة في أفعال الله : " فمن أظلم الظلم وأبين الجهل وأقبح القبيح وأعظم القحة والجراءة أن يعترض من لا نسبة لعلمه إلى علوم الناس التي لا نسبة لها إلى علوم الرسل التي لا نسبة لها إلى علم رب العالمين عليه ، ويقدح في حكمته ويظن أن الصواب والأولى أن يكون غير ما جرى به قلمه وسبق به علمه، وأن يكون الأمر بخلاف ذلك ،

---

1 (?) المصدر السابق ، ص : 363 .

2 (?) انظر : المصدر السابق ص: 357-362 ؛ مجموع الفتاوى (8/146 ، 147) ؛ درء التعارض ، ابن تيمية (4/203) ؛ منهاج السنة ، ابن تيمية (1/420، 421) .

3 (?) سورة آل عمران : 190 .

4 (?) سورة الأنبياء : 16، 17.

5 (?) سورة ص: 27.

6 (?) انظر: شفاء العليل ، ابن القيم (2/577-732).

فسبحان الله رب العالمين تنـزيهاً لربوبيته وإلهيته وعظمته وجلاله عما لا يليق به من كل ما نسبه إليه الجاهلون الظالمون، فسبحان الله كلمة يحاشى الله بها عن كل ما يخالف كماله من سوء ونقص وعيب، فهو المنزه التنـزه التام من كل وجه وبكل اعتبار عن كل نقص متوهم "[1].

وقال أيضاً – رحمه الله - : " ومن أعجب العجب أن تسمح نفس بإنكار الحكم والعلل الغائية والمصالح التي تضمنتها هذه الشريعة الكاملة التي هي من أدل الدلائل على صدق من جاء بها ، وأنه رسول الله حقاً ، ولو لم يأت بمعجزة سواها لكانت كافية شافية، فإن ما تضمنته من الحكم والمصالح والغايات الحميدة والعواقب السديدة شاهدة بأن الذي شرعها وأنزلها أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين"[2].

" فإن من يفعل لحكمة وغاية مطلوبة يحمد عليها، أكمل ممن يفعل لا لشيء ألبتة، كما أن من يخلق أكمل ممن لا يخلق ، ومن يعلم أكمل مما لا يعلم ، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يقدر ويريد أكمل ممن لا قدرة له ولا إرادة ، ومن يسمع ويبصر، ويرضى ويغضب، ويحب ويبغض ، أكمل ممن لا يتصف بذلك، وهذا مركوز في الفطر، مستقر في العقول، فنفي حكمته بمنزلة نفي هذه الأوصاف عنه، وذلك يستلزم وصفه بأضدادها وهي أنقص النقائص"[3]. فهو "سبحانه حكيم لا يفعل شيئاً عبثاً، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمته هي الغاية المقصودة بالفعل ، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى"[4].

---

1 (?) المصدر السابق (2/530).
2 (?) المصدر السابق (2/572).
3 (?) المصدر السابق (2/570).
4 (?) المصدر السابق (2/537).

الفصل الثالث
الأخذ بالأسباب

قبل الحديث عن معتقد الجبرية في الأخذ بالأسباب، لابد من توضيح معتقدهم في الأسباب والطبائع، ذلك أن أخذهم بها من عدمه مبني على ذلك، وقبل الخوض فيما يعتقده هؤلاء في هذه المسألة، يحسن بنا أن نبين معتقد أهل السنة فيها.

فيقول أهل السنة والجماعة: إن الله خالق السبب والمسبب، وهو الذي جعل الشيء سبباً لآخر، وجعل في الشيء طبيعة بها تؤثر على شيء آخر ، ففي النار قوة الإحراق ، وفي السم قوة الإهلاك، ولكن هذه الأسباب والمسببات تحت مشيئة الله وقدرته ، إن شاء أبطلها وإن شاء حال بينها بموانع تمنع تأثيرها ، وإن شاء خلى بينها وبين اقتضائه لآثارها[1].

والقرآن من أوله إلى آخـره مملـوء بالأدلة الدالة على هـذه الحقيقـة، كقوله تعـالى: [illegible][2]، وقوله: [illegible][3]، وقولـه: [illegible][4]. وقوله: [illegible][5]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا.

"ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة يخبر الله أنه يحدث الحوادث بالأسباب "[6].

"فالسلف والأئمة متفقون على إثبات الأسباب والحكم خلقاً وأمراً "[7].

---

1 (?) انظر: شفاء العليل، ابن القيم (2/535).
2 (?) سورة الحاقة : 24.
3 (?) سورة الأعراف: 39.
4 (?) سورة ق : 9.
5 (?) سورة لقمان : 15.
6 (?) منهاج السنة ، ابن تيمية (3/114).
7 (?) مجموع الفتاوى (8/485) ؛ وانظر : منهاج السنة ، ابن تيمية (2/301) .

ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في كلام جميل مختصر قول أهل السنة والجماعة في إثبات ما لله في خلقه وأمره من الأسباب ، والحكمة ، فيقول – رحمه الله -: "جمهور المسلمين يقولون بالحق الذي دل عليه المنقول والمعقول ، فيقولون : إن أفعال العباد مخلوقة لله ، مفعولة له ، وهي فعل للعباد حقيقة لا مجازاً ، وهم يثبتون ما لله في خلقه وأمره من الأسباب، والحكم ، وما جعله الله في الأجسام من القوى والطبائع في الحيوان وفي الجماد، لكنهم مع إثباتهم للأسباب والحكم لا يقولون بقول الطبائعية من الفلاسفة وغيرهم، بل يقولون : إن الله خالق كل شيء ، وربه، ومليكه، وأنه ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه لا حول ولا قوة إلا به، ويعلمون أن الأسباب هي مخلوقة لله بمشيئته وقدرته، ولا تزال مفتقرة إلى الله ، لا يقولون إنها معلولة له، أو متولدة عنه؛ كما يقوله الفلاسفة، ولا أنها مستغنية عنه بعد الإحداث، كما يقول من يقوله من أهل الكلام، بل كل ما سوى الله تعالى دائم الفقر والاحتياج إليه، لا يحدث ولا يبقى إلا بمشيئته القديمة، فما كان بالأسباب، فالله خالقه وخالق سببه جميعاً، ويقولون مع هذا: إن الأسباب التي خلقها ليس فيها ما يستقل بالتأثير في شيء من الأشياء، بل لابد من أسباب أخر تعاونه وتشاركه، وهو مع ذلك له معارضات وموانع تعارضه وتدافعه، كما في الشعاع الحادث عن الشمس، والاحتراق الحادث عن النار، ونحو ذلك؛ فإنه لابد مع الشمس من محل قابل لانعكاس الشعاع عليه ، وهو مع ذلك يمتنع بحصول الحائل؛ كالسحاب، والسقف، وغير ذلك من الموانع، وبكل حائل"[1].

وقال – رحمه الله -: "وأما الأسباب المخلوقة كالنار في الإحراق، والشمس في الإشراق، والطعام والشراب في الإشباع والإرواء ، ونحو ذلك فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به وحده ، بل لابد من أن ينضم إليه سبب آخر، ومع هذا فلهما موانع تمنعهما عن الأثر، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع ، وليس

---

[1] (?) الصفدية ، ابن تيمية (1/154، 155).

في المخلوقات واحد يصدر عنه وحده شيء... والمقصود هنا أن التأثير إذا فسر بوجود شرط الحادث أو سبب يتوقف حدوث الحادث على سبب آخر وانتفاء موانع – وكل ذلك بخلق الله تعالى – فهذا حق، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار، وإن فسر التأثير بأن المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون ولا معاوق مانع فليس شيء من المخلوقات مؤثراً، بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له ولا ند له، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"[1].

وقال ابن القيم – رحمه الله -: "فإنكار الأسباب والقوى والطبائع جحد للضروريات، وقدح في العقول والفطر، ومكابرة للحس، وجحد للشرع والجزاء ، فقد جعل سبحانه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، والثواب والعقاب، والحدود والكفارات، والأوامر والنواهي، والحل والحرمة، كل ذلك مرتبطاً بالأسباب قائماً بها، بل العبد نفسه وصفاته وأفعاله سبب لما يصدر عنه، بل الموجودات كلها أسباب ومسببات، والشرع كله أسباب ومسببات، والمقادير أسباب ومسببات، والقدر جار عليها متصرف فيها، فالأسباب محل الشرع والقدر"[2].

وقال أيضاً – رحمه الله -: " ولو تتبعنا ما يفيد إثبات الأسباب من القرآن والسنة لزاد على عشرة آلاف موضع، ولم نقل ذلك مبالغة بل حقيقة ، ويكفي شهادة الحس والعقل والفطر... وأنت لا تجد كتاباً من الكتب أعظم إثباتاً للأسباب من القرآن "[3].

هذا هو قول أهل السنة والجماعة في الأسباب والطبائع.

وأما معتقدهم في الأخذ بالأسباب، فهم يرون أن الإنسان مأمور بأن يأخذ بالأسباب المشروعة مع توكله على الله عز وجل، وأن فعل الأسباب لا ينافي الإيمان بالقدر، بل إن ذلك من تمام الإيمان بالقدر.

---

1 (?) مجموع الفتاوى (8/133 ، 134).
2 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (2/532).
3 (?) المصدر السابق (2/534).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: إن "السبب المأمور به أو المباح لا ينافي وجوب التوكل على الله في وجود السبب؛ بل الحاجة والفقر إلى الله ثابتة مع فعل السبب؛ إذ ليس في المخلوقات ما هو وحده سبب تام لحصول المطلوب؛ ولهذا لا يجب أن تقترن الحوادث بما قد يجعل سبباً إلا بمشيئة الله تعالى؛ فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

فمن ظن الاستغناء بالسبب عن التوكل فقد ترك ما أوجب الله عليه من التوكل؛ وأخل بواجب التوحيد، ولهذا يخذل أمثال هؤلاء إذا اعتمدوا على الأسباب، فمن رجا نصراً أو رزقاً من غير الله خذله الله، كما قال علي – رضي الله عنه -: لا يرجونَّ عبد إلا ربه، ولا يخافنَّ إلا ذنبه. وقد قال تعالى: [illegible] [1]، وقال تعالى: [illegible] [2]، وقال: [illegible] [3].

وهـذا كما أن من أخذ يـدخل في التوكل تاركـاً لما أمر به من الأسباب فهو أيضاً جاهل ظـالم؛ عـاص لله بـترك ما أمره؛ فـإن فعل المـأمور به عبـادة للـه، وقد قـال تعـالى: [illegible] [4]، وقال: [illegible] [5]، وقال: [illegible] [6]، وقال شعيب – عليه السلام -:

---

[1] (?) سورة فاطر : 2 .
[2] (?) سورة يونس : 107.
[3] (?) سورة الزمر : 38.
[4] (?) سورة هود : 123.
[5] (?) سورة الفاتحة : 5.
[6] (?) سورة الرعد : 30.

[illegible] [1]، وقال: [illegible] [2]، وقال: [illegible] [3].

فليس من فعل شيئاً أمر به وترك ما أمر به من التوكل بأعظم ذنباً ممن فعل توكلاً أمر به وترك فعل ما أمر به من السبب؛ إذ كلاهما مخل ببعض ما وجب عليه، وهما مع اشتراكهما في جنس الذنب فقد يكون هذا ألوم ، وقد يكون الآخر، مع أن التوكل في الحقيقة من جملة الأسباب"[4].

عقيدة الجبرية في الأسباب :

ولما أنكرت الجبرية أن يفعل الله عز وجل لحكمة فقد أنكرت أيضاً أن يكون في الوجود سبب يفعل به، إنما يقترن أحد الأمرين بالآخر بدون سبب بينهما.

فلازم قولهم هذا أن الله إذا أدخل الطائعين الجنة والعاصين النار فإن ذلك بمحض مشيئته من غير سبب ولا حكمة أصلاً.

وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– معتقدهم هذا في الأسباب، وبيَّن موقفهم المنكر لها، فقال: "فمن قال من أهل الكلام: إنه لا يفعل الأشياء بالأسباب، بل يفعل عندها لا بها، ولا يفعل لحكمة، ولا في الأفعال المأمور بها ما لأجله كانت حسنة، ولا المنهي عنها ما لأجله كانت سيئة، فهذا مخالف لنصوص القرآن والسنة وإجماع الأمة من السلف"[5].

---

1 (?) سورة هود : 88.

2 (?) سورة الشورى : 10.

3 (?) سورة الممتحنة : 4.

4 (?) مجموع الفتاوى (18/179-181)؛ وانظر: مجموع الفتاوى (2/360-363، 8/175-178، 528-531)؛ المدارج، ابن القيم (4/514-523)؛ زاد المعاد، ابن القيم، (3/480، 481) ؛ شرح الطحاوية، ابن أبي العز (2/351، 352).

5 (?) مجموع الفتاوى (4/192)؛ وانظر : المصدر السابق (8/486، 487).

وبيَّن – رحمه الله – أن القول بإنكار الأسباب هو قول الجهم بن صفوان، ونقل عنه أنه كان يقول: "ليس في الوجود سبب يفعل به ، بل يقترن أحد الحادثين بالآخر"[1].

وصرَّح – رحمه الله –أن الجهم بن صفوان هو أول من عرف عنه إنكار الأسباب، فقال: "وأول من قاله في الإسلام جهم بن صفوان الذي أجمعت الأمة على ضلالته، فإنه أول من أنكر الأسباب والطبائع" [2].

وقال أيضاً – رحمه الله -: "وكذلك الجهم بن صفوان ومن اتبعه يزعمون أن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين على الآخر بلا سبب ولا حكمة، فأنكروا ما في الأجسام من الطبائع، وما في خلق الله وأمره من الحكمة، وما في المخلوقات والشرائع من الأسباب"[3].

وقال ابن القيم – رحمه الله -: "والقول بإسقاط الأسباب هو توحيد القدرية الجبرية أتباع الجهم بن صفوان في الجبر فإنه كان غالياً فيه، وعندهم أن الله لم يخلق شيئاً بسبب ، ولا جعل في الأسباب قوى وطبائع تؤثر، فليس في النار قوة الإحراق ، ولا في السم قوة الإهلاك، ولا في الماء والخبز قوة الري والتغذي به، ولا في العين قوة الإبصار ، ولا في الأذن والأنف قوة السمع والشم، بل الله سبحانه يحدث هذه الآثار عند ملاقاة هذه الأجسام لا بها، فليس الشبع بالأكل، ولا الري بالشراب، ولا العلم بالاستدلال ، ولا الإنكسار بالكسر، ولا الإزهاق بالذبح ، ولا الطاعات والتوحيد سبباً لدخول الجنة والنجاة من النار ، ولا الشرك والمعاصي سبباً لدخول النار ، بل يدخل هؤلاء الجنة بمحض مشيئته من غير سبب ولا حكمة أصلاً، ويدخل هؤلاء النار بمحض مشيئته من غير سبب ولا حكمة[4] "[5] .

1 (?) المصدر السابق (14/143)؛ وانظر : جامع الرسائل ، ابن تيمية (1/88).

2 (?) مجموع الفتاوى (4/192).

3 (?) الصفدية ، ابن تيمية (2/330) .

4 (?) وهذا الذي ذكره ابن القيم – رحمه الله – هو من لازم قولهم .

5 (?) مدارج السالكين ، ابن القيم (4/514 ، 515) .

ويقول الآمدي: "وإن سلمنا اختلاف طبائع العناصر وصورها، ولكن لا نتصور فعل البعض في البعض وانفعاله عنه، فإنا قد قلنا إنه لا فاعل ولا مؤثر غير الله "[1].

ويقول الجرجاني: " ولا علاقة بين الحوادث المتعاقبة إلا باطراد العادة بخلق بعضها عقب بعض ، كالإحراق عقب ممارسة النار ، والري بعد شرب الماء ، فليس للممارسة والشرب مدخل في وجود الإحراق ، بل الكل واقع بإرادته واختياره تعالى "[2] .

وبيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – أن الجبرية أنكرت ما لله في خلقه وأمره من الأسباب، والحكمة، فقال – رحمه الله -: "والمقصود هنا: أن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة: أحدهما : نفي الصفات ، والثاني: الغلو في القدر والإرجاء، فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب ، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة... والمقصود هنا: الكلام على من نفى الحكم والعدل والأسباب في القدر، من أهل الكلام والمتصوفة الذين وافقوا جهما في هذا الأصل، وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه، بخلاف الإرجاء فإنه منسوب إلى طوائف غيره، فهؤلاء يقولون: إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ويمكن فعله ومن غير مراعاة حكمة ولا رحمة ولا عدل، ويقولون: إن مشيئته هي محبته ، ولهذا تجد من اتبعهم غير معظم للأمر والنهي والوعد والوعيد ، بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله أو عن بعضه، أو متكلف لما يعتقده أو يعلمه ، فإنهم أرادوا أن الجميع بالنسبة للرب سواء، وإن كل ما شاءه فقد أحبه، وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها ولا حكمة يسوقه إليها؛ بل غايته أنه يسوق المقادير إلى المواقيت ، لم يبق عندهم فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور، بل وافقوا جهماً ومن قال بقوله – كالأشعري – في أنه في نفس الأمر لا حسن ولا سيء، وإنما الحسن

---

[1] (?) الأبكار ، الآمدي (2/38) .

[2] (?) شرح المواقف ، الجرجاني (3/240) .

والقبح مجرد كونه مأموراً به ومحظوراً ، وذلك فرق يعود إلى حظ العبد، وهؤلاء يدعون الفناء عن الحظوظ"[3].

ويتبين من خلال هذا العرض أن لازم إنكارهم الأسباب هو عدم أخذهم بها ، فإنهم حينما ينكرون السبب ويصبح عندهم لا وجود له ، فكيف يأخذون به ؟

فمؤدى أقوالهم التي أنكروا فيها الأسباب هو عدم أخذهم بها.

---

[3](?) مجموع الفتاوى (14/352-358) ؛ وانظر : جامع الرسائل ، ابن تيمية (1/98) .

الفصل الرابع
الظلـــم

يقول أهل السنة والجماعة: "إن الله حكم عدل، يضع الأشياء في مواضعها، فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه وتقتضيه الحكمة والعدل، ولا يفرِّق بين متماثلين، ولا يسوِّي بين مختلفين، ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة فيضعها في موضعها لما في ذلك من الحكمة والعدل"[1].

"فالظلم الذي حرمه الله على نفسه وتنزه عنه فعلاً وإرادة هو ما فسره به سلف الأمة وأئمتها: أنه لا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يعذبه بما لم تكسب يداه، وأنه لا ينقص من حسناته فلا يجازي بها أو ببعضها، وهذا هو الظلم الذي نفى الله خوفه عن العبد بقوله: [illegible][2]، [3].

والله تعالى قادر على الظلم، ولكنه سبحانه نزه نفسه عنه، وحرَّمه على نفسه، ومدح نفسه بتركه، وقد دل على ذلك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، كقوله تعالى: [illegible][4]، وقوله: [illegible]

[1] (?) جامع الرسائل ، ابن تيمية (1/123، 124) ؛ وانظر : مجموع الفتاوى (8/505-509) .

[2] (?) سورة طه : 112 .

[3] (?) القضاء والقدر ، المحمود ، ص : 285 .
وفي تفسير قوله تعالى : [illegible] أقوال :
قيل : لا يخاف أن يظلم فيزاد في سيئاته ، ولا أن يهضم من حسناته .
وقيل : لا يخاف أن يظلم فيزاد من ذنب غيره ، ولا أن يهضم من حسناته .
وقيل : أن لا يخاف أن يؤاخذ بما لم يعمل ، ولا أن ينقص من عمله الصالح .
وقيل : لا يخاف أن لا يجزى بعمله ، ولا أن ينقص من حقه .
انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، (16/175 – 178) ؛ الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي (11/249) ؛ زاد المسير ، ابن الجوزي (5/324) ؛ تفسير ابن كثير (5/2296) .

[4] (?) سورة الكهف: 49.

[illegible] [1]، وقوله: [illegible] [2] ، وغير ذلك من الآيات .

وقال ﷺ فيما يرويه عن ربه أنه قال : (يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ...) الحديث [3] .

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – عقيدة أهل السنة والجماعة في الظلم في رسالة ألفها قبل وفاته بقليل[4] ، فقال – رحمه الله – : " اتفق المسلمون وسائر أهل الملل على أن الله تعالى عدل قائم بالقسط لا يظلم شيئاً ، بل هو منزه عن الظلم ... [لـ] أن الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، والعدل وضع كل شيء في موضعه.... [فـ] كل ما يفعله الرب فهو عدل ، وأنه لا يضع الأشياء في غير موضعها، فلا يظلم مثقال ذرة ، ولا يجزي أحداً إلا بذنبه، ولا يخاف أحد ظلماً ولا هضماً، لا يهضم من حسناته ، ولا يظلم فيزاد عليه في سيئاته، ولا من سيئات غيره ولا من غيرها، بل من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى... وأهل السنة أثبتوا ما أثبته لنفسه: له الملك والحمد، فهو على كل شيء قدير، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو خالق كل شيء، وهو عادل في كل ما خلقه، واضع للأشياء في مواضعها، وهو قادر على أن يظلم، لكنه سبحانه منزه عن ذلك، لا يفعله لأنه السلام القدوس المستحق للتنزيه عن السوء... فهو سبحانه منزه عن فعل القبائح، لا يفعل السوء ولا السيئات، مع أنه سبحانه خالق كل شيء : أفعال العباد وغيرها، والعبد إذا فعل القبيح المنهي عنه كان قد فعل سوءاً وظلماً وقبيحاً وشراً، والرب قد جعله فاعلاً لذلك، وذلك منه سبحانه عدل وحكمة وصواب ووضع

---

1 (?) سورة غافر: 17.

2 (?) سورة ق: 29.

3 (?) أخرجه مسلم،كتاب البر والصلة والآداب،باب تحريم الظلم (4/1994، 1995)واللفظ له؛ وأحمد(5/154).

4 (?) رسالة في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل لابن تيمية (1/121-142).

للأشياء مواضعها، فخلقه سبحانه لما فيه نقص أو عيب للحكمة التي خلقه لها هو محمود عليه، وهو منه عدل وحكمة وصواب وإن كان في المخلوق عيباً ، ومثل هذا مفعول في الفاعلين المخلوقين، فإن الصانع إذا أخذ الخشبة المعوجة والحجر الردي واللَّبنة الناقصة فوضعها في موضع يليق بها ويناسبها كان ذلك حكمة وعدلاً ، وإنما السفه والظلم أن يضعها في غير موضعها، ومن وضع العمامة على الرأس والنعلين في الرجلين فقد وضع كل شيء موضعه، ولم يظلم النعلين إذ هذا محلهما المناسب لهما ، فهو سبحانه لا يضع شيئاً إلا موضعه، فلا يكون إلا عدلاً، ولا يفعل إلا خيراً، فلا يكون إلا محسناً جواداً رحيماً ، وهو سبحانه له الخلق والأمر، فكما أنه في أمره لا يأمر إلا بأرجح الأمرين، ويأمر بتحصيل المصالح وتكميلها، وبتعطيل المفاسد وتقليلها، وإذا تعارض أمران رجَّح أحسنهما ، وليس في الشريعة أمر بفعل إلا ووجوده للمأمور خير من عدمه، ولا نهى عن فعل إلا وعدمه خير من وجوده ، وهو فيما يأمر به قد أراده إرادة دينية شرعية وأحبه ورضيه، فلا يحب ويرضى شيئاً إلا ووجوده خير من عدمه، ولهذا أمر عباده أن يأخذوا بأحسن ما أنزل إليهم من ربهم ، فإن الأحسن هو المأمور به، وهو خير من المنهي عنه"[1].

ويقول ابن القيم – رحمه الله -: "الصواب الذي دلت عليه النصوص، أن الظلم الذي حرمه الله على نفسه وتنزه عنه فعلاً وإرادة؛ هو ما فسره به سلف الأمة وأئمتها، أنه لا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يعذب بما لم تكسب يداه ولم يكن سعى فيه، ولا ينقص من حسناته، ولا يجازى بها أو ببعضها إذا قارنها أو طرأ عليها ما يقتضي إبطالها أو اقتصاص المظلومين منها.

وهــذا الظلم الــذي نفى الله تعــالى خوفه عن العبد بقوله: [illegible]

1 (?) جامع الرسائل ، ابن تيمية (1/121-131) ؛ وانظر : منهاج السنة ، ابن تيمية (2/309 وما بعدها) .

﴾ □□□□□□□ □□□□□ □ [2] ، قال السلف والمفسرون: لا يخاف أن يحمل عليه من سيئات غيره ولا ينقص من حسناته ما يتحمل. فهذا هو المعقول من الظلم ومن عدم خوفه"[1].

وقال ابن أبي العز الحنفي – رحمه الله -: "الذي دل عليه القرآن من تنـزيه الله نفسه عن ظلم العباد، يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يكون منه ظلماً وقبيحاً، وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة ، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم... والقرآن يدل على نقيض هذا القول في مواضع نزه الله نفسه فيها عن فعل ما لا يصلح له، ولا ينبغي له ، فعلم أنه منـزه مقدس عن فعل السوء، والفعل المعيب المذموم، كما أنه منزه مقدس عن وصف السوء والوصف المعيب المذموم "[2].

عقيدة الجبرية في الظلم :

أما الجبرية فإنهم فسروا الظلم بأنه: "هو الممتنع لذاته، وهو المحال لذاته، وإن كان ما يمكن أن يكون فالرب قادر عليه، وكل ما كان قادراً عليه لا يكون ظلماً"[3].

فيرون أن الظلم هو: إما التصرف في ملك الغير ، وإما مخالفة الآمر الذي تجب طاعته[4] .

ويقولون: إن الله لا يوصف بالظلم ولا يقدر عليه، بمعنى أن الظلم ممتنع في حقه، وهو محال لذاته، غير داخل تحت قدرته ومشيئته، كالجمع بين النقيضين، وكون الشيء معدوماً موجوداً[5].

وبناء على هذا فالظلم – عندهم – مستحيل على الله لأنه مالك الملك ، وكل ما سواه ملكه، ولأنه ليس فوق الله تعالى آمر تجب طاعته[6].

---

[2] (?) سورة طه : 112 .

[1] (?) مفتاح دار السعادة ، ابن القيم (2/546، 547) .

[2] (?) شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (659 ،660) .

[3] (?) منهاج السنة، ابن تيمية (2/304) .

[4] (?) انظر : جامع الرسائل، ابن تيمية (1/121)؛ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، محمد الموصلي (2/576-591).

[5] (?) انظر : منهاج السنة، ابن تيمية (1/134، 2/ 294).

[6] (?) انظر : جامع الرسائل، ابن تيمية (1/121).

وهو عندهم ليس له حقيقة يمكن وجودها " بل هو من الأمور الممتنعة لذاتها، فلا يجوز أن يكون مقدوراً، ولا أن يقال: إنه تارك له باختياره ومشيئته وإنما هو من باب الجمع بين الضدين، وجعل الجسد الواحد في مكانين، وقلب القديم محدثاً والمحدث قديماً، وإلا فمهما قدر في الذهن، وكان وجوده ممكناً، والله قادر عليه، فليس بظلم منه، سواء فعله أو لم يفعله"[1].

وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – معتقدهم هذا في الظلم فقال: "ثم لما خاضوا في القدر تنازعوا في معنى كونه عدلاً في الظلم الذي هو منزه عنه، فقالت طائفة: الظلم ليس بممكن الوجود ، بل كل ممكن إذا قدر وجوده منه فهو عدل، والظلم هو الممتنع: مثل الجمع بين الضدين، وكون الشيء موجوداً معدوماً ، فإن الظلم: إما التصرف في ملك الغير – وكل ما سواه ملكه، وإما مخالفة الآمر الذي تجب طاعته – وليس فوق الله تعالى آمر تجب عليه طاعته.

وهؤلاء يقولون: مهما تصور وجوده وقدر وجوده فهو عدل، وإذا قالوا: كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل ، وهذا أمر أوهم. وهذا قول المجبرة، مثل جهم ومن اتبعه، وهو قول الأشعري وأمثاله من أهل الكلام، وقول من وافقهم من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية "[2].

وقال أيضاً – رحمه الله – إن الجهم كان يقول: ".... إنه تعالى يعذب بلا ذنب، وقد تبعه طائفة تنسب إلى السنة ، كالأشعري وغيره ، وهو قول القاضي أبي يعلى وغيره، وقالوا : إن الله يجوز أن يعذب الأطفال في الآخرة عذاباً لا نهاية له من غير ذنب فعلوه"[3].

ويقول ابن القيم – رحمه الله – إن الجبرية يقولون : " الظلم المنزه عنه في الأمور الممتنعة لذاتها ، فلا يجوز أن يكون مقدوراً ، ولا أنه تعالى تركه بمشيئته واختياره ، وإنما هو من باب الجمع بين الضدين ، وجعل الجسم الواحد في

1 (?) مجموع الفتاوى (18/139).
2 (?) جامع الرسائل ، ابن تيمية (1/121، 122).
3 (?) مجموع الفتاوى (11/676).

مكانين ، وقلب القديم محدثاً ، والمحدث قديماً، ونحو ذلك ، وإلا فكل ما يقدره الذهن وكان وجوده ممكناً والرب قادر عليه فليس بظلم سواء فعله ، أو لم يفعله "[1].

وأنشد ابن القيم – رحمه الله - :

والظلم عندهم المحال لذاته   أنى ينزه عنه ذو السلطان
ويكون مدحا ذلك التنزيه ما   هذا بمقبول لدى الأذهان[2]

فهم يقولون: إن الله لو عذَّب المطيعين ونعَّم العاصين لم يكن ظالماً ، ولزم على قولهم هذا لوازم باطلة، مثل: أن الله تعالى يجوز عليه أن يعذب أنبياءه ورسله وملائكته وأولياءه وأهل طاعته، ويخلدهم في العذاب الأليم ، ويكرم أعداءه من الكفار والمشركين والشياطين، ويخصهم بجنته وكرامته، وكلاهما عدل وجائز عليه.

وجوزوا أيضاً أن يعذب الأطفال الذين لا ذنب لهم أصلاً ، ويخلدهم في الجحيم ، بل ربما قالوا بوقوع ذلك[3].

ولقد صرح الأشعري في كتابه "اللمع" على أن فعل الله لا يوصف بالظلم، بمعنى أن الظلم ممتنع في حقه، بل لو عذب الأطفال في الآخرة لكان ذلك عدلاً منه، ولا يقبح منه أن يعذب المؤمن ويدخل الكافر الجنة، ولكنه لا يفعل ذلك لأنه تعالى أخبرنا أنه لا يفعله[4].

ونقل الشهرستاني عن الأشعري أنه كان يقول: إن الله ".... هو المالك في خلقه يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفاً، ولو أدخلهم النار لم يكن جوراً ، إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف، أو وضع الشيء في غير موضعه، وهو

---

1 (?) مفتاح دار السعادة ، ابن القيم (2/545).
2 (?) نونية ابن القيم مع شرحها لأحمد بن عيسى (1/58).
3 (?) انظر : منهاج السنة، ابن تيمية (2/306) ؛ مفتاح دار السعادة ، ابن القيم (2/546).
4 (?) انظر : اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، الأشعري ، ص : 116.

المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم ، ولا ينسب إليه جور"[1]،[2].

ويقول الغزالي: "فإن الظلم إنما يتصور ممن يمكن أن يصادف فعله ملك غيره، ولا يتصور ذلك في حق الله تعالى، أو يمكن أن يكون عليه أمر فيخالف فعله أمر غيره"[3].

ثم بيّن أن الظلم إذاً لا يتصور في حق الله[4].

والجبرية فسروا الظلم بهذا التفسير "حتى لا يعارض مذهبهم في القدر ، القائل بأن العباد مجبورون على أفعالهم لا قدرة لهم عليها ، وهي من فعل الله وحده ، فإذا ما عورضوا بأن إجبار العباد على الأعمال، وكونهم يفعلونها بلا إرادة منهم ، ثم عاقبهم عليها ظلم، والله منزه عن الظلم، قالوا: إن الظلم معناه عندنا التصرف في ملك الغير، أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته، وهما ممتنعان في حق الله ، فلا يكون ذلك ظلماً "[5].

وقد استدلوا على تفسيرهم الظلم بالتفسير السابق بظواهر بعض النصوص، مثل قوله تعالى : [illegible][6].

ومثل قوله ﷺ: (لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه، عذبهم وهو غير ظالم لهم)[7].

ومثل ما روى عن أبي الأسود الدؤلي[8]، أنه قال: قال لي عمران بن حصين: أرأيت ما يعمل الناس ويكدحون

---

1 (?) الملل والنحل ، الشهرستاني (1/115) .

2 (?) ولا يخفى أن مثل هذه الافتراضات غير لائقة في حق الله تعالى مع ما فيها من سوء الأدب مع الله تعالى من فضول الكلام الذي لا فائدة تجنى من وراءه ، وأن فيها خوضاً بالباطل ، وتخرصاً وتوهماً أدى مثلها عندما فتح الباب لها إلى نشوء آراء وأقوال على غير جادة السلف.

3 (?) الاقتصاد في الاعتقاد ، الغزالي ، ص : 205.

4 (?) المصدر السابق .

5 (?) القضاء والقدر ، المحمود ، ص: 288.

6 (?) سورة الأنبياء : 23.

7 (?) أخرجه أبو داود ، كتاب السنة ، باب في القدر (2/637)؛ وابن ماجه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة، باب في القدر (1/29)؛ وأحمد (5/185)؛ قال الألباني: صحيح (مشكاة المصابيح 1/25).

8 (?) ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي ، أبو الأسود ، واضع علم النحو ، وقاضي الكوفة ، تابعي جليل ، ولد في أيام النبوة ، وتوفي سنة 69هـ.

فيه، أشيء قضي عليهم ومضى عليهم من قدر سـابق ؟ أو فيما يُسْـتقبلون به مما أتـاهم نـبيهم، وثبتت الحجة عليهم ؟ فقلت: بل شيء قضي عليهم ومضى عليهم ، قـال: فقـال: أفلا يكون ظلماً ؟ قـال : ففـزعت من ذلك فزعـاً شـديداً ، وقلت: كل شـيء خلق الله وملك يـده ولا يسـأل عما يفعل وهم يســـألون ، فقـــال لي: يرحمك الله إني لم أرد بما سـألتك إلا لأحـرز عقلك ، إن رجلين من مزينة أتيا رسـول الله [illegible] فقـالا: يا رسـول الله أرأيت ما يعمل النـاس اليـوم ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سـبق أو فيما يُسْـتقبلون به مما أتـاهم به نـبيهم، وثبتت الحجة عليهم ؟ فقـال: (لا، بل شـيء قضي عليهم ومضى فيهم ، وتصديق ذلك في كتـاب الله عز وجـل: [illegible])[1]، [2].

وبما روي عن إياس بن معاوية[3] أنه قال : ما ناظرت بعقلي كله إلا القدرية ، قلت لهم: أخبروني عن الظلم ما هو ؟ قالوا : أن تأخذ ما ليس لك ، قلت : فلله كل شيء[4].

"وهذه المناظرة من إياس كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لغيلان حين قال له غيلان: نشدتك الله ! أترى الله يحب أن يُعصى ؟ فقال : نشدتك الله ! أترى الله يُعصى قسراً ؟ يعني : قهراً، فكأنما ألقمهُ حجراً ؛ فإن قوله : يحب أن يُعصى لفظ فيه إجمال ، وقد لا يتأتى في المناظرة تفسير المجملات خوفاً من لدد الخصم فيؤتى

انظر ترجمته في : السير ، الذهبي (4/81-86) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (8/315، 316) ؛ الأعلام ، الزركلي (3/236، 237) .

1 (?) سورة الشمس : 7،8.

2 (?) سبق تخريجه، ص: 104.

3 (?) إياس بن معاوية بن قرة المزني ، أبو وائلة ، تابعي جليل ، قاضي البصرة ، كان يُضرب به المثل في الذكاء والدهاء والسؤدد والعقل ، ولد سنة 66هـ ، وتوفي سنة 122هـ .
انظر ترجمته في : السير ، الذهبي (5/55) ؛ البداية والنهاية ، ابن كثير (9/347-352) ؛ الأعلام ، الزركلي (2/33) .

4 (?) السنة، الإمام أحمد (2/127)؛ السنة، عبد الله بن أحمد (2/428)؛ الشريعة، الآجري (2/892)؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة، اللالكائي (4/691)؛ القدر، البيهقي، ص:255 ؛ منهاج السنة، ابن تيمية (1/268) ؛ مجموعة الرسائل المنيرية ، شرح حديث أبي ذر (3/207) ؛ مفتاح دار السعادة ، ابن القيم (2/545، 546).

بالواضحات ، فقال : أفتراه يُعصى قسراً ؟ فإن هذا إلزام له بالعجز الذي هو لازم للقدرية،..........

وكذلك إياس رأى أن هذا الجواب المطابق لحدهم خاصم لهم ، ولم يدخل معهم في التفصيل الذي يطول"[1].

وقد أجاد وأفاد ابن القيم –ر حمه الله – في الرد عليهم فيما استدلوا به ، فقال: "وأما استدلالكم بتلك النصوص الدالة على أنه سبحانه إن عذبهم فإنهم عباده ، وأنه غير ظالم لهم ، وأنه لا يسأل عما يفعل ، وأن قضاءه فيهم عدل بمناظرة إياس للقدرية ، فهذه النصوص وأمثالها كلها حق يجب القول بموجبها ، ولا تحرَّف معانيها ، والكل من عند الله، ولكن أي دليل فيها يدل على أنه تعالى، يجوز عليه أن يعذّب أهل طاعته، وينعَّم أهل معصيته، وأنه يعذَّب بغير جرم، ويحرم المحسن جزاء عمله ونحو ذلك، بل كلها متفقة متطابقة دالة على كمال القدرة، وكمال العدل والحكمة.

فالنصوص التي ذكرناها تقتضي كمال عدله وحكمته وغناه ووضعه العقوبة والثواب مواضعهما، وأنه لا يعدل بهما عن سننهما.

والنصوص التي ذكرتموها تقتضي كمال قدرته وانفراده بالربوبية والحكم ، وأنه ليس فوقه آمر ولا ناه يتعقب أفعاله بسؤال ، وأنه لو عذّب أهل سماواته وأرضه لكان ذلك تعذيباً لحقه عليهم ، وكانوا إذ ذاك مستحقين للعذاب لأن أعمالهم لا تفي بنجاتهم ، كما قال النبي : (لن يُنجي أحداً منكم عمله "قالوا: ولا أنت يا رسول الله ؟ قال: "ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل)[2] .

فرحمته لهم ليست في مقابلة أعمالهم ، ولا هي ثمناً لها ، فإنها خير منها، كما في الحديث نفسه:....ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم ، أي: فجمع بين الأمرين في الحديث، أنه لو عذبهم لعذبهم باستحقاقهم فلم يكن ظالماً لهم، وأنه لو رحمهم لكان ذلك مجرد فضله

---

1 (?) مجموع الفتاوى (18/ 140).

2 (?) أخرجه البخاري ، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله (4/2169).

وكرمه، لا بأعمالهم ، إذ رحمته خير من أعمالهم... وكذلك الكلام في مناظرة إياس للقدرية، إنما أراد بأن التصرفات الواقعة منه تعالى في ملكه لا تكون ظلماً قط، وهذا حق، فإن كل ما فعله الرب ويفعله لا يخرج عن العدل والحكمة والمصلحة والرحمة، فليس في أفعاله ظلم ولا جور ولا سفه، وهذا حق لا ريب فيه، فإياس بيَّن أنه سبحانه في تصرفه في ملكه غير ظالم"[1].

1 (?) مفتاح دار السعادة ، ابن القيم (2/549-552) ؛ وانظر : مدارج السالكين ، ابن القيم (1/429-431) ؛ مجموع الفتاوى (13/225).

الفصل الخامس
التكليف بما لا يطاق

إن الله عز وجل رحيم بعبـــــــــاده ، يريد بهم اليسر والتخفيف، ولا يريد بهم العسر والمشقة، قال الله تعـالى: ﴿ [illegible] ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[2]، ولذلك لم يكلف عبـاده إلا ما يطيقـون ، فلم يكلف نفسـاً ما تعجز عنـه، قـال سـبحانه: ﴿ [illegible] ﴾[3]، وقـال سبحانه: ﴿ [illegible] ﴾[4].

ولهــــــذا لما أمر الله عبــــاده بــــالتقوى علَّق ذلك بالاستطاعة، فقال: ﴿ [illegible] ﴾[5].

يقــول الإمــام الطحــاوي – رحمه الله -: " ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون ، ولا يطيقون[6] إلا ما كلفهم" [7].

فعقيدة أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل لا يكلف عباده ما لا يطيقون ، وإن كان ما يكلفهم به يطيقون أكثر منه.

وليس من قولهم: إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق، بل يُفَصِّلون في ذلك، فيقولون: تكليف ما لا يطاق على وجهين:

أحدهما: هو التكليف بما لا يقدر عليه الإنسان لاستحالته، وهو نوعان:

1-ما هو ممتنع عادة لذاته، كتكليف الأعمى بالبصر، والزَّمِن[8] العاجز عن المشي بالمشي، ونحو ذلك.

---

1 (?) سورة البقرة : 185.

2 (?) سورة النساء : 28.

3 (?) سورة البقرة : 233.

4 (?) سورة الطلاق: 7 .

5 (?) سورة التغابن : 16 .

6 (?) قال الشيخ ابن باز – رحمه الله – معلقاً على كلام الطحاوي – رحمه الله - : " هذا غير صحيح بل المكلفون يطيقون أكثر مما كلفهم به سبحانه ولكنه عز وجل لطف بعباده ويسر عليهم ولم يجعل عليهم في دينهم حرجاً فضلاً منه وإحساناً ، والله ولي التوفيق " ، انظر : تعليق ابن باز – رحمه الله – على الطحاوية ، ص:62.

7 (?) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (2/652 وما بعدها) .

8 (?) الزمانة: العاهة، ورجل زمن: أي شديد العاهة. انظر: القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، ص : 1203 ؛ مختار الصحاح، الرازي، ص:

2- ما هو ممتنع لنفسه ، كالجمع بين الضدين، وجعل المحدث قديماً ، والقديم محدثاً ، ونحو ذلك.

فهذان القسمان انعقد الإجماع على أن مثل هذا لا يقع، ولا يجوز تكليفه.

والثاني: هو التكليف بما لا يقدر عليه الإنسان لا لاستحالته، ولا للعجز عنه، ولكن لتركه، أو الاشتغال بضده، كتكليف الكافر بالإيمان حال كفره.

وهذا متفق على جوازه بين المسلمين، إلا أن أئمة السلف نهوا عن تسميته بـ: التكليف بما لا يطاق، لئلا يشتبه مع النوع الأول[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله - : " تكليف ما لا يطاق ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يطاق للعجز عنه ، كتكليف الزَّمِن المشي، و تكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك، فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة والمثبتين للقدر...

والثاني: ما لا يطاق للاشتغال بضده، كاشتغال الكافر بالكفر، فإنه هو الذي صده عن الإيمان، وكالقاعد في حال قعوده، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائماً، والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد الآخر، وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب.

ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به.

و.... هذا لا يدخل فيما لا يطاق.... فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كُلِّف بما لا يطيق، ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلاً أنه كلف ما لا يطيق"[2].

فالحق إن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع المحدثة في الإسلام، وليس في السلف والأئمة – رحمهم

159.

1 (?) انظر : مجموع الفتاوى (8/301 ، 302 ، 469 ، 470).

2 (?) منهاج السنة ، ابن تيمية (3/104، 105).

الله – من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق، بل إنهم أنكروه وذموا من أطلقه[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "فإطلاق القول بأن العبد كلف بما لا يطيقه كإطلاق القول بأنه مجبور على أفعاله – إذ سلب القدرة في المأمور نظير إثبات الجبر في المحظور – وإطلاق القول بأن العبد قادر مستطيع على خلاف معلوم الله ومقدوره.

وسلف الأمة وأئمتها ينكرون هذه الإطلاقات كلها لا سيما كل واحد من طرفي النفي والإثبات على باطل، وإن كان فيه حق أيضاً ؛ بل الواجب إطلاق العبارات الحسنة وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة "[2].

عقيدة الجبرية في تكليف مالا يطاق :

والقول بتجويز التكليف بما لا يطاق مطلقاً هو قول الجبرية، فهم يرون جواز تكليف الأعمى بالبصر، والمقعد بالقيام، ونحو ذلك.

وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – عن شيخهم الجهم بن صفوان أنه كان من المجوزين لتكليف الأعمى بالبصر، والفقير بالنفقة، والزَّمِن بالسير إلى مكة إذا جاء الشرع بذلك[3].

وقال عنهم أيضاً: إنهم يقولون: بأن الله قد يكلف الشخص بما يعجز عنه[4].

وأنشد ابن القيم – رحمه الله - :

ما كلف الجبار نفساً وسعها ... أنَّى وقد جبرت على العصيان[5]

وقال الأشعري محتجاً على جواز تكليف ما لا يطاق بتكليف أبي لهب بالإيمان ، وقد حكم الله عليه بالكفر:

---

1 (?) انظر: درء التعارض ، ابن تيمية (1/65) ؛ مجموع الفتاوى (8/469).

2 (?) مجموع الفتاوى (8/293، 294).

3 (?) المصدر السابق (8/297).

4 (?) المصدر السابق (19/216) .

5 (?) نونية ابن القيم مع شرحها لأحمد عيسى (1/111) .

"فقد أمر الله أبا لهب بما لا يقدر عليه، لأنه أمره أن يؤمن أنه لا يؤمن"[1].

وقد ذكر الشهرستاني أن الأشعري كان يرى جواز تكليف ما لا يطاق[2] .

وقال الجويني: " تكليف ما لا يطاق تكثر صوره ، فمن صوره تكليف جمع الضدين، وإيقاع ما يخرج عن قبيل المقدورات ، والصحيح عندنا أن ذلك جائز عقلاً غير مستحيل"[3].

وقال الغزالي: "إن لله تعالى أن يكلف العباد ما يطيقونه وما لا يطيقونه" [4] .

ونص الإيجي على أن "تكليف ما لا يطاق جائز عندنا"، ثم بيَّن بعد ذلك أنواعه وحكم كل نوع، منها: أن يمتنع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه، وهذا النوع فيه إجماع على جواز وقوعه.

ومنها: أن يمتنع لذاته، كالجمع بين الضدين ، فهذا منتفٍ إجماعاً كذلك .

ومنها: أن لا يتعلق به القدرة الحادثة عادة "كحمل الجبل ، والطيران إلى السماء ، فهذا نجوزه وإن لم يقع بالاستقراء "[5] .

وشبهة الجبرية في تجويز تكليف ما لا يطاق كان بسبب عدم تفريقهم بين أمرين وهما:

1- ما يرجع إلى الفعل المأمور به ، وهذا فيما يتعلق بالقضاء والقدر.

---

1 (?) الإبانة عن أصول الديانة ، الأشعري ، ص : 86.

2 (?) الملل والنحل ، الشهرستاني (1/109) ، وهو قول الشهرستاني كذلك ، انظر : نهاية الإقدام له ، ص : 409.

3 (?) الإرشاد ، الجويني ، ص : 203 .

4 (?) الاقتصاد في الاعتقاد ، الغزالي ، ص : 200 .

5 (?) المواقف، الإيجي (3/290).

2- ما يرجع إلى جواز الأمر بالشيء ، وهذا فيما يتعلق بمسائل الأمر والنهي.

فهم خلطوا بين هذين الأمرين فوقعوا في المحذور، مثل قياس بعضهم أمر الله الكافر بالإيمان مع علمه تعالى أنه لا يفعل ، بمسألة العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه، وجعلهم القسمين قسماً واحداً وأنه تكليف بما لا يطاق[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – فمن: "جعل القسمين قسماً واحداً، وادعى تكليف ما لا يطاق لوقوع بعض الأقسام التي لا يجعلها عامة الناس من باب ما لا يطاق، والنزاع فيما لا يتعلق بمسائل الأمر والنهي، وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر ، ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزماً لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه، وقاس أحد النوعين بالآخر ، وذلك من الأقيسة التي اتفق المسلمون بل وسائر أهل الملل ، بل وسائر العقلاء على بطلانها ، فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال كقوله (أي مثلاً) : إن القدرة مع الفعل ، أو أن الله علم أنه لا يفعل وقد كلفه – وهذا تكليف ما لا يطاق – على العاجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه – فقد جمع بين ما يُعْلم الفرق بينها بالاضطرار عقلاً وديناً ، وذلك من مثارات الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية "[2].

وأما استدلالهم بتكليف أبي لهب بالإيمان مع وجود الخبر أنه لا يؤمن ، فكأنه كلف بالإيمان بأن لا يؤمن ، فقد أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بقوله : "أما تكليف أبي لهب وغيره بالإيمان فهذا حق ، وهو إذ أمر أن يصدق الرسول في كل ما يقوله، وأخبر مع ذلك أنه لا يصدقه بل يموت كافراً لم يكن هذا متناقضاً ، ولا هو مأمور أن يجمع بين النقيضين ، فإنه مأمور بتصديق

---

1. (?) انظر: درء التعارض، ابن تيمية (1/64) ؛ القضاء والقدر ، المحمود ، ص : 272 ؛ موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. المحمود (3/1326).
2. (?) درء التعارض، ابن تيمية (1/64، 65).

الرسول في كل ما بلغ ، وهذا التصديق لا يصدر منه ، فإذا قيل له : أمرناك بأمر ونحن نعلم أنك لا تفعله لم يكن هذا تكليفاً للجمع بين النقيضين"[1] .

إلى أن قال – رحمه الله -: "وهـذا كله لو قـدر أن أبا لهب أسمع هذه الآية ، وأمر بالتصـديق بهـا، وليس الأمر كـذلك ، لكن لما أنزل الله قوله: [illegible][2]،لم يسلم لهم أن الله أمر نبيه بإسماع هذا الخطـاب لأبي لهب، وأمر أبا لهب بتصديقه، بل لا يقـدر أحد أن ينقل أن النـبي [illegible] أمر أبا لهب أن يصدق بنزول السورة... فإن قيل: فقد كـان الإيمان واجباً على أبي لهب ، ومن الإيمـان أن يـؤمن بهـذا، قيل لـه: لا نسـلم أنه بعد نـزول هـذه السـورة وجب على الرسول أن يبلغه إياهـا، بل ولا غيرهـا، بل حقت عليه كلمة العذاب كما حقت على قوم نـوح إذ قيل لـه: [illegible][3] ، وبعد ذلك لا يبقى مـأموراً بتبليغ الرسـالة فإنه قد بلغهم فكفـروا حتى حقت عليهم كلمة العذاب بأعيانهم" [4].

---

1 (?) مجموع الفتاوى (8/472).
2 (?) سورة المسد :3.
3 (?) سورة هود :36.
4 (?) مجموع الفتاوى (8/473).

الفصل السادس

التحسين والتقبيح

إن من عقيدة أهل السنة والجماعة أن إدراك حُسن الأفعال وقبحها قد يستقل به العقل لا سيما في المسائل البدهية كحسن التوحيد وعبادة الله وحده لا شريك له، وقبح الشرك، وقد لا يستقل بذلك كبعض تفاصيل الشرائع والعبادات، فلا يُعلم تفاصيلها إلا بالشرع، مع قولهم: إن الثواب والعقاب لا يكون إلا بعد مجيء الرسول.

ومما يــدل على ذلك قوله تعــالى: [illegible] [1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – معلقاً على هذه الآية: " فدلت هذه الآية وغيرهـا: على أن ما أمـرهم به هو معــــروف في نفسه تعرفه القلــــوب، فهو مناسب لها مصلح لفسادها؛ ليس معـنى كونه معروفــاً أنه مـأمور به إذ هذا قدر مشترك، فعلم أن ما يأمر به رسوله مختص[2]، وما نهى عنه مختص بأنه منكر محــــــذور، وما يحله مختص بأنه طيب، وما يحرمه مختص بأنه خـبيث ، ومثل هـذا كثـير في القرآن وغيره من الكتب، كالتوراة ، والإنجيل ، والزبور"[3].

وقوله تعالى: [illegible] [4].

وقوله تعالى: [illegible] [5].

وقوله تعالى: [illegible]

---

1 (?) سورة الأعراف: 157.

2 (?) كذا في الأصل ، إلا أن السياق يقتضي أن يضاف : " بأنه معروف مشروع " ، والله أعلم.

3 (?) مجموع الفتاوى (4/193) .

4 (?) سورة القصص : 59.

5 (?) سورة النساء : 165.

[illegible][1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بعد أن ذكر هـذه الآيـات: " وما فعلـوه قبل مجيء الرسل كـان سـيئاً وقبيحاً وشراً ؛ لكن لا تقوم عليهم الحجة إلا بالرسول "[2].

وقد أخبر الله سبحانه وتعـالى عن قبح أعمـال الكفـار قبل أن يأتيهم الرسول، كقوله تعـالى: [illegible] [3]، وقوله: [illegible][4]، وقوله: [illegible] [5].

"فهــذا كله يــبين قبح ما كــانوا عليه قبل النهي، وقبل إنكاره عليهم، ولهذا اسـتفهام منكـر، فقـال: [illegible] أي وخلق ما تنحتــون، فكيف يجــوز أن تعبــدوا ما تصــنعونه بأيديكم ؟ وتدعون رب العالمين.

ولولا أن حسن التوحيد ، وعبـادة الله وحـده لا شـريك له ، وقبح الشرك ثابت في نفس الأمر، معلـوم بالعقـل، لم يخاطبهم بهذا إذ كانوا لم يفعلوا شيئاً يذمون عليه ، بل كان فعلهم كأكلهم وشـربهم، وإنما كـان قبيحـاً بـالنهي، ومعـنى قبحه كونه منهياً عنه ، لا لمعـنى فيـه؛ كما تقوله المجـبرة ، وأيضاً ففي القـرآن في مواضع كثـيرة يـبين لهم قبح ما هم عليه من الشــرك وغــيره بالأدلة العقلية ، ويضــرب لهم الأمثال "[6].

---

1 (?) سورة الملك : 8 ، 9.

2 (?) مجموع الفتاوى (11/676).

3 (?) سورة طه : 24.

4 (?) سورة القصص : 4.

5 (?) سورة الصافات : 85-96 .

6 (?) مجموع الفتاوى (11/681، 682) ؛ وانظر : المصدر السابق (15/8 ، 9) ؛ الرد على المنطقيين، ابن تيمية ، ص: 421 وما بعدها ؛ درء التعارض، ابن تيمية (8/492-494) .

ويـدل على ذلك أيضـاً حـديث حذيفة بن اليمـان رضي الله عنه قال: قلت يا رسول اللـه: إنا كنا في جاهلية وشـر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير شـر.... الحـديث[1].

فهذا الحديث صريح في إثبات الشر قبل ورود الشرع.

فالتحسين والتقبيح العقليين ثابت بالنصوص الشرعية والفطر السليمة[2] .

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – أن التحسين والتقبيح قسمان :

أحدهما : كون الفعل ملائماً للفاعل نافعاً له ، أو كونه ضاراً له ، فهذا اتفق الجميع على أنه قد يعلم بالعقل[3] .

والثاني: كون الفعل سبباً للذم والعقاب ، فهذا هو الذي وقع فيه الخلاف[4] .

ويوضح – رحمه الله – مذهب أهل الحق في هذا توضيحاً كاملاً ، فيقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام:

"**أحدها:** أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ، ولو لم يرد الشرع بذلك ، كما يعلم أن العدل مشـتمل على مصلحة العالم ، والظلم يشتمل على فسـاده ، فهـذا النـوع هو حسن أو قـبيح، وقد يعلم بالعقل والشـرع قبح ذلك ، لا أنه ثبت للفعل صفة لم تكن ، لكن لا يلزم من حصـول هـذا القبح أن يكـون فاعله معاقبـاً في الآخـرة إذا لم يـرد شـرع بذلك، وهذا ما غلط فيه غلاة القـائلين بالتحسـين والتقـبيح، فإنهم قالوا: إن العبـاد يعـاقبون على أفعـالهم القبيحـة، ولو لم يبعث الله إليهم رسولا، وهذا خلاف النص، قال تعـالى: ﴿ ▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯▯▯▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯ ▯▯▯▯▯ ﴾[5] ..... وفي الصحيحين

---

1 (?) أخرجه البخاري ، كتاب الفتن ، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة (9/93)؛وأخرجه مسلم ، كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن (3/1475) .

2 (?) انظر : إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ، محمد بن المرتضى ابن الوزير اليماني ، ص : 341-343.

3 (?) انظر : مجموع الفتاوى (8/309 ، 310) ؛ ومنهاج السنة، ابن تيمية (1/448 ، 449) .

4 (?) انظر : مجموع الفتاوى (11/676 ، 677) .

5 (?) سورة الإسراء : 15.

عن النبي ﷺ أنه قال: (ما من أحد أحب إليه العـذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين) [1]......

القسم الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً ، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

القسم الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبـراهيم بـذبح ابنه ﴿ [illegible] ﴾[2] حصل المقصـود، ففـداه بالـذبح، وكـذلك حـديث أبـرص وأقـرع وأعمى، فلما أجـــاب الأعمى قـــال الملـــك: (امسك عليك مالك، فإنما ابتليتم، فرضي عنك وسخط على صاحبيك) [3]، فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به.

وهذا القسم والـذي قبله لم يفهمه المعتزلـة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكـون إلا لما هو متصف بـذلك بـدون أمر الشارع، والأشعرية ادعـوا أن جميع الشـريعة من قسم الامتحـان، وأن الأفعـال ليست صـفة لا قبل الشـرع ولا بالشرع.

---

1 (?) أخرجه البخاري ، كتاب التوحيد ، باب قول النبيﷺ لا شخص أغير من الله (9/221) .

2 (?) سورة الصافات : 103.

3 (?) أخرجه البخاري ، كتاب الأنبياء ، باب حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل (4/330،328).

وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة ، وهو الصواب"[1].

فإطلاق القول بأن التحسين والتقبيح عقليان فحسب، أو شرعيان فحسب غير صحيح، بل الحق والصواب هو التفصيل والتوضيح كما بيَّنَه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -.

عقيدة الجبرية في التحسين والتقبيح :

أما الجهم بن صفوان الذي هو رأس الجبرية فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله– عنه أنه أول من قال إن الله تعالى: " لا يفعل لحكمة، ولا في الأفعال المأمور بها ما لأجله كانت حسنة ، ولا المنهي عنها ما لأجله كانت سيئة "[2].

ونقل عنه أيضاً أنه كان يقول: إن الحسن والقبح لا يعلم إلا من جهة الشرع دون العقل[3].

"حسن العدل، والتوحيد، والصدق ، وقبح الظلم، والشرك، والكذب.....لا يعرف إلا بالشرع لا بالعقل "[4].

فحُسن الأفعال وقبحها إنما يثبت بالأمر والنهي[5]، [6].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في معرض ذكره لأقوال الناس في الحسن والقبح:

---

1 (?) مجموع الفتاوى (8/434-436) ؛ وانظر أقوال الناس في هذه المسألة : المصدر السابق (8/431-434، 16/492)؛ منهاج السنة، ابن تيمية (1/448-451 ، 2/294-302) ؛ درء التعارض ، ابن تيمية (8/22،492، 9/49-62)؛ الرد على المنطقيين ، ابن تيمية، ص: 420-437 ؛ شرح الأصفهانية، ابن تيمية، ص: 260، 261.

2 (?) مجموع الفتاوى (4/192) .

3 (?) انظر : مجموع الفتاوى (11/676) .

4 (?) الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح ، ابن تيمية، (1/442).

5 (?) انظر : مجموع الفتاوى (11/676) .

6 (?) ذكر الشهرستاني في الملل والنحل (1/99) أن الجهم يوجب المعارف بالعقل قبل ورود السمع ، فقد يظن البعض التعارض بين ما ذكره الشهرستاني وشيخ الإسلام ابن تيمية ؛ في حين أنه في الحقيقة عكس ذلك ، فما ذكره الشهرستاني عن الجهم اهتم فيه بالجانب التأصيلي عنده وهو تقديم العقل على النقل ، وأما شيخ الإسلام فلم يذكر إلا رأيه في مسألة التحسين والتقبيح هل هو بالشرع أم بالعقل ؟ فيتنبه لذلك .

"فقالت طائفة: لا يعرف ذلك إلا بالشرع لا بالعقل، وهذا قول نظار المجبرة ، كالجهم ابن صفوان وأمثاله، وهو قول أبي الحسن الأشعري وأتباعه من أصحاب الأئمة الأربعة، كالقاضي أبي بكر ابن الطيب، وأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي، وأبي الوفاء بن عقيل وغيرهم"[1].

وقال أيضاً – رحمه الله - : " لكن يوجد في المتكلمين والمتصوفة طوائف يغلب عليهم الجبر، حتى يكفروا حينئذ بالأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، إما قولاً وإما حالاً وعملاً، وأكثر ما يقع ذلك في الأفعال التي توافق أهواءهم يطلبون بذلك إسقاط اللوم والعقاب عنهم، ولا يزيدهم ذلك إلا ذماً وعقاباً كالمستجير من الرمضاء بالنار"[2].

فالجبرية يرون أن مدار حسن الأشياء وقبحها على ورود الشرع بالأمر بها، أو النهي عنها.

قال الأشعري: " وأجمعوا على أن القبيح من أفعال خلقه كلها ما نهاهم عنه، وزجرهم عن فعله ، وأن الحسن ما أمرهم به وندبهم إلى فعله أو أباحه لهم"[3].

ونقل الشهرستاني عن الأشعري أنه كان يقول: " الواجبات كلها سمعية، والعقل لا يوجب شيئاً، ولا يقتضي تحسيناً وتقبيحاً، فمعرفة الله تعالى بالعقل تحصل، وبالسمع تجب"[4].

ويقول الجويني: " العقل لا يدل على حسن شيء ولا قبحه في حكم التكليف ، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع، وموجب السمع ، وأصل القول في ذلك أن الشيء لا يحسن لنفسه وجنسه وصفة لازمة له، وكذلك القول فيما يقبح ، وقد يحسن في الشرع ما يقبح مثله المساوي له في جملة أحكام صفات النفس، فإذا ثبت أن الحسن والقبح عند أهل الحق لا يرجعان إلى جنس وصفة

---

1 (?) الجواب الصحيح، ابن تيمية (1/442 ، 443) ؛ وانظر : النبوات ، ابن تيمية (1/452 ، 453) .

2 (?) مجموع الفتاوى (16/246 ، 247) .

3 (?) رسالة إلى أهل الثغر، أبو الحسن الأشعري، ص:243.

4 (?) الملل والنحل ، الشهرستاني (1/115) .

نفس، فالمعنى بالحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، والمراد بالقبح ما ورد الشرع بذم فاعله "[1].

ويقول الإيجي: "القبيح ما نهى عنه شرعاً ، والحسن بخلافه ، ولا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها، وليس ذلك عائداً إلى أمر حقيقي في الفعل يكشف عنه الشرع ، بل الشرع هو المثبت له والمبين، ولو عكس القضية فحسن ما قبحه ، وقبح ما حسنه ، لم يكن ممتنعاً ، وانقلب الأمر"[2].

ويقول الغزالي: "إن الحسن والقبح أمر نسبي لكل شخص ، وحتى القتل قد يكون قبيحاً لبعض الناس، حسناً لغيرهم، إذاً فلا يحكم بحسن الشيء أو بقبحه إلا بخطاب الشارع"[3].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله - : " وأما الذي لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، فهذا لم تبق عنده الأمور نوعان : محبوب للحق ، ومكروه ؛ بل كل مخلوق فهو عنده محبوب للحق، كما أنه مراد ؛ فإن هؤلاء أصل قولهم : هو قول جهم بن صفوان من القدرية، فهم من غلاة الجهمية الجبرية في القدر ، وإن كانوا في الصفات يكفرون الجهمية نفاة الصفات ، كحال أبي إسماعيل الأنصاري صاحب "منازل السائرين" و"ذم الكلام" و"الفاروق" و"تكفير الجهمية" وغير ذلك ، فإنه في باب إثبات الصفات في غاية المقابلة للجهمية والنفاة ، وفي باب الأفعال والقدر قوله يوافق الجهم ومن اتبعه من غلاة الجبرية، وهو قول الأشعري وأتباعه ، وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة ومن أهل الحديث والصوفية"[4].

ورأي الجبرية هذا الذي هو "نفي الحسن والقبح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة والسلف في تعليل الأحكام وبيان حكمة الله في خلقه وأمره وبيان ما في أمر الله به من الحسن الذي يعلم بالعقل، وما في مناهيه من القبح

---

1 (?) الإرشاد ، الجويني ، ص : 258 .

2 (?) المواقف ، الإيجي (3/261، 262).

3 (?) الاقتصاد في الإعتقاد ، الغزالي ، ص : 103-105 .

4 (?) مجموع الفتاوى (8/339) .

المعلوم بالعقل ينافي قول النفاة، والنفاة ليس لهم حجة في النفس أصلاً "[1].

وقد استوفى ابن القيم – رحمه الله – الرد عليهم في هذه المسألة من أكثر من ستين وجهاً[2].

ورأيهم هذا أيضاً ناتج عن إنكار الحكمة والتعليل في أفعال الله والتي لها علاقة وثيقة بهذه المسألة، فإن من أنكر التحسين والتقبيح عقلاً أدَّاه ذلك إلى القول بأن الثواب من الله ليس جزاء على فعل الطاعات، وأن العقاب ليس جزاء على فعل المحرمات، فلا شيء واجب على الله.

وبهذا استطاع هؤلاء أن يقولوا : إن العباد ليسوا بفاعلين على الحقيقة ومع ذلك يستحقون الثواب أو العقاب[3].

"والحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل..... أن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة، كما أنها نافعة وضارة ، والفرق بينها كالفرق بين المطعومات والمشمومات والمرئيات، ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي ، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحاً موجباً للعقاب مع قبحه في نفسه ؛ بل هو في غاية القبح ، والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل ، فالسجود للشيطان والأوثان ، والكذب والزنا ، والظلم والفواحش ، كلها قبيحة في ذاتها ، والعقاب عليها مشروط بالشرع "[4].

---

1 (?) الرد على المنطقيين ، ابن تيمية ، ص : 421 .
2 (?) انظر: مفتاح دار السعادة، ابن القيم (2/450 – 552).
3 (?) انظر : القضاء والقدر ، المحمود ، ص : 248 ، 257 .
4 (?) مدارج السالكين ، ابن القيم (1/422) .

الباب الرابع

أدلة الجبرية ، وموقفهم من أدلة المخالفين

وفيه فصلان :

الفصل الأول : أدلة الجبرية عرض ورد.

الفصل الثاني: موقف الجبرية من أدلة المخالفين.

الفصل الأول

أدلة الجبرية عرض ورد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: استدلالهم بالأدلة النقلية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استدلالهم بالآيات القرآنية والرد عليهم.

المطلب الثاني: استدلالهم بالأحاديث النبوية والرد عليهم.

المبحث الثاني: استدلالاهم بالأدلة العقلية والرد عليهم.

المطلب الأول
استدلالهم بالآيات القرآنية والرد عليهم

بعد عرض معتقد الجبرية في بعض مسائل القدر، انتقل إلى الأدلة التي استدلوا بها على رأيهم الذي ذهبوا إليه أو استُدِل لهم بها ومن ثم المناقشة، وقبل البدء في ذلك أنبه على أمرين في غاية الأهمية:

1- أن هذه الفرقة ليس لها رسائل وكتب يتضح من خلالها رأيها واستدلالها على ما تذهب إليه، وإنما الذي وجد أقوال لهم منتشرة غير مجموعة في كتب أصحاب الفرق والمقالات ومن صنَّفوا في العقائد، وبجانب ذكرهم لرأي هذه الفرقة تشير بعض الكتب إلى شيء من الأدلة، فعلى هذا فإن غالب ما يذكر من أدلتهم إنما هو اجتهاد من بعض الأئمة من باب ما يستدل لهم، وليس من باب أن ما ذكره هو دليل لهم.

2- أن من الصعوبة استقصاء كل دليل يصلح لهم، فهم يستدلون بكل آية في القرآن الكريم تشير إلى مذهبهم أو تؤيده، فعلى هذا سأقتصر على ذكر بعض الأدلة ومن ثم أناقشها، فيكون في ذكر البعض مع مناقشته ما يُغني عن الأدلة الباقية ومناقشتها.

استدل المجبرة على قولهم: إن العبد مجبور على فعله، فلا إرادة له، ولا مشيئة، ولا اختيار، ولا قدرة، بأصناف من الأدلة القرآنية ، وهي كما يلي:

الصنف الأول: الآيات التي تثبت أن الله خالق كل شيء، وأنه لا خالق غيره.

الصنف الثاني: الآيات التي تثبت المشيئة لله وحده، وأنه لا مشيئة للإنسان إلا تحت مشيئة الله.

الصنف الثالث: الآيات التي تنفي عن العبد الفعل وتثبته لله.

الصنف الرابع: الآيات التي تنفي – في ظاهرها – عن العبد أنه يملك الهداية والإضلال، وأن الله هو الذي يفعل ذلك.

الصنف الخامس: الآيات التي تدل على أن الله ختم على القلوب فلا يصل إليها الإيمان[1].

وبعد هذا كله أعملوا عقولهم في فهمها وتفسيرها بالرد أو التأويل كما هو شأن أهل الضلال في اتباع المتشابه وأخذهم ببعض الكتاب وضربه بالبعض الآخر ، فنعوذ بالله من الزيغ والضلال.

وهذا أوان بيان أصناف الأدلة القرآنية التي استدلوا بها ، فمن ذلك :

الصنف الأول: الآيات التي تثبت أن الله خالق كل شيء ، وأنه لا خالق غيره :

مثل قوله تعالى: [illegible][2].

وقوله تعالى: [illegible][3].

وقوله تعالى: [illegible][4].

وقوله تعالى: [illegible][5].

وقوله تعالى : [illegible][6].

فاسـتدلت الجبرية بهـذه الآيـات وغيرها على أن الله خـالق كل شـيء ومن ذلك أفعـال العبـاد، وبنـاء عليه قـالوا : إن العبد لا إرادة له ، ولا قدرة ، فهو مجبور غير مختار .

---

[1] (?) انظر: الاعتقاد ، البيهقي، ص: 146 ، 147؛ شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ص: 379، 386 ؛ الرد على المجبرة، القاسم بن إبراهيم الرسي (1/143 – 156) ضمن رسائل العدل والتوحيد ؛ مجموع الفتاوى (8/17، 18)، شفاء العليل، ابن القيم، ص: 217؛ القضاء والقدر، المحمود، ص: 328-331؛ مذاهب الإسلاميين، عبد الرحمن بدوي (1/98).

[2] (?) سورة الأنعام: 102.

[3] (?) سورة الرعد: 16.

[4] (?) سورة الزمر: 62.

[5] (?) سورة غافر: 62.

[6] (?) سورة فاطر: 3.

واستنتجوا هذا الفهم من مقدمتين وضعوهما :
الأولى : أن عمل العبد شيء .
الثانية: الله خالق كل شيء.
والنتيجة: أن عمل العبد مخلوق لله تعالى، وعلى هذا فلا فعل له.
وحجتهم عموم هذه الآيات.

يقول الرازي – وهو يسوق حجج الجبرية -: "الحجة الأولى: في بيان أن الله تعالى خالق لأعمال العباد ، نقول: عمل العبد شيء ، وكل شيء فهو مخلوق لله، لقوله تعالى:
[illegible]، ينتج عنه أن عمل العبد مخلوق لله تعالى"[1].

واحتجوا أيضاً بدليل عقلي قاطع – عندهم – قالوا : إنه يساعد على صحة ظاهر هذه الآيات وتقريره: أن الفعل موقوف على الداعي، وخالق الداعي هو الله، ومجموع القدرة مع الداعي يوجب الفعل، وذلك يقتضي كونه تعالى خالقاً لأفعال العباد[2].

المناقشة: صحيح أن هذه الآيات دلت على أن الله خالق كل شيء فدلالتها حق لا ريب فيه، ولكننا نقول لهم: من أين فهمتم أن العبد مجبور على فعله وأنه غير قادر ولا مريد ؟
بل غاية ما فيها إثبات الخلق لله وحده ، وأنه لا خالق غيره ، فليس فيها دليل على نفي كون العبد قادراً مريداً ، ففعل العبد بمشيئته وقدرته لا ينافي خلق الله تعالى لفعله.

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "فكل دليل صحيح للجبرية إنما يدل على إثبات قدرة الرب تعالى ومشيئته، وأنه لا خالق غيره، وأنه على كل شيء قدير، ولا يستثنى من هذا العموم فرد واحد من أفراد الممكنات، وهذا حق، ولكن ليس معهم دليل صحيح ينفي

---
1 (?) القضاء والقدر ، الرازي ، ص : 118.
2 (?) انظر : التفسير الكبير ، الرازي (5/95).

أن يكون العبد قادراً مريداً فاعلاً بمشيئته وقدرته، وأنه هو الفاعل حقيقة، وأفعاله قائمة به، وأنها فعل له لا لله، وأنها قائمة به لا بالله"[1].

الصنف الثاني: الآيات التي تثبت المشيئة لله وحده، وأنه لا مشيئة للإنسان إلا تحت مشيئة الله:

مثل قوله تعـالى: [illegible][2].

وقوله تعالى: [illegible][3].

وقوله تعالى: [illegible][4].

وقوله تعالى: [illegible][5].

وقوله تعالى : [illegible][6].

فاستدلوا بهذه الآيات وما شابهها على أن الله هو الذي يشاء ويريد، وأن العبد مسلوبة عنه الإرادة والمشيئة ، فلا إرادة له ولا مشيئة فيكون مجبوراً على فعله[7].

المناقشة : إن هذه الآيات دلت على ثبوت المشيئة لله ، وهذا حق لا ريب فيه، ولكن هناك آيات أخرى دلت على ثبوت المشيئة كذلك للعبد ، وأن مشيئته داخله تحت مشيئة الله.

---

1 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1/199) .

2 (?) سورة الأنعام : 39 .

3 (?) سورة القصص : 68.

4 (?) سورة المدثر : 31.

5 (?) سورة الإنسان : 30.

6 (?) سورة التكوير : 29.

7 (?) انظر : مقالات الإسلاميين، الأشعري ، ص : 279 ؛ الفرق بين الفرق ، البغدادي ؛ ص : 158 ؛ الفصل ، ابن حزم (2/54) ؛ الملل والنحل ، الشهرستاني (1/97) .

كقوله تعالى: [illegible][1]، وقوله تعالى: [illegible][2].

وقوله تعالى: [illegible] [3].

فلا دلالة في الآيات التي تثبت المشيئة لله على نفيها عن العبد، كما أنه لا يفهم من ذلك استقلاله بها، وإنما الحق الذي دلت عليه إثبات مشيئة للعباد وأنها داخله تحت مشيئة الله، فمشيئتهم تبع لمشيئة الله، وهذا هو الذي دلت عليه النصوص[4].

الصنف الثالث: الآيات التي تنفي عن العبد الفعل وتثبته لله:

مثل قوله تعالى: [illegible][5]، وقوله تعالى: [illegible] [6]، وقوله تعالى: [illegible][7]، وقوله تعالى: [illegible] [8]، إلى غير ذلك من الآيات.

قالت الجبرية: إن الإنسان لا فعل له ، والفاعل حقيقة هو الله وحده، وعن نسبة الأعمال إلى العبد قالوا : إنما هي على سبيل المجاز[9].

---

1 (?) سورة الكهف : 29.

2 (?) سورة الفرقان : 57.

3 (?) سورة المدثر : 37.

4 (?) انظر: مجموع الفتاوى (8/488 ، 489) ؛ القضاء والقدر ، المحمود ، ص : 348 .

5 (?) سورة النساء : 78.

6 (?) سورة الأعراف : 168.

7 (?) سورة التوبة : 50.

8 (?) سورة الأنفال : 17.

9 (?) انظر: التنبيه والرد، الملطي ص: 96؛ الملل والنحل، البغدادي، ص: 145 ؛ الحور العين، الحميري، ص: 309؛ الاعتقادات ، الرازي ، ص : 89 ؛ التفسير الكبير له (4/145-149 ، 5/466) ، القضاء والقدر له ، ص: 160-165؛ البرهان، السكسكي ، ص : 34 ؛ التعريفات ، الجرجاني ، ص : 143 ؛ الخطط ، المقريزي (1/351)؛ الفوائد المجتمعة ، اليازجي ، ص:30.

ولمناقشتهم نجيب عن المراد بالحسنة والسيئة في آية سورة النساء[1]، فإن المفسرين من السلف مجمعون على أنه لا يراد بها أفعال العباد الاختيارية ، وإنما هي النعم والمصائب[2].

قـــال شـــيخ الإســـلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وقد قـــال تعالى: [illegible][3].

وبعض الناس يظن أن المراد هنا بالحسنات والسـيئات الطاعـات والمعاصـي؛ فيتنـازعون، هـذا يقـول: قل كل من عند الله، وهذا يقول: الحسنة من الله، والسيئة من نفسك، وكلاهما أخطأ في فهم الآية ، فـــإن المـــراد هنا بالحســـنات والســــــيئات ، النعم والمصـــــــائب، كما في قولـــــــه: [illegible][4]، أي امتحناهم واختبرناهم بالسراء والضراء"[5].

وقد خطّأ ابن القيم – رحمه الله – في معرض رده على الجبرية فهمهم آية النساء وقبحه ووهمهم حيث كان منشأ غلطهم ظنهم أن الحسنات والسيئات فيها المراد به الطاعات والمعاصي والتي هي من فعل العبد الاختياري فبيّن – رحمه الله – المراد فقال : "وإنما المراد بها النعم والمصائب"[6].

---

[1] (?) نقل ابن الجوزي في زاد المسير (2/138 ، 139) عن أبي العالية تفسير الحسنة والسيئة بالطاعة والمعصية ؛ مع أنه قد روي عنه تفسيرهما بما يوافق تفسير السلف الصالح ، والصحيح تفسيره الذي وافق فيه السلف ، فإن تفسيره الأول لم يذكر له ابن الجوزي إسناداً ، ثم إن قصر تفسيرهما على معنى الطاعة والمعصية فقط ليس هو المراد قطعاً ، وقد يقال: إن المعنيين جميعاً مرادان.
انظر تفصيل ذلك في : شفاء العليل ، ابن القيم (2/464) .

[2] (?) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (2/515 ، 517) ؛ القضاء والقدر ، ابن تيمية ، ص : 117 ، 118.

[3] (?) سورة النساء : 78.

[4] (?) سورة الأعراف : 168.

[5] (?) مجموع الفتاوى (8/239).

[6] (?) شفاء العليل ، ابن القيم (2/461).

وبيّن – رحمه الله – في موضع آخر أنه لا حجة لهم فيها من أوجه ثلاثة :

"أحدها : أنه قال : (ما أصابك) ، ولم يقل: (ما أصبت).

الثاني: أن المراد بالحسنة والسيئة النعمة والمصيبة.

الثالث: أنه قال: [illegible] فالإنسان هو فاعل السـيئات ويسـتحق عليه العقـاب، والله هو المنعم عليه بالحسـنات عملاً وجـزاء ، والعـادل فيه بالسـيئات قضـاء وجـزاء، ولو كـان العمل الصـالح من نفس العبد كما كـان السيء من نفسـه، لكـان الأمـران كلاهما من نفسـه، والله سبحانه قد فرّق بين النوعين"[1].

فليس في نفي الفعل عن العبد وإثباته لله كما هو ظاهر الآية دليل على أنه لا فعل له – كما يقوله هؤلاء -، وإنما العبد هو المباشر لفعله حقيقة ، والله خالق فعله حقيقة[2].

فاستدلالهم على مذهبهم بقوله تعالى: [illegible] من أبطل الباطل ، بل إنها من أوضح الأدلة الـتي تـدل على ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: [illegible] فإنها خطاب لهم في وقعة بدر ، حيث أنزل الله ملائكته فقتلوا أعداءه، فلم ينفرد المسلمون بقتلهم بل قتلتهم الملائكة ، وأما رمية النبي فإنها الحذف والإلقاء من مقدوره، وأما إيصال ما رمى به إلى وجوه العدو مع البعد وإيصال ذلك إلى وجوه جميعهم فلم يكن من فعله ولكنه فعل الله وحده ، فالرمي يراد به الحذف والإيصال، فأثبت له الحذف بقوله: إذ رميت، ونفى عنه الإيصال بقوله: وما رميت[3].

قال ابن القيم – رحمه الله - : " اعتقد جماعة أن المراد بالآية : سلب فعل الرسول عنه، وإضافته إلى الرب تعالى ، وجعلوا ذلك أصلاً في الجبر ، وإبطال نسبة

---

1 (?) المصدر السابق (2/473).

2 (?) انظر : الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (3/150) ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (2/650) .

3 (?) انظر : شفاء العليل ، ابن القيم (1/217) ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (2/642) .

الأفعال إلى العباد، وتحقيق نسبتها إلى الرب وحده، وهذا غلط منهم في فهم القرآن ، فلو صح ذلك لوجب طرده في جميع الأعمال؛ فيقال: ما صليت إذ صليت ، وما صمت إذ صمت ، وما ضحيت إذ ضحيت، ولا فعلت كل فعل إذ فعلته، ولكن الله فعل ذلك ، فإن طردوا ذلك لزمهم في جميع أفعال العباد – طاعتهم ومعصيتهم – إذ لا فرق ، فإن خصوه بالرسول ﷺ وحده وأفعاله جميعها ، أو رميه وحده تناقضوا ، فهؤلاء لم يوفقوا لفهم ما أريد بالآية.

وبعد، فهذه الآية نزلت في شأن رميه ﷺ المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء؛ فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته؛ ومعلوم أن تلك الرمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ، فكان منه ﷺ مبدأ الرمي؛ وهو الحذف، ومن الله سبحانه وتعالى نهايته؛ وهو الإيصال فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا قوله في الآية نفسها: [illegible]، ثم قال: [illegible]، فأخبره أنه وحده هو الذي تفرد بقتلهم، ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تفرد بإيصال الحصى إلى أعينهم؛ ولم يكن ذلك من رسوله، ولكن وجه الإشارة بالآية أنه سبحانه أقام أسباباً ظاهرة، كدفع المشركين، وتولي دفعهم، وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس؛ فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافاً إليه وبه، وهو خير الناصرين"[1] .

فهذه الآية حجة عليهم؛ وليست لهم.

الصنف الرابع: الآيات التي تنفي – في ظاهرها – عن العبد أنه يملك الهداية والإضلال:

مثل قوله تعالى: [illegible][2]، وقوله تعالى: [illegible][3]، وقوله تعالى: [illegible]

---

[1] (?) مدارج السالكين ، ابن القيم (4/403 ، 404) ؛ وانظر : مجموع الفتاوى (2/331 ، 332 ، 15/40) ؛ شفاء العليل ، ابن القيم (1/217) ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (2/642) .

[2] (?) سورة الأنعام : 39.

[3] (?) سورة الكهف : 17 .

[illegible] .[1]

وقوله تعالى: [illegible] .[2]

استدل الجبرية بهذه الآيات وغيرها على أن الله تعالى هو الذي يفعل الهداية والإضلال، ومع ذلك فقد أمر عباده بالهداية وحال بينهم وبينها ابتداء من غير ذنب ولا سبب منهم، فكان العباد عندهم مسلوبي الإرادة والاختيار، معللين ذلك بأن الهداية والإضلال بيد الله وحده، والعباد ليس لهم من ذلك إلا مجرد التسمية فقط[3].

المناقشة : إن هذه الآيات التي احتج بها هؤلاء المجبرة دلت على ما سبق به علم الله فيمن يصير إلى السعادة أو إلى الشقاوة من عباده ، والمعنى أن الله قد أضل من علم في سابق علمه أنه من أهل الضلال ، وهدى من علم في سابق علمه أنه من أهل الهداية[4] .

" والله سبحانه أعطى العبد مشيئة وقدرة وإرادة تصلح لهذا ولهذا ، ثم أمد أهل الفضل بأمور وجودية زائدة على ذلك المشترك ، أوجب لهم الهداية والإيمان ، وأمسك ذلك الإمداد عمن علم أنه لا يصلح له ولا يليق به ، فانصرفت قوى إرادته ومشيئته إلى ضده ، اختياراً منه وإرادة ومحبة ، لا كرهاً واضطراراً "[5] .

وقد ذكر ابن القيم – رحمه الله – أن إضلال الله للعبد ناشئ عن علمه السابق فيه أنه لا يصلح للهدى ولا يليق به، وأن محله غير قابل له ، فالله أعلم حيث يضع هداه وتوفيقه كما هو أعلم حيث يجعل رسالته.

فكما أنه ليس كل محل أهلاً لتحمل الرسالة عنه وأدائها إلى الخلق فليس كل محل أهلاً لقبولها والتصديق بها[6] .

فليس في هذه الآيات دليل على قول الجبرية.

---

1 (?) سورة الزمر : 36 ، 37.

2 (?) سورة النحل : 36.

3 (?) انظر : التفسير الكبير ، الرازي (4/530 ، 531 ، 5/406 ، 407) ؛ شفاء العليل ، ابن القيم (1/270).

4 (?) انظر : شفاء العليل، ابن القيم (1/137).

5 (?) المصدر السابق (2/471).

6 (?) انظر : المصدر السابق (1/139).

والذي دلت عليه النصوص في مسألة الهدى والضلال: أن الله يهـدي من يشـاء بفضـله وكرمـه، ويضل من يشـاء بعدله وحكمتـه، وأنه من يهد الله فلا مضل لـه، ومن يضـلل فلا هادي له، وذلك بيد الله لا بيد العبد ، والعبد هو الضال أو المهتـدي، فالهداية والإضـلال فعله الله وقـدّره، والاهتـداء والضلال فعله العبد وكسبه، والله تعالى هاد حقيقـة، والعبد مهتد حقيقـة، ولهـذا أضـاف تعـالى كلاً من الفعلين إلى من قام به، فقال عز وجل: [illegible][1]، فأضاف الهداية إلى الله حقيقة، وأضـاف الاهتـداء إلى العبد حقيقـة، وكما أن الهـادي تعـالى ليس هو عين المهتـدي، فكذلك ليست الهداية هي عين الاهتداء[2].

[1] (?) سورة الأعراف : 178.

[2] (?) انظر قول أهل السنة في مسألة الهدى والضلال في : مجموع الفتاوى (18/171-177) ؛ شفاء العليل، ابن القيم (1/229)؛ بدائع الفوائد ، ابن القيم (2/38) ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (1/137).

الصنف الخامس: الآيات التي تدل على أن الله تعالى ختم على القلوب فلا يصل إليها الإيمان:

مثل قوله تعالى: [illegible][1].

وقوله تعالى: [illegible][2].

وقوله تعالى: [illegible][3].

وقوله تعالى: [illegible][4]، [5].

فاستدلوا بهذه الآيات وما شابهها على أن الله تعالى وحــده هو الـــذي يختم ويطبع على القلـــوب، فلـــذلك منعهم من الإيمـان وحـال بينهم وبينه فلا يصل إليهم ، ومن هنا قـالوا : إن العبد مجبر على فعله، لا إرادة له، ولا اختيار[6].

المناقشة : إن الآيات التي استدلوا بها على ما ذهبوا إليه ليست دليلاً لهم ، ويتضح ذلك من معناها الذي هو أن الله فعل ذلك بهؤلاء الكفار عقوبة منه لهم في الدنيا بسبب كفرهم وإعراضهم عن الحق بعد أن عرفوه ، والله سبحانه لم يفعل الختم والطبع بعبده من أول وهلة حين أمره بالإيمان وبيّنه له "وإنما فعله بعد تكرار الدعوة منه سبحانه، والتأكيد في البيان والإرشاد، وتكرر الإعراض منهم، والمبالغة في الكفر والعناد، فحينئذ يطبع على قلوبهم ويختم عليها فلا تقبل الهدى بعد ذلك... وهو سبحانه قد يعاقب بالضلال عن الحق عقوبة دائمة مستمرة، وقد

---

1 (?) سورة البقرة : 6 ، 7 .

2 (?) سورة النساء : 155 .

3 (?) سورة الأعراف : 101 .

4 (?) سورة الجاثية : 23 .

5 (?) الختم هو الطبع ، ومعناه : الاستيثاق من الشيء حتى لا يخرج منه داخل فيه ، ولا يدخل فيه خارج عنه.
انظر : الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي (1/185،186) ؛ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (1/6).

6 (?) انظر : التفسير الكبير ، الرازي (5/408) ؛ شفاء العليل ، ابن القيم (1/277) .

يعاقب به إلى وقت، ثم يعافي عبده ويهديه، كما يعاقب بالعذاب كذلك"[1].

قال ابن القيم – رحمه الله - : " ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يمتنع مع الطبع والختم والقفل حصول الإيمان ، بأن يفك الذي ختم على القلب ، وطبع عليه ، وضرب عليه القفل ذلك الختم والطابع والقفل ، ويهديه بعد ضلالته ، ويعلمه بعد جهله ، ويرشده بعد غيّه ، ويفتح قفل قلبه ، بمفاتيح توفيقه التي هي بيده ، حتى لو كتب على جبينه الشقاوة والكفر، لم يمتنع أن يمحوها، ويكتب عليه السعادة والإيمان .

وقرأ قـارئ عند عمر بن الخطـاب – رضي الله عنـه- [illegible][2] ، وعنده شاب فقال: "اللهم عليها أقفالها، ومفاتيحها بيدك، لا يفتحها سواك ، فعرفها له عمر وزادته عنده خيراً".

وكان عمر – رضي الله عنه – يقول في دعائه : " اللهم إن كنت كتبتني شقياً فامحني واكتبني سعيداً، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت " فالرب تعالى فعال لما يريد ، لا حجر عليه..

لو تعرض العبد لفك ذلك الختم والطابع ، وفتح ذلك القفل ، لفتحه من بيده مفاتيح كل شيء"[3].

---

1 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1/291) .

2 (?) سورة محمد : 24.

3 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1/288 ، 289) .

المطلب الثاني
استدلالهم بالأحاديث النبوية والرد عليهم

كما كان للجبرية أدلة من الكتاب اعتمدوا عليها في قولهم بالجبر ، فلهم أيضاً أدلة من السنة استندوا إليها في تأييد مقالتهم هذه.

وسأذكر بعضاً من الأحاديث التي قد يحتج بها من يقول بالجبر، وقد سبق أن ما يذكر من أدلة إنما هو من باب الاستدلال لهم ، فمن ذلك:

1- ما رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – عن النبي قال: (احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا، خيّبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدّره الله علّي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى، فحج آدم موسى)[1].

فقالوا مستدلين بهذا الحديث : إن الإنسان مجبور على ما قدّره الله عليه في الأزل ، فلابد أن يسير على وفق ذلك ، وعليه فإن أقدار الله تفقد العبد حريته وقدرته على الاختيار ؛ فضلاً عن مباشرته الفعل [2] .

المناقشة : نقول لهم : إن احتجاج آدم عليه السلام بالقدر هنا إما أن يكون احتجاجاً به على المصيبة ، أو احتجاجاً على المعصية بعد أن تاب منها وتاب الله عليه ، وعلى كلا القولين فإنه لا حجة لهم في هذا الحديث على القول بالجبر .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله - : " الصواب في قصة آدم وموسى ، أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل ، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص ؛ ولهذا قال : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ لم يقل : لماذا خالفت الأمر؟ ولماذا عصيت ؟ والناس مأمورون عند المصائب

---

1 (?) أخرجه البخاري ، كتاب القدر ، باب تحاج آدم وموسى عند الله (8/226) واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم ، كتاب القدر ، باب حجاج آدم وموسى (4/2042) .

2 (?) انظر : القضاء والقدر ، الرازي ، ص : 187-191 .

التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر وشهود الربوبية" [1].

ويقول أيضاً – رحمه الله -: "فإن موسى لامه لأجل ما أصابه والذرية ، وآدم كان قد تاب من الذنب وغُفر له، والمصيبة كانت مقدرة ، فحج آدم موسى" [2].

2- ما رواه عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما – أن رسول الله قال: (إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء ثم قال رسول الله : اللهم مصرف القلوب صرّف قلوبنا على طاعتك)[3].

فقالوا محتجين بهذا الحديث: إن الإنسان لا يملك سلطاناً على قلبه، وأن الذي يوجهه ويصرفه إلى الأعمال هو الله، فقلب العبد بين أصبعين، الله يصرفه حيث يشاء، وعلى هذا فإن ما يفعله العبد مجبور عليه، لا مشيئة له، ولا إرادة، ولا اختيار[4].

قال الرازي – بعد أن أورد هذا الحديث -: "واعلم: أن هذا الذي بينه صاحب الشريعة صلوات الله عليه في هذا الخبر معلوم الصحة بالبراهين اليقينية العقلية، وذلك لأن أفعال الجوارح لا تصدر إلا عند الدواعي والصوارف في القلوب ، فرجحان الفعل موقوف على حصول داعية الفعل، ورجحان الترك موقوف على عدم حصول تلك الداعية ، لأن علة العدم: عدم العلة، فالقلب كالشيء الموصوف بين حصول تلك الداعية واللاحصول لها، فإن حصلت داعية الفعل، حصل الفعل، وإن لم تحصل تلك الداعية، لم يحصل ذلك الفعل ، فصاحب الشريعة عبر عن حصول هذه الداعية

---

1 (?) مجموع الفتاوى (8/319) .

2 (?) المصدر السابق (8/333)؛ وانظر: شفاء العليل، ابن القيم (1/93-95)؛ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (1/135-137)؛ رفع الشبهة والغرر، مرعي الحنبلي، ص: 162-167.

3 (?) سبق تخريجه، ص: 107.

4 (?) انظر : القضاء والقدر ، الرازي ، ص : 211 .

وعدم حصولها بالأصبعين ، لما ثبت أن حصول تلك الداعية ليس إلا بالله تعالى، وإلا لزم التسلسل"[1].

المناقشة: إن حديث تصريف الله لقلوب العباد التي هي بين أصبعين من أصابعه لا دلالة لكم فيه على ما تذهبون إليه ؛ من نفي القدرة والاختيار عن العبد ، وإنما غاية ما فيه إثبات خضوع قلوب العباد لله وتوجيهه لها حيث شاء على وفق ما سبق به علمه الأزلي، وكون القلوب خاضعة لله لا معارضة فيه لكون الإنسان يختار فيما يفعل ويترك.

3- ما رواه عمـــــران بن حصـــــين – رضي الله عنه – أن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله: أرأيت ما يعمل النـاس اليـوم، ويكـدحون فيـه، أشـيء قضي عليهم ومضى فيهم من قــدر قد ســبق ، أو فيما يُستقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم ؟ فقـــــال: (لا، بل شـــــيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل: [illegible][2] ،[3].

استدلت الجبرية بهذا الحديث على أن الإنسان مجبور على ما قدّره الله عليه في سابق علمه، فالعباد إنما خلقهم الله ليسيروا على وفق ما قدّره الله عليهم، فهم كالريشة في مهب الريح بلا إرادة ولا مشيئة ولا اختيار.

المناقشة: نقول لهم: لا شك أن الله قدر ما سبق من الأعمال، فأعمال العباد مقدرة معلومة له سبحانه؛ لكن فهمهم هذا لا يدل عليه الحديث، وإنما الذي دل عليه هو تقدير الله السابق للأعمال الذي لا يعني أن العبد لا يفعل بقدرة وإرادة واختيار، بل العبد يفعل بإرادته واختياره مع كون فعله مقدراً في الأزل.

---

[1] (?) المصدر السابق ، ص : 212 .

[2] (?) سورة الشمس : 7،8.

[3] (?) سبق تخريجه ، ص : 104.

4- ما رواه حذيفة بن اليمان – رضي الله عنهما – قال:
قال النبي ﷺ: (إن الله يصنع كل صانع وصنعته)[4].
استدلوا به على أن الله صانع كل شيء ومما صنعه فعل العبد ، فالعبد لا صنع له ، وإنما الصانع الله وحده، وبما أن الله هو الخالق وحده فليس للعبد إرادة ولا مشيئة ولا اختيار ، بل هو مجبور على أفعاله[2].

قال الرازي – عقب حديث حذيفة بن اليمان – رضي الله عنهما -: "وهذا نص صريح في المسألة"[3]. يقصد الجبر.

المناقشة: نقول لهم كما سبق، لا شك في دلالة هذا الحديث على أن الله خالق كل شيء بما في ذلك فعل العبد، لكن من أين أتوا بفهمهم من هذا الحديث أن العبد مجبور على فعله، وأنه مسلوب الإرادة والاختيار ؟ مع أن غاية ما فيه إثبات أن الخالق هو الله وحده ولا خالق غيره ، فمن أين لهم الدليل منه على نفي كون العبد قادراً مريداً مختاراً، بل إن فعل العبد بمشيئة وإرادة منه لا ينافي كون الله هو خالق فعله.

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "والفعل مضاف إلى الفاعل لأنه صدر منه ، ووقع بقدرته ومشيئته واختياره، وذلك لا يمنع إضافته بطريق العموم إلى من هو خالق كل شيء ، وهو على كل شيء قدير"[4].

ومن الأحاديث التي يحتج بها الجبرية أيضاً على مذهبهم ما يلي:

1- عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: (إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات ، بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد ، فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما

---

4 (?) سبق تخريجه ، ص : 108.
2 (?) انظر : القضاء والقدر ، الرازي ، ص : 200 .
3 (?) المصدر السابق ، ص : 201 ؛ وانظر : الإنصاف ، ابن الباقلاني ، ص: 203 .
4 (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1/421) .

يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها)[1].

2- عن علي بن أبي طـالب – رضي الله عنه – قـال: كـان رسول الله ﷺ ذات يـوم جالسـاً وفي يـده عـود ينكت به فرفع رأسه فقـــــال: (ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنـــار " قـــالوا : يا رســول الله فلم نعمل ؟ أفلا نتكل ؟ قـــال: "لا، اعملـــوا فكل ميسر لما خلق له " ثم قـرأ: [illegible] [2].

3- عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قال : جاء سراقة بن مالك بن جعشم قال: يا رسول الله بيّن لنا ديننا كأنا خلقنا الآن ، فيما العمل اليوم ؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: (لا ، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير) قال : ففيم العمل ؟ قال زهير: ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه، فسألت: ما قال؟ فقال:(اعملوا فكل ميسر)[3].

4- عن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء)[4].

والجواب عن احتجاجهم بها هو نفس الجواب عن احتجاجهم بما سبق[5].

---

1 (?) سبق تخريجه ، ص : 27 .

2 (?)سبق تخريجه ، ص : 13 .

3 (?) سبق تخريجه ، ص : 106.

4 (?) سبق تخريجه، ص :11.

5 (?) انظر في استدلالهم بالأحاديث : القضاء والقدر ، الرازي ، ص : 187-213.

المبحث الثاني
استدلالهم بالأدلة العقلية والرد عليهم

لقد خلق الله الإنسان وميّزه على غيره ، ومن أهم ما يميّزه ما وهبه الله إياه من العقل، ولقد جاء الثناء في النصوص الشرعية على أصحاب العقول وأولي الأبصار والتفكير والاتعاظ، بل إن العقل هو مناط التكليف فمتى ارتفع رفع القلم، فله مكانته ولهذا كان حفظه أحد الضروريات في هذا الدين؛ حتى يبقى الإنسان على استوائه.

ولكن بعض أهل البدع عظّموا هذا العقل وأدلته ، فرفعوهما فوق منزلتهما ، واغتروا بهما، ووثقوا بنتائجهما ، فسلموا لهما تسليماً مطلقاً ؛ لا يقبلون بعد الاستدلال بهما أي نقاش أو تمحيص ، فأدى ذلك إلى انحرافهم وضلالهم ، ومنهم من ألغى قيمة العقل ووظيفته.

في حين أن السلف الصالح – رحمهم الله – وضعوا العقل في منزلته الطبيعية ، واستعملوا الدلائل العقلية ولم ينكروها بإطلاق وإنما أنكروا ما كان منها فاسداً يخالف الشرع ويُعلم فساده بالعقل ؛ مما يتذرع به المبتدعة لإبطال ما ثبت في النصوص الشرعية من مسائل أصول الدين بحجة أن معانيها تخالف ما يقطع به العقل ، فحكّموه على الشرع وجعلوه مهيمناً عليه ، فما وافق العقل قُبل ، وما خالفه رُد[1] .

والجبرية ممن انحرفت في باب القدر وضلت فيه بسبب شبه أنتجتها عقولهم ، فردوا لأجلها ما ثبت في النصوص الشرعية ، وحكّموا العقل على الشرع ، وانتهى بهم الأمر إلى الضلال والانحراف .

وسأعرض في هذا المبحث بعضاً من شبه القوم مع مناقشتهم [2] .

فمن شبههم:

---

1 (?) انظر : درء التعارض، ابن تيمية (1/29 ، 30 ، 191-193) ؛ مجموع الفتاوى (16/469 ، 470) .

2 (?) انظر : القضاء والقدر ، الرازي ، ص : 77-94 .

1- وهي الشبهة التي عليها اعتمادهم في القول بالجبر، ولا يـــرون لأهل الســـنة خلاصـــاً منها إلا بـــالتزام الجـــبر، فيقولون: إن العبد لو كان فاعلاً لفعله لكان محدثاً لـه، ولو كان محدثاً له لكـان خالقـاً لـه، وقـالوا: إن الشـرع والعقل ينفي هـــذا، واســـتدلوا بقـــول الله تعـــالى: [illegible][1].

فهم يرون أن القول بالجبر لازم لصحة التوحيد، وأنه لا يستقيم إلا به.

المناقشة: بل الأمر على عكس ما تقولون، فإن القول بالجبر مناف للتوحيد، ومنافاته له من أظهر الأمور، ذلك أن أصل عقد التوحيد وأساسه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والجبر ينافيهما، فإن الإله هو الذي تؤلهه القلوب وتصمد إليه وتحبه وتنيب إليه وتبذل الجهد في طاعته ومرضاته، وتؤثر محابّه ومراداته الدينية على محابّ العبد ومراداته.

وعلى قولكم: إن العبد لا قدرة له على هذا ، ولا أثر له فيه ولا هو فعله، وأمره بهذا أمر له بما لا يطيق، وأن الله أجبره، مع قولكم: إن الله لا يُحِب ولا يُحَب؛ ضاع التوحيد بين الجبر وإنكار محبته، حيث رفعتم معنى الإلهية بإنكاركم كون الله محبوباً، ورفعتم حقيقة العبودية بإنكاركم كون العبد فاعلاً وعابداً ومحباً، أفتزعمون أنكم بقولكم بالجبر تقرون التوحيد وقد قلعتم شجرته من أصلها.

ثم إن الشـــرع والعقل والحس دل على أن العبد فاعل لفعله يسـتحق عليه المـدح والـذم، كما قـال تعـالى: [illegible][2]، وقال تعالى: [illegible][3]، وقال تعالى: [illegible][4]، وقال تعالى:

---

1 (?) سورة فاطر : 3 .
2 (?) سورة الحجر : 92 ، 93 .
3 (?) سورة النمل : 90 .
4 (?) سورة السجدة : 17 .

[illegible]، وقال تعالى: [illegible] [2].

ومثل هذا كثير في القرآن وأكثر من أن يحصر.

وثبت عن النبي [illegible] أنه مرّ عليه حمار قد وسم في وجهه فقال: (لعن الله الذي وسمه)[3].

وقال عليه الصلاة والسلام: (اعملوا فكل ميسر)[4].

وقال أيضاً [illegible]: (كل يعمل لما خلق له، أو لما يسر له)[5].

يقـــول شـــيخ الإســـلام ابن تيمية – رحمه الله -: "من المســـتقر في فطر النـــاس أن من فعل العـــدل فهو عـادل، ومن فعل الظلم فهو ظـالم، ومن فعل الكـذب فهو كـــاذب ، فـــإذا لم يكن العبد فـــاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لـــزم أن يكـــون هو المتصف بالكـذب والظلم...والقـرآن مملـوء بـذكر إضـافة هـذه الأفعـال إلى العبـاد، كقوله تعـالى: [illegible]، وقوله: [illegible]، وقولـه: [illegible]، وقوله: [illegible]، وأمثال ذلك.

وأيضاً إن الشرع والعقل متفقان على أن العبد يُحمد ويُذم على فعله، ويكون حسنة له أو سيئة، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها"[6].

والحس يشهد بهذا كذلك.

ثم إن قولكم: لو كان فاعلاً لفعله لكان محدثاً له ، إن أردتم بكونه محدثاً صدور الفعل منه اتحد اللازم والملزوم وصار حقيقة قولكم: لو كان فاعلاً لكان فاعلاً.

---

1 (?) سورة الزمر : 70 .

2 (?) سورة فصلت : 40 .

3 (?) أخرجه مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن ضرب الحيوان في وجه ووسمه فيه (3/1673) .

4 (?) سبق تخريجه، ص: 13.

5 (?) سبق تخريجه، ص: 104.

6 (?) مجموع الفتاوى (8/119 ، 120، 459)؛ منهاج السنة، ابن تيمية (3/111 ، 112).

وإن أردتم بكونه محدثاً كونه خالقاً، سألناكم ما تعنون بكونه خالقاً ؟ هل تعنون به كونه فاعلاً، أو تعنون به أمراً آخر، فإن أردتم الأول كان اللازم فيه عين الملزوم، وإن أردتم أمراً آخر غير كونه فاعلاً فبينوه. فإن قلتم: نعني به كونه موجداً للفعل من العدم إلى الوجود.

قيل: هذا معنى كونه فاعلاً، فما الدليل على إحالة هذا المعنى، فسموه ما شئتم إحداثاً أو إيجاداً أو خلقاً، فليس الشأن في التسميات، وليس الممتنع إلا أن يكون مستقلاً بالإيجاد، وهذا غير لازم لكونه فاعلاً[1].

2- ويقولون مؤيدين لمقـالتهم إن الله هو الفاعل ولا فاعل غـيره : إن العبد لو كـان فـاعلاً لأفعاله لكـان على علم بتفاصــيل ما يفعل ، ذلك أن فعله يمكن أن يكــون أزيد مما فعله أو أنقص، ووقوعه على ذلك الوجه لابد فيه من شرط العلم بالتفاصيل ، وقالوا مثالاً على ذلك: أن النـــائم والســـكران ونحوهما قد يصـــدر منهما فعل ولا يشعران بكيفيته ولا قـدره، مع أننا نعلم علمـاً ضـرورياً من أنفسنا عدم علمنا بوجود أكثر حركاتنا وسكناتنا في أحوالنا كالمشي والقيام والقعود، فلما كـان ذلك كـذلك علمنا أن العبد مجبور على أفعاله غـير عـالم بتفاصـيلها [2].

وقالوا: إن النبي قال: (من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه) [3] . فأضاف هنا فعل العبد لله ولم يضفه إليه ، ولما لم يكن للعبد فعل حكم بعدم فطره .

المناقشة: إن قولكم هذا يحتاج إلى تفصيل حيث إنه مجمل ، فإن الأفعال التي تصدر عن العبد تنقسم إلى أقسام كثيرة ، بحسب القدرة منه والإرادة والعلم ، فقد يكون ملجأ إليها فلا يكون له فيها إرادة بوجه من

---

1 (?) انظر : شفاء العليل ، ابن القيم (1/411 ، 412 ، 439 – 441) .

2 (?) انظر : القضاء والقدر ، الرازي ، ص : 83 .

3 (?) أخرجه البخاري ، كتاب الصوم ، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً (3/71) ؛ وأخرجه مسلم ، كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر (2/809) واللفظ له.

الوجوه ، كمن أمسكت يده وضرب بها غيره، وقد يكون مكرهاً عليها ، كمن أكره على التكلم بكلام معين وهو لا يريد معناه ولا موجبه.

وأما احتجاجكم بفعل السكران ومثله المجنون فذاك قسم آخر بين الاضطرار والاختيار، والأفعال التي تصدر منهما تجري مجرى أفعال الحيوان والصبي غير المميز، وإضافتها إليهم لأنهم هم الذين يباشرونها ، وأما إضافتها إلى الله فلأنه الخالق.

واحتجاجكم بحركة النائم فإنها غير مكتسبة وإنما هي ضرورية له ، والفرق واضح بين حركته وحركة المستيقظ ، وعلى كل حال فالفعل الاختياري يستلزم الشعور بالفعل في الجملة ، وأما الشعور به على التفصيل من كل وجه فلا يلزمه[1] .

3- ويقولون أيضاً تأييداً لقولهم بأن العبد مجبـور لا فعل له : إنه لو كان يفعل لكان قاصداً لما يفعل ، وعللوا لذلك : بـــأن القصد لازم للفعل الاختيـــاري ، وحيث إن اللازم ممتنـــع، فكيف يقصد العبد الكفر والجهل والضـــلال ، والعاقل لا يريد هـــذه لنفسه ، وعليه فلا يكـــون العبد فاعلاً باختيار ، وإنما يفعل فعله وهو مجبور عليه .

المناقشة : إن من أعجب العجب أن تنـزهوا العبد عن فعل الكفر والظلم والجهل ، وتجعلوا الله تعالى يفعل ذلك ، والعجب أيضاً من قولكم : إن العاقل لا يريد لنفسه الكفر والجهل والضلال مع أنكم ترون كثيراً من الناس يقصد ذلك لنفسه على سبيل العناد والبغي والحسد ؛ وهو يعلم علم اليقين أن الحق والرشد في خلاف ما قصد ، ولكن طاعة داعي الهوى والغي والجهل ، ومخالفة داعي الرشد والهدى ، والآيات التي تبين اختيارهم الضلال والكفر عمداً على علم في كتاب الله كثيرة منها :

قوله تعالى: [illegible]

[1] (?) انظر : شفاء العليل، ابن القيم (1/429-434).

[illegible] [1].

وقوله تعالى: [illegible] [2].

وقوله تعـالى عن قـوم فرعـون: [illegible] [3].

وقوله سبحانه: [illegible] [4] . إلى غيرها من الآيات[5].

4- يقولــون: إن فعل العبد لا يحصل إلا إذا وجد ما يــدعو إليه عند القدرة عليه ، وهـذا الحصـول له إما أن يكـون واجباً أو غير واجب، فإن كان واجباً كـان الإنسـان على هــذا مجبــوراً، وإن لم يكن كــذلك فهو إما أن يتوقف حصول فعله على مرجح أو لا يتوقف، فـإن توقف كـان حصـول فعله عند حصـول المـرجح أيضـاً واجبـاً ويلـزم حينها الجـبر، أو لـزم أن يتوقف حصـول المـرجح على مــرجح آخر فيحصل التسلســل، ولا شك في اســتحالة هذا، فإن لم يتوقف على مرجح فـإن الفعل قد يقع وقد لا يقـع، أي يصـبح جـائز الوقـوع وجـائز العـدم، ووقوعه بدون مرجح يستلزم حصول الأثر بلا مؤثر وهذا محال.

قالوا: فإن قلت لنا: إن المرجح هو إرادة العبد، قالوا لك: إرادته حادثة ، وهي تحتاج إلى مرجح [6].

المناقشة: إن كلامكم هذا مشتمل على ألفاظ مجملة تحتمل حقاً وتحتمل باطلاً فماذا تعنون بقولكم: إن كان حصول الفعل عند القدرة والداعي واجباً كان فعل العبد اضطرارياً؟

---

1 (?) سورة الأعراف: 146.

2 (?) سورة فصلت: 17.

3 (?) سورة النمل: 13 ، 14.

4 (?) سورة العنكبوت: 38.

5 (?) انظر : شفاء العليل ، ابن القيم (1/434-436) .

6 (?) المطالب العالية في العلم الإلهي، الرازي (9/ 10- 17).

هل تعنون أن فعله كحركة المرتعش ومن رمي به من شاهق ، أو تعنون أن فعله يكون وقوعه لازماً بالقدرة والداعي إذا اجتمعا ؟

فإن أردتم الأول فإن العقل والفطرة والحس تكذب ذلك، لأن حركة من يرقى الجبل إلى علوه، ومن يرمى به من فوقه بينهما فرق واضح، وهو أيضاً ظاهر بين حركة المرتعش وحركة المجاهد، ومن سوّى بين الحركتين فقد خلع ربقة العقل والفطرة والشريعة من عنقه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمة الله - : " فإن كل عاقل يجد تفرقة بديهية بين قيام الإنسان وقعوده وصلاته وجهاده ، وزناه وسرقته ، وبين انتعاش المفلوج وانتفاض المحموم، ونعلم أن الأول قادر على الفعل مريد له مختار ، وأن الثاني غير قادر عليه ولا مريد له ولا مختار ، والمحكي عن جهم وشيعته "الجبرية" أنهم زعموا : أن جميع أفاعيل العباد قسم واحد ، وهو قول ظاهر الفساد "[1].

وإن أردتم الثاني وهو كون الفعل لازم الوجود عند وجود القدرة والداعي فهذا حق ، وعليه يكون حقيقة قولكم : إن كان لازم الوجود عند القدرة والداعي كان لازم الوجود، وهذا لا فائدة فيه مع أنه لا ينافي كون العبد مختاراً لفعله مريداً له قادراً عليه.

ولو كانت حجتكم هذه صحيحة للزم منها أن يكون الرب مضطراً على أفعاله مجبوراً عليها ، وهذا عين ما ذكرتم في مقدمة شبهتكم .

فإن الله يفعل بقدرته ومشيئته ، وما ذكرتموه من حصول الفعل عند القدرة والداعي وامتناعه عند عدمهما ثابت في حقه سبحانه.

فإن قلتم: إن الداعي من الله ، والداعي هو سبب الفعل ، والفعل واجب عند وجود الداعي، كان خالق

---

1 (?) مجموع الفتاوى (8/394)؛ وانظر: التبصير في الدين، الإسفراييني، ص: 107؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/56).

الفعل هو خالق الداعي، فلا يكون العبد فاعلاً إلا على سبيل المجاز.

قلنا : هذا حق في الجملة[1] ، فالداعي في العبد مخلوق لله وهو سبب الفعل ، وإضافة الفعل إلى الفاعل لصدوره منه ووقوعه بقدرته ومشيئته واختياره ، ولا يمنع ذلك من إضافته بطريق العموم إلى من هو خالق كل شيء ، وهو على كل شيء قدير[2].

5- ومن شــبههم قــولهم: إن العبد إذا صــدرت منه حركة معينة فإنها إما أن تكون مقدورة للرب وحــده، أو للعبد وحــده، أو للــرب وللعبــد، أو لا للــرب ولا للعبــد، وهــذا القسم الرابع لا شك في بطلانــه، وأما الأقســام الثلاثة الأخرى فقد قال بكل واحد منها طائفة.

وقولنا منها: هو أنها مقدورة للرب وحده، والقول الذي فارقتنا به القدرية ، وضاهت به المجوس أنها مقدورة للعبد وحده ، وعلى قولهم هذا لا يكون الله على كل شيء قدير، ويكون العبد المخلوق الضعيف قادراً على ما لم يقدر عليه خالقه وفاطره.

بقي كونها مقدورة للرب وللعبد فتلزم الشركة، وأن يقع المفعول بين فاعلين، والمقدور بين قادرين، والأثر بين مؤثرين[3] ، وذلك محال.

المناقشة: إن الناس افترقوا في هذا المقام فرقاً شتى، وطوائف متعددة ، والدليل يدل على أن قدرة الله شاملة لكل ممكن من الذوات والصفات والأفعال، وأنه لا شيء من الأشياء يخرج عن مقدوره.

ودل الدليل أيضاً على أن العبد فاعل لفعله بقدرته ومشيئته ، وأن فعله هذا حقيقة يُمدح ويُذم به في العقل والعرف والشرع ، وأما وقوع مفعول واحد بين فاعلين مستقلين، وأثر بين مؤثرين استقلالاً، أو وقوع حادث لا

---

1 (?) وليس مطلقاً.

2 (?) انظر: شفاء العليل، ابن القيم (1/414-422) ؛ منهاج السنة، ابن تيمية (3/239، 240).

3 (?) انظر في بيان فساد هذا التعبير : شفاء العليل ، ابن القيم (1/428 ، 429) .

محدث له، ورجحان راجح لا مرجح له فالدليل أيضاً دال على استحالة وقوعه وانتفاء حدوثه.
فإن الفعل يقع بقدرة الرب خلقاً وتكويناً، وبقدرة العبد سبباً ومباشرة ، فالله هو خالق الفعل ، والعبد هو الذي فعله وباشره ، وهذه القدرة الحادثة وأثرها وقعتا بقدرة الرب ومشيئته[1] .
وسبب ضلال الجبرية في هذا الباب هو تسويتهم بين المحبة والإرادة ، وبين الرضا والمشيئة، وعدم معرفتهم لنوعي الإرادة في كتاب الله تعالى.
فإنهم قد سوّوا بين الإرادة والمحبة والرضا ، وقالوا: إنها بمعنى واحد.
يقول ابن الباقلاني: "اعلم أنه لا فرق بين الإرادة والمشيئة، والاختيار ، والرضا، والمحبة... واعلم أن الاعتبار في ذلك كله بالمآل لا بالحال ، فمن رضي سبحانه عنه، لم يزل راضياً عنه لا يسخط عليه أبداً ، وإن كان في الحال عاصياً ، ومن سخط عليه فلا يزال ساخطاً عليه ولا يرضى عنه أبداً ، وإن كان في الحال مطيعاً"[2] .
بل إن غلاتهم يزعمون أن كل ما يقع في الوجود من كفر ومعاص فالله يحبه ويرضاه ، وما لم يقع من الطاعات وغيرها فالله لا يحبه ولا يرضاه[3] .
يقول الجويني: "ومن حققه من أئمتنا لم يكع[4] عن تهويل المعتزلة ، وقال المحبة بمعنى الإرادة ، وكذلك الرضى ، والرب تعالى يحب الكفر ويرضاه كفراً معاقباً عليه"[5] .
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وجهم ومن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله ومحبته ورضاه بمعنى واحد ، ثم قالت المعتزلة : وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان، فلا يشاؤه ، فقالوا: إنه يكون بلا مشيئة ، وقالت الجهمية : بل هو يشاء ذلك، فهو

---

1 (?) انظر : المصدر السابق (1/425-429) .
2 (?) الإنصاف ، ابن الباقلاني ، ص : 69 .
3 (?) انظر : مجموع الفتاوى (8/349 ، 350) .
4 (?) يكع : أي : يجبن . انظر : الصحاح ، الجوهري (3/1277) .
5 (?) الإرشاد ، الجويني ، ص : 239 .

يحبه ويرضاه ، وأبو الحسن وأكثر أصحابه وافقوا هؤلاء ؛ فذكر أبو المعالي الجويني : أن أبا الحسن أول من خالف السلف في هذه المسألة ولم يفرق بين المشيئة والمحبة والرضا"[1] .

ولا شك أن قولهم هذا مخالف للنصوص والإجماع المعلوم بالضرورة ولما عليه فطر العالمين التي لم تتغير بالتواطؤ والتواصي بالأقوال الباطلة. والصواب أن المشيئة والإرادة الكونية العامة لا تلازم بينها وبين الرضا والمحبة الدينية.

وقد دلت الأدلة من القرآن الكريم والسنة والعقل والفطرة على التفريق بين الإرادتين وعدم التلازم بينهما، فقد يريد الله شيئاً ولا يلزم من ذلك محبته له، ومثال ذلك: المعاصي، فإن الله وإن كان يريدها قدراً ، إلا أنه لا يحبها ولا يرضاها ، ولا يأمر بها بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها [2].

فمن القرآن الكريم :

قوله تعالى: [illegible][3].

فقد أخبر أنه لا يرضى بما يبيتونه من القول، المتضمن البهت، ورمي البرئ، وشهادة الزور، وبراءة الجاني، فإن الآية نزلت في قضية هذا شأنها ، مع أن ذلك كله بمشيئته[4].

---

1 (?) مجموع الفتاوى (8/474 ، 475)؛ وانظر : المصدر السابق (8/340 ، 341) ؛ الاستقامة، ابن تيمية (2/78)؛ منهاج السنة، ابن تيمية (3/181)؛ شفاء العليل، ابن القيم (2/764)؛ مدارج السالكين، ابن القيم (1/453).

2 (?) انظر : مجموع الفتاوى (8/479 ، 480) ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (1/79) .

3 (?) سورة النساء : 108 .

4 (?) انظر : مدارج السالكين ، ابن القيم (1/456 ، 457) .

وقوله تعالى: [illegible] .[5]

فـالكفر والشـكر واقعـان بمشـيئته وقـدره، وأحـدهما محبوب له مرضي، والآخر مبغوض له مسخوط[2].

ومن السنة المطهرة:

قوله ﷺ: (إن الله يحب أن تؤتى رخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته)[3].

فهذه محبة وكراهة لأمرين موجودين اجتمعا في المشيئة ، وافترقا في المحبة والكراهة[4].

وعن عائشة – رضي الله عنها – قالت : فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش، فالتمسته، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد ، وهما منصوبتان ، وهو يقول: (اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك)[5].

فتأمل ذكر استعاذته ﷺ بصفة الرضا من صفة السخط ، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة ، فالأول : للصفة ، والثاني : لأثرها المترتب عليها ، ثم ربط ذلك كله بذاته – سبحانه – وأن ذلك كله راجع إليه وحده لا إلى غيره .

فما أعوذ منه واقع بمشيئتك وإرادتك ، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتعافيه ، وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه ، فإعاذتي مما أكره وأحذر ، ومنعه أن يحل بي هو بمشيئتك أيضاً.

فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك ، فعياذي بك منك عياذي بحولك وقدرتك وعدلك وحكمتك ، فلا أستعيذ

---

5 (?) سورة الزمر : 7 .

2 (?) انظر : مدارج السالكين ، ابن القيم (1/456 ، 457) .

3 (?) أخرجه أحمد (2/108) واللفظ له ؛ والطبراني في الأوسط (6/236)؛ قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح وإسناد الطبراني حسن (مجمع الزوائد 3/383)؛ قال الألباني: صحيح (صحيح الجامع الصغير 1/277).

4 (?) انظر: مدارج السالكين ، ابن القيم (1/ 457 ، 458) .

5 (?) أخرجه مسلم ، كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود (1/352) .

بغيرك من غيرك ، ولا أستعيذ بغيرك من شيء هو صادر عن مشيئتك وقضائك ، بل أنت الذي تعيذني بمشيئتك مما هو كائن بمشيئتك ، فأعوذ بك منك[1].

وأما العقل: فإنه لا يمتنع في بداهة العقول أن يريد الإنسان شيئاً وهو لا يحبه كما في الدواء وغيره[2].

وقد فطر الله عباده على قولهم : هذا الفعل يحبه الله، وهذا يكرهه الله ويبغضه، وفلان يفعل ما لا يحبه الله ... والكل واقع بقدرة الله ومشيئته[3].

ولما لم يفرق الجبرية بين المشيئة والمحبة ضلوا وانحرفوا في القدر ، ولا يكشف هذه الغمة، ويبصر من هذه العماية إلا التفريق بين ما فرّق الله بينه ؛ وهو المشيئة والمحبة ، فإنهما ليسا واحداً ولا هما متلازمين .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وهذا التقسيم في الإرادة قد ذكره غير واحد من أهل السنة ، وذكروا أن المحبة والرضا ليست هي الإرادة الشاملة لكل المخلوقات، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة ومالك الشافعي وأحمد وغيرهم، كأبي بكر عبدالعزيز وغيره"[4].

إذا ظهر هذا الفرق ظهر أن الإرادة نوعان:

إرادة أن يخلق، وإرادة لما أمر به.

وهاتان الإرادتان هما: الكونية والشرعية.

فالأولى: الإرادة الكونية القدرية، وهي المشيئة الشاملة لجميع ما يقع في هذا الكون من خير وشر، وهذه الإرادة لا يخرج عن مرادها شيء؛ فالطاعات والمعاصي كلها بمشيئة

---

1 (?) انظر : مدارج السالكين ، ابن القيم (1/458 ، 459) ، ونقله عنه شارح الطحاوية بنصه (1/327) . وقال ابن القيم– رحمه الله –عن جمل هذا الحديث عقب كلامه السابق: " ولو استقصينا شرحها لقام منه سفر ضخم ، ولكن قد فتح لك الباب ، فإن دخلت رأيت ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر " أ.هـ . وقد عقد في شفاء العليل (2/743) بابا لما دل عليه هذا الحديث وما تضمنه من أسرار عظيمة ، وأطال فيه .

2 (?) انظر : منهاج السنة ، ابن تيمية (3/163) .

3 (?) انظر : مدارج السالكين ، ابن القيم (1/458) .

4 (?) منهاج السنة ، ابن تيمية (3/17 ، 18) .

الله وإرادته، وهي المذكورة في قول الناس: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

كقوله تعالى: [illegible] [1].

وقوله تعالى: [illegible] [2].

وقوله تعالى: [illegible] [3].

وقوله تعالى: [illegible] [4].

والأخرى: الإرادة الدينية الشرعية ، وهي متضمنة لمحبة الله ورضاه، وهي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل المعاصي والمحرمات : هذا يفعل ما لا يريده الله.

كقوله تعالى: [illegible] [5].

وقوله تعالى: [illegible] [6]، وقوله تعالى: [illegible] [7].

وقوله تعالى: [illegible] [8]، [9].

---

1 (?) سورة الأنعام : 125.

2 (?) سورة البقرة : 253.

3 (?) سورة هود : 34.

4 (?) سورة الرعد : 11.

5 (?) سورة البقرة : 185.

6 (?) سورة النساء : 26-28.

7 (?) سورة المائدة : 6 .

8 (?) سورة الأحزاب : 33 .

9 (?) انظر : رسالة مراتب الإرادة ، ضمن مجموع الفتاوى (8/188) ؛ مجموع الفتاوى (8/440 ، 441 ، 476، 477، 17/62-64) ؛ شفاء العليل ، ابن القيم (1/142) ؛ لوامع الأنوار ، السفاريني (1/338 ، 339) ؛ موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، المحمود (3/1318 ، 1319).

"والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل ، وبين إرادته من غيره أن يفعل ، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً ، فهذه الإرادة المتعلقة بفعله ، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً ، فهذه الإرادة لفعل الغير ، وكلا النوعين معقول للناس ، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر ؛ فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به ، وقد لا يريد ذلك ، وإن كان مريداً منه فعله"[1].

ويمكن تقسيم الأشياء باعتبار تعلق الإرادتين بها من عدمه إلى أربعة أقسام :

أحدها: ما تعلقت به الإرادتان ، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة، فهي مرادة ديناً وشرعاً؛ لأنها محبوبة مرضية، ومرادة كوناً وقدراً؛ لأنها وقعت.

الثاني: ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة، فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار فلم يأتوا به، فهي مرادة ديناً وشرعاً؛ لأنها من الأعمال الصالحة، وليست مرادة كوناً وقدراً؛ لأنها لم تقع.

الثالث: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط، وهو ما قدّره الله وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها، كالمباحات والمعاصي، فهي مرادة كوناً وقدراً؛ لأنها وقعت، وليست مرادة ديناً وشرعاً؛ لأن الله لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها.

الرابع: ما لم تتعلق به الإرادتان لا الكونية ولا الشرعية،وهومالم يكن ولم يقع من أنواع المعاصي[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا ذكر بعض الفروق بين الإرادتين، وهي:

1- الإرادة الكونية قد يحبها الله ويرضاها ، وقد لا يحبها ولا يرضاها، أما الشرعية فيحبها الله ويرضاها.

---

1 (?) شرح العقيدة الطحاوية (1/80، 81) .

2 (?) انظر : رسالة مراتب الإرادة ، ضمن مجموع الفتاوى (8/189) ؛ شفاء العليل ، ابن القيم (2/736) .

2- الإرادة الكونية قد تكون مقصودة لغيرها كخلق إبليس مثلاً، لتحصل بسببه محاب كثيرة، كالتوبة والاستغفار، أما الشرعية فهي مقصودة لذاتها، فالله أراد الطاعة وأحبها.
3- الإرادة الكونية لابد من وقوعها؛ فالله إذا شاء شيئاً وقع ولابد، أما الشرعية فقد تقع وقد لا تقع.
4- الإرادة الكونية متعلقة بربوبية الله وخلقه، أما الشرعية فمتعلقة بألوهيته وشرعه.
5- الإرادة الكونية أعم من جهة تعلقها بما لا يحبه الله ولا يرضاه من الكفر والمعاصي، وأخص من جهة أنها لا تتعلق بمثل إيمان الكافر، وطاعة الفاسق ، أما الشرعية فهي أعم من جهة تعلقها بكل مأمور به، واقعاً كان أو غير واقع، وأخص من جهة أن الواقع بالإرادة الكونية قد يكون غير مأمور به.
6- الإرادة الكونية يدخل فيها المؤمن والكافر، أما الشرعية فهي خاصة بالمؤمن دون الكافر، ذلك أن المؤمن إذا أدى الصلاة – مثلاً – جمع بين الإرادة الشرعية - من جهة كون الصلاة محبوبة لله مأموراً بها - وكونية من جهة أنها وقعت.

وأما كفر الكافر ومعصية العاصي فهي كونية لا شرعية ، لكونها وقعت مما يدل على أن الله شاءها لأنه لا يقع شيء إلا بمشيئته ، وكونها غير محبوبة ولا مرضية لله دليل على أنها كونية لا شرعية[1].

[1] (?) انظر : منهاج السنة ، ابن تيمية (3/180-183 ، 5/360 ، 413 ، 414 ، 7/72 ، 73)؛ شفاء العليل، ابن القيم (2/736) ؛ مدارج السالكين ، ابن القيم (1/456) ؛ موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، المحمود (3/1318، 1319).

الفصــل الثـانـي

موقف الجبرية من أدلة المخالفين

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقفهم من أدلة القدرية.

المبحث الثاني: موقفهم من أدلة أهل السنة والجماعة.

المبحث الأول

موقفهم من أدلة القدرية

لا يخفى أن مذهب القدرية في أفعال العباد مقابل لمذهب الجبرية ، فإذا كانت الجبرية تقول: إن العبد لا فعل له، وأن الفاعل هو الله وحده، فإن القدرية تقول باستقلالية فعل العبد ومشيئته، فعندهم أن العبد هو خالق فعل نفسه، ولا يوصف الرب على قولهم هذا بقدرة على مقدور العبد[1].

وقد حكى ابن القيم – رحمه الله – مقالة القدرية من أن الله قد أضاف الأعمال إلى العباد بأنواع الإضافة العامة والخاصة، وأن هذه الإضافة تمنع إضافتها إليه[2].

وقد استدلوا على قولهم هذا بأدلة نقلية وعقلية منها ما يلي:

أولاً: الأدلة النقلية:

1- الآيات التي تثبت المشيئة للعباد، وتعلق أفعالهم عليها:

مثل قوله تعالى: [illegible][3].

وقوله تعالى: [illegible][4].

وقوله تعالى: [illegible][5] .

وقوله تعالى: [illegible][6].

وغير ذلك من الآيات التي تثبت أن للعباد مشيئة بها يفعلون وبها يتركون.

قالت القدرية: دلت هذه الآيات على أن العباد هم الفاعلون لأفعالهم حقيقة، الموجودون لها، بدليل أن الله علّق المشيئة

---

1 (?) انظر : شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار ، ص : 323 ؛ المغني في أبواب العدل والتوحيد ، القاضي عبد الجبار (8/ 3) ؛ الفصل ، ابن حزم (3/41).

2 (?) انظر: شفاء العليل، ابن القيم (2/443).

3 (?) سورة الكهف: 29.

4 (?) سورة الفرقان: 57.

5 (?) سورة المدثر: 37.

6 (?) سورة التكوير: 28.

عليها، ولو كان الأمر بخلاف ذلك لما كان لتعليق المشيئة عليها أي فائدة.

وأجابت عليهم الجبرية بالآيات التي تثبت المشيئة لله وحده ، وأنه لا مشيئة للإنسان إلا تحت مشيئة الله[1].

كقوله تعالى: [illegible][2].

وقوله تعالى: [illegible][3].

وقوله تعالى: [illegible][4].

وغيرها من الآيات التي تثبت المشيئة لله وحده وتنفيها عن العبد.

2- الآيات التي تبين أن العباد هم الذين يفعلون ويتركون ويؤمنون ويكفرون، ويطيعون ويعصون:

كقوله تعالى: [illegible][5].

وقوله تعالى: [illegible][6] .

وقوله تعـالى: [illegible][7].

وقوله تعـالى: [illegible][8].

وقوله تعالى: [illegible][9].

---

1 (?) انظر : مقالات الإسلاميين، الأشعري ، ص : 279 ؛ الفرق بين الفرق ، البغدادي ؛ ص : 158 ؛ الفصل ، ابن حزم (2/54) ؛ الملل والنحل ، الشهرستاني (1/97) .

2 (?) سورة القصص : 68.

3 (?) سورة الإنسان : 30.

4 (?) سورة التكوير : 29.

5 (?) سورة هود : 36.

6 (?) سورة النحل : 91.

7 (?) سورة هود : 53.

8 (?) سورة يوسف : 37.

9 (?) سورة الزخرف : 54 .

وقوله تعالى: [illegible] ﴿[1].

وغيرها من الآيات التي لا تحصى كثرة.

قالوا: بيّنت هذه الآيات أن العباد هم الذين يفعلون ويتركون ، ويؤمنون ويكفرون، وهذا فيه دليل واضح وبين على أنها أفعال لهم حقيقة ، وأنهم هم الموجدون والمخترعون لها، بدليل أن الله عاتبهم على ترك الإيمان وفعل الكفر في آيات أخرى من القرآن الكريم.

وأجابت الجبرية بقولهم: إن إسناد الأفعال إلى العباد في هذه الآيات وغيرها لا حقيقة له، وإنما هو نسبة مجازية، يصححها قيام هذه الأفعال بهم، كقولنا: جرى الماء، وبرد، وسخن، ونحو ذلك [2].

3- الآيات التي اعترف فيها أنبياء الله بما فعلوه من الذنوب، وأضافوها إلى أنفسهم:

مثل قوله تعالى عن آدم عليه السلام: [illegible] ﴿[3].

وقوله تعالى عن موسى عليه السلام: [illegible] ﴿[4].

وقوله تعالى عن يونس عليه السلام: [illegible] ﴿[5].

وقوله تعـالى عن يعقـوب عليه السـلام: [illegible] ﴿[6].

وغيرها من الآيات التي تدل على إضافة ما يحصل من الذنوب إلى العباد أنفسهم.

قالوا: دلت هذه الآيات على أن العباد هم الفاعلون لأفعالهم والمخترعون لها، بدليل أن أنبياء الله – وهم

---

1 (?) سورة نوح : 21 .

2 (?) انظر : الفرق بين الفرق، البغدادي ، ص: 159؛ الفصل ، ابن حزم (2/77)؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/98) ؛ شفاء العليل، ابن القيم (1/98 ، 2/443).

3 (?) سورة الأعراف : 23 .

4 (?) سورة القصص : 16 .

5 (?) سورة الأنبياء : 87 .

6 (?) سورة يوسف : 83 .

أفضل الخلق عند الله وأعلمهم به سبحانه – أضافوا ما صدر عنهم من الذنوب إلى أنفسهم.
وأجابت الجبرية عليهم بأن إضافة الأفعال إلى العباد إضافة مجازية لا حقيقة لها.

ثانياً: الأدلة العقلية:

1- قالت القدرية: إن كل عاقل يعلم من نفسه أنه فاعل لما يصدر عنه من الأفعال التي تقع على وفق ما يقصد ويريد، وهذا دليل على أن العبد خالق لفعل نفسه وفاعل له.

يقول القاضي عبد الجبار[1]: "إن أفعال العباد من تصرفهم، وقيامهم ، وقعودهم ، حادثة من جهتهم ، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه"[2].

ويقول أيضاً: "... طريقة أخرى في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم ، وأنهم المحدثون لها، وتحريرها: هو أن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا ، ويجب انتفاؤها بحسب كراهتنا وصرفنا ، مع سلامة الأحوال، إما محققاً أو مقدراً ، فلولا أنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا، وإلا لما وجب ذلك فيها"[3].

وأجابت الجبرية : بأن كل عاقل يعلم من نفسه وقوع الفعل مقارناً لقدرته ، ولا يعلم من نفسه أنه واقع بقدرته ، والفرق بينهما ظاهر، ولو كان الأمر بخلاف هذا لما خالف فيه جمع عظيم من العقلاء يستحيل عليهم الإطباق على جحد الضروريات[4].

---

1 (?) هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبدالله الهمذاني الأسد آبادي ، ولد سنة 320هـ - على الأرجح - ، وتوفي سنة 415هـ ، كان أشعريا ثم انتقل إلى الاعتزال بعد اتصاله بأبي إسحاق بن عياش ، وبقي على هذا المذهب طيلة حياته ، عاصر بني بويه.
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ، الذهبي (17/244) ؛ الأعلام ، الزركلي (3/273 ، 274) .

2 (?) المغني ، القاضي عبد الجبار (8/ 3) ؛ وانظر : المصدر السابق (8/ 8- 16 ، 9/15- 24 ، 95) .

3 (?) شرح الأصول الخمسة ، القاضي عبدالجبار ، ص : 336 .

4 (?) انظر : شفاء العليل ، ابن القيم (2/457) .

2- وقالوا: إن الله خلق الإنسان مريداً ، وجعله على خلقة يريد بها ؛ فهو مريد بالقوة والقبول، وهو الذي يحدث الأفعال بنفسه ، وليست هي من إحداث الله فيه .
وأجابت الجبرية بقولهم: إن هذه الإرادة حادثة ولا بد لها من محدث ، فالمحدث لها إما أن يكون نفس الإنسان، أو مخلوق خارج عنها ، أو ربها وخالقها وفاطرها ، والقسمان الأولان محالان، فتعين الثالث؛ وهو أن الله هو المحدث لأفعال الإنسان ، والعبد لا إرادة له ولا اختيار في ذلك[1].

3- وقالوا أيضاً: لو كانت أفعالنا خلق لله، والعباد لا فعل لهم لم يصح أمره بها ونهيه عن بعضها، والإثابة على الحسن والجميل ، والذم والعقاب على القبيح ، فدل هذا على أن العباد هم الفاعلون لأفعالهم حقيقة ، والموجدون لها[2].

يقول القاضي عبد الجبار: "لو كان تعالى هو الخالق لفعلهم ، لوجب أن لا يستحقوا الذم على قبيحه، والمدح على حسنه؛ لأن استحقاق الذم والمدح على فعل الغير لا يصح"[3].

وأجابت الجبرية : بأن هذا غير صحيح ، وأنه لا يلزم من كون الله خالقاً لفعل العبد أن يبطل الثواب والعقاب ، فخلقه لفعل العبد شيء ، وأمره ونهيه وثوابه وعقابه شيء آخر، ولا يعني كونه يأمر وينهى أن يكون العبد هو الخالق لفعل نفسه ، كما أن الله سبحانه لا يسأل عما يفعل وهم يسئلون[4].

وبهذا العرض يتبين الموقف الذي اتخذته الجبرية من استدلالات القدرية على مذهبها، والملاحظ محاولتهم في أثناء الرد على القدرية إثبات مذهبهم في أن الله هو الفاعل وحده، وأن العبد لا فعل له.

---

1 (?) انظر : المصدر السابق (2/498) .

2 (?) انظر : نهاية الإقدام، الشهرستاني، ص: 82 - 84؛ التمهيد، ابن الباقلاني، ص: 341 ؛ الإنصاف ، ابن الباقلاني، ص: 155.

3 (?) المغني ، القاضي عبد الجبار (8/ 193) .

4 (?) وإن كان في جوابهم هذا موافقة لأهل السنة في الجملة .

والحق الذي لا مرية فيه أن كلاً من الطائفتين معها خطأ وصواب فيما ذهبت إليه، وأدلة كل من الطائفتين إنما تنهض على خطأ الطائفة الأخرى فلو ضمت كل طائفة ما معها من الحق إلى الحق الذي مع الأخرى لتبين لها المذهب الحق في هذه المسألة ، ولكن الواقع أن كل واحد من الطائفتين رأى نصف الحقيقة وأغمض عينه عن النصف الآخر.

ويمكن أن يرد على كل فريق بأدلة ما مع الآخر من الحق ، ويكون الصواب من مجموع ما مع الفريقين من الحق.

فالأدلة التي استدلت بها الجبرية والقدرية من كتاب الله في باب القدر هي بمجموعها وبالفهم الصحيح للآيات هي مجموع أدلة أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

فمذهب الجبرية فيه من الحق أن الله خالق كل شيء ، ولا يخرج شيء في الوجود عن قدرته ومشيئته.

وفيه من الباطل أن العبد ليس له قدرة، ولا مشيئة ، ولا اختيار ، ولا إرادة، وأن ما قام به من أفعال تنسب إليه على سبيل المجاز.

ومذهب القدرية فيه من الحق أن العبد له قدرة ، ومشيئة ، واختيار، وأن الأفعال التي يقوم بها تنسب إليه حقيقة.

وفيه من الباطل أن الله ليس قادراً على أفعال العباد، ولا خالقاً لها.

ويوضح هذا ويجليه ابن القيم – رحمه الله – حيث يقول: "وأرباب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب، وبعضهم أقرب إلى الصواب، وبعضهم إلى الخطأ، وأدلة كل منهم وحججه إنما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى، لا على إبطال ما أصابوا فيه، فكل دليل صحيح للجبرية إنما يدل على إثبات قدرة الرب تعالى ومشيئته، وأنه لا خالق غيره، وأنه على كل شيء قدير، ولا يستثنى من هذا العموم فرد واحد من أفراد الممكنات، وهذا حق، ولكن ليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون العبد قادراً مريداً فاعلاً بمشيئته وقدرته، وأنه هو الفاعل

حقيقة وأفعاله قائمة به، وأنها فعل له لا لله، وأنها قائمة به لا بالله.

وكل دليل صحيح يقيمه القدرية فإنما يدل على أن أفعال العباد فعل لهم ، قائم بهم، واقع بقدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم ، وأنهم مختارون لها غير مضطرين ولا مجبورين، وليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون الله سبحانه قادراً على أفعالهم، وهو الذي جعلهم فاعلين.

فأدلة الجبرية متظافرة صحيحة على من نفى قدرة الرب سبحانه على كل شيء من الأعيان والأفعال، ونفى عموم مشيئته وخلقه لكل موجود ، وأثبت في الوجود شيئاً بدون مشيئته وخلقه.

وأدلة القدرية متظافرة صحيحة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره وقال: إنه ليس بفاعل شيئاً، والله يعاقبه على ما لم يفعله، ولا له قدرة عليه، بل هو مضطر إليه، مجبور عليه.

وأهل السنة، وحزب الرسول، وعسكر الإيمان، لامع هؤلاء، ولامع هؤلاء ، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، ومع هؤلاء فيما أصابوا فيه، فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه، وهم برآء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض، والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه، ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره، ومعاداة أهله من هذا الوجه، فهم حكّام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق، ولا يردون حق طائفة من الطوائف ، ولا يقابلون بدعة ببدعة، ولا يردون باطلاً بباطل، ولا يحملهم شنئان قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم، بل يقولون فيهم الحق، ويحكمون في مقالاتهم بالعدل"[1] .

---

[1] (?) شفاء العليل ، ابن القيم (1/199-200) ؛ وانظر : المدارج ، ابن القيم (1/718) ؛ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (2/640) .

المبحث الثاني
موقفهم من أدلة أهل السنة والجماعة

هدى الله عز وجل أهل السنة والجماعة للقول الحق فيما اختلفت فيه الجبرية والقدرية في مسألة أفعال العباد ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فهم وسط بينهما، فيقولون: "إنها مخلوقة لله مفعولة له، وهي فعل للعبد قائمة به، وليست فعلاً لله قائمة به، بل مفعوله غير فعله، والرب تعالى لا يوصف بما هو مخلوق له، إنما يوصف بما هو قائم به"[1].

فالجبرية استدلت بالأدلة التي فيها إثبات قدرة الرب تعالى ومشيئته، وأنه لا خالق غيره، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

واستدلت القدرية بالأدلة التي فيها إثبات أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأنه مريد له مختار له حقيقة ، وأن إضافته إليه حق .

فجاء أهل السنة والجماعة وجمعوا بين أدلة الفريقين واستدلوا بها مجتمعة على مذهبهم، معتمدين على أن أدلة الحق لا تعارض بينها ، ولا يكذب بعضها بعضاً ، بل يصدق بعضها بعضاً ، وهذا هو الذي دل عليه القرآن والسنة وسائر الكتب المنزلة.

قال ابن أبي العز الحنفي – رحمه الله - : " فكل دليل صحيح يقيمه الجبري فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء ، وأنه على كل شيء قدير ، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار ، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش ، وهبوب الرياح ، وحركات الأشجار.

وكل دليل صحيح يقيمه القدري ، فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأنه مريد له مختار له حقيقة،

---

[1] (?) مجموع الفتاوى (8/468، 469)؛ وانظر: مجموع الفتاوى (5/528 – 555 ، 8/23، 24، 459 – 466، 12/140-148، 16/239 ، 372-374) ؛ منهاج السنة ، ابن تيمية (2/296-301) ؛ شفاء العليل، ابن القيم (1/130، 131 ، 2/449-453) ؛ شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (2/640 ، 641).

وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق ، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى، وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم. وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض ، والحق يصدق بعضه بعضاً"[1].

ومع وضوح رد أهل السنة على باطل الجبرية إلا أنهم تعرضوا له بأنواع من الرد إما لتمكن هذه الشبهات في قلوبهم، أو لأهواء في نفوسهم، أو تأولات حجبت أعينهم.

وفي هذا المبحث سأتعرض لموقف الجبرية من أدلة أهل السنة والجماعة التي استدلوا بها على بطلان مذهبهم.

فمما استدل به أهل السنة: الآيات والأحاديث التي فيها إثبات المشيئة للعبد، كقوله تعالى: [illegible][2].

وقوله تعالى: [illegible][3].

وقوله تعالى: [illegible][4].

وقوله تعالى: [illegible][5].

وقوله [illegible]: (لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان: ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان)[6]. وغير ذلك من الأحاديث.

---

1 (?) شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (2/640 ، 641) ؛ وانظر :شفاء العليل، ابن القيم (1/199،200).

2 (?) سورة الكهف : 29.

3 (?) سورة الفرقان : 57.

4 (?) سورة المدثر : 37.

5 (?) سورة الإنسان: 29.

6 (?) أخرجه أحمد (5/384، 394، 398) واللفظ له؛ وأبو داود، كتاب الأدب، باب لا يقال خبثت نفسي (2/713)؛ والطبراني في الكبير (8/324)؛ قال الألباني: صحيح (الجامع الصغير 1/1337).

ففي هذه الآيات والحديث دلالة على إثبات المشيئة للعبد ، وأنها داخلة تحت مشيئة الله ، فمشيئتهم تبع لمشيئة الله ، ولا دلالة في الآيات التي تثبت المشيئة لله وحده على نفيها عن العبد ولا أنه يستقل بها.

فالاقتصار في الاستدلال بالآيات التي تثبت المشيئة لله وحده دون الآيات التي تثبتها للعبد خطأ، وفيه كفر ببعض الكتاب.

يقــول شــيخ الإســلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وقوله تعالى: [illegible] لا يدل على أن العبد ليس بفاعل لفعله الاختيـاري، ولا أنه ليس بقـادر عليـه، ولا أنه ليس بمريد؛ بل يدل على أنه لا يشاؤه إلا أن يشاء الله، وهذه الآية رد على الطائفتين: المجبرة الجهميـة، والمعتزلة القدرية ، فإنه تعالى قال: [illegible] فأثبت للعبد مشيئة وفعلاً، ثم قال: [illegible] فبين أن مشيئة العبد معلقة بمشيئة الله ، والأولى رد على الجبريـــة، وهـــذه رد على القدريـــة، الذين يقولون: قد يشاء العبد ما لا يشاؤه الله، كما يقولون: إن الله يشاء ما لا يشاؤون"[1].

ورد الجبرية مجيبين على استدلال أهل السنة في إثباتهم المشيئة للعبد بقولهم: "هذه الآية[2] من أقوى الدلائل على صحة قولنا، وذلك لأن الآية صريحة في أن حصول الإيمان وحصول الكفر موقوف على حصول مشيئة الإيمان وحصول مشيئة الكفر، وصريح العقل أيضاً يدل له، فإن العقل الاختياري يمتنع حصوله بدون القصد إليه وبدون الاختيار له.

إذا عرفت هذا فنقول حصول ذلك القصد والاختيار إن كان بقصد آخر يتقدمه واختيار آخر يتقدمه لزمه أن يكون كل قصد واختيار مسبوقاً بقصد آخر إلى غير النهاية وهو محال، فوجب انتهاء تلك القصود وتلك الاختيارات إلى قصد واختيار يخلقه الله تعالى في العبد على سبيل الضرورة عند حصول ذلك القصد الضروري والاختيار الضروري

---

1 (?) مجموع الفتاوى: (8/488).

2 (?) آية : 29 من سورة الكهف.

يوجب الفعل، فالإنسان شاء أو لم يشأ إن لم تحصل في قلبه تلك المشيئة الجازمة الخالية عن المعارض لم يترتب الفعل، وإذا حصلت تلك المشيئة الجازمة شاء أو لم يشأ يجب ترتب الفعل عليه، فلا حصول المشيئة مترتب على حصول الفعل، ولا حصول الفعل مترتب على المشيئة، فالإنسان مضطر في صورة مختار"[1].

وقرر هذا الغزالي فقال: "فإن قلت: ما ذكرته من التوحيد ظاهر مهما ثبت أن الوسائط والأسباب مسخرات، وكل ذلك ظاهر إلا في حركات الإنسان فإنه يتحرك إن شاء ويسكن إن شاء فكيف يكون مسخراً ؟

فاعلم أنه لو كان مع هذا يشاء إن أراد أن يشاء ، ولا يشاء إن لم يرد أن يشاء، لكان هذا مزلة القدم وموقع الغلط، ولكن علم أنه يفعل ما يشاء إذا شاء إن يشأ أم لم يشأ فليست المشيئة إليه، إذ لو كانت لافتقرت إلى مشيئة أخرى وتسلسل إلى غير نهاية ، فمهما وجدت التي تصرف القدرة إلى مقدورها انصرفت القدرة لا محالة ، ولم يكن لها سبيل إلى المخالفة، فالحركة لازمة ضرورة بالقدرة، متحركة ضرورة عند انجزام المشيئة ، فالمشيئة تحدث ضرورة في القلب، فهذا ضرورات ترتب بعضها على بعض ، وليس للعبد أن يدفع وجود المشيئة، ولا انصراف القدرة إلى المقدور بعدها ، ولا وجود للحركة بعد بعث المشيئة للقدرة، فهو مضطر في الجميع"[2].

ومما استدل به أهل السنة أيضاً: الآيات والأحاديث التي فيها إثبات الفعل للعبد، كقوله تعالى: [illegible][3]، وقوله تعالى: [illegible][4]، وقوله تعالى: [illegible][5]،

---

1 (?) التفسير الكبير ، الرازي (7/ 458 ، 459).

2 (?) إحياء علوم الدين ، الغزالي (2/1606 ، 1607).

3 (?) سورة الحجر : 92 ، 93.

4 (?) سورة النمل : 90 .

5 (?) سورة السجدة : 17 .

وقوله تعالى: [illegible][1]، وقوله تعالى: [illegible][2].

وقوله ﷺ: (اعملوا فكل ميسر)[3]، وقوله عليه الصلاة والسلام: (كل يعمل لما خلق له، أو لما يسر له)[4] . وغيرها من الأحاديث التي تثبت أن العبد يفعل بإرادته واختياره.

فهذه الآيات والأحاديث فيها دلالة واضحة على إثبات أن العبد يفعل بإرادته واختياره.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "والقرآن قد أخبر بأن العباد يؤمنون ويكفرون ويفعلون ويعملون ويكسبون ويطيعون ويعصون ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويحجون ويعتمرون ويقتلون ويزنون ويسرقون ويصدقون ويكذبون ويأكلون ويشربون ويقاتلون ويحاربون، فلم يكن من السلف والأئمة من يقول:إن العبد ليس بفاعل ولا مختار، ولا مريد ولا قادر، ولا قال أحد منهم: إنه فاعل مجازاً"[5].

وأجابت الجبرية بأن إضافة الأعمال إلى العباد في هذه الآيات وغيرها لا حقيقة له، وإنما هو نسبة مجازية يصححها قيام الأفعال بهم، كما يقال: جرى الماء ، وبرد ، وسخن، ومات زيد[6].

ومما استدل به أهل السنة كـذلك : الآيـات والأحـاديث التي فيها إضافة الهداية إلى العبد حقيقة، كقوله تعالى: [illegible][7]، وقوله تعالى: [illegible][8].

---

1 (?) سورة الزمر : 70 .

2 (?) سورة فصلت : 40.

3 (?) سبق تخريجه ، ص : 13.

4 (?) سبق تخريجه ، ص : 104.

5 (?) مجموع الفتاوى (8/459، 460) ؛ وانظر : المصدر السابق (8/119 ، 120)؛ منهاج السنة ، ابن تيمية (3/111 ، 112 ، 393).

6 (?) انظر : الفرق بين الفرق، البغدادي ، ص: 159؛ الفصل ، ابن حزم (2/77)؛ الملل والنحل، الشهرستاني (1/98) ؛ شفاء العليل، ابن القيم (1/98 ، 2/443).

7 (?) سورة الأعراف: 178.

8 (?) سورة الكهف : 17.

وكقوله ﷺ لعلي بن أبي طـالب – رضي الله عنه – يـوم خيبر: (فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكـون لك حمر النعم)[1]. وغـيره من الأحـاديث الـتي فيها إضافة الهداية للعبد على الحقيقة.

وقـــالوا: إن الله أضـــاف الهداية إليه حقيقة وإلى العبد كـــذلك، وأضـــاف كلا من الفعلين إلى من قـــام بـــه، وعليه فالهداية والإضلال فعله الله وقدّره، والاهتداء والضـلال فعله العبد وكسبه[2].

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "وقد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخـــــــرهم، وكتبه المنزلة عليهم على أنه سـبحانه يضل من يشـاء ويهـدي من يشـاء ، وأنه من يهـده الله فلا مضل لــه، ومن يضــلل فلا هــادي له ، وأن الهــدى والإضلال بيـده لا بيد العبـد، وأن العبد هو الضـال المهتـدي، فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدرُهُ، والاهتـداء والضـلال فعل العبد وكسبه"[3].

وردت الجبرية استدلال أهل السنة بعقولهم، فقالوا : إن هذه الآية[4] دالة على أن الهداية والإضلال لا يكونان إلا من الله ، من وجوه:

الأول : أن الفعل يتوقف على حصول الداعي ، وحصول الداعي ليس إلا من الله ، فالفعل ليس إلا من الله.

الثاني: أن خلاف معلوم الله ممتنع الوقوع ، فمن علم الله منه الإيمان لم يقدر على الكفر، وبالضد.

الثالث: أن كل أحد يقصد حصول الإيمان والمعرفة؛ فإذا حصل الكفر عقيبه علمنا أنه ليس منه بل من غيره[5].

---

1 (?) أخرجه البخاري، كتاب المناقب ، باب مناقب علي – رضي الله عنه - (5/88)؛ وأخرجه مسلم ، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي – رضي الله عنه – (4/1872).

2 (?) انظر: مجموع الفتاوى (18/171 -177)؛ شفاء العليل، ابن القيم (1/229)؛ بدائع الفوائد ، ابن القيم (2/38)؛ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (1/137).

3 (?) شفاء العليل، ابن القيم (1/229).

4 (?) آية الأعراف: 178.

5 (?) انظر : التفسير الكبير، الرازي (5/407).

قال الرازي في تفسير قوله تعالى: [illegible]: "احتج أصحابنا بهذه الآية على أن الهدى والضلال ليس إلا من الله تعالى، وتقريره: أنه تعالى وصفهم بكونهم صماً وبكماً وبكونهم في الظلمات... وقد دللنا أن الفعل لا يحصل إلا عند حصول الداعي، وبيّنا أن خالق ذلك الداعي هو الله، وبيّنا أن عند حصوله يجب الفعل، فهذه المقدمات الثلاثة توجب القطع بأن الكفر والإيمان من الله وبتخليقه وتقديره وتكوينه"[1].

الباب الخامس

آثار القول بالجبر

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول: آثاره في تعطيل الشرائع.

الفصل الثاني: آثاره على الأفراد.

الفصل الثالث: آثاره على المجتمعات.

[1] (?) المصدر السابق (4/531).

تمهيد :

إن دين الله الــذي شــرعه لعبــاده هو الإســلام، وهو الحــق، ومن ابتغى دينا غــيره فلن يقبل منه [illegible] [1].

ولهــذا لم يقبل الله الأديــان المحرفة لأنها ضــلال تحقيقــاً لقوله تعالى: [illegible] [2].

وهذا الدين الذي شرعه سبحانه وتعـالى جـاء بمصـالح البشر وتكثيرها ودفع الفاسد وتقليلهـــــا، فما من خــــير إلا وحصلت الدلالة عليه، وما من شر إلا وحصل التحـذير منـه، فمتى خالف الناس هذا الدين وانحرفوا عن منهج الله ورأوا أنهم بأنفســـهم وعقـــولهم القاصـــرة يســـتطيعون إدراك المصالح والمفاسد وقعوا في شر ما قدمته أيديهـم.

ولاشك أن عقائد الإســلام وأقواله وأفعاله لا ينتج عنها إلا الخير والمصـلحة للأفـراد والجماعـات، وبالمقابل فإنه لا ينشأ عن الاعتقـادات والأقـوال والأعمـال الضـالة إلا الشر والفساد.

ومن هذه العقائد الباطلة التي أحـدثت شـراً في الأمة وأنتجت آثاراً خطيرة عقيدة الجبر، فكم كان لمقالة الجبرية من شـرور كثـيرة ومفاسد عظيمة وعــواقب سـيئة وآثــار وخيمة حدث من جرائها ما سأذكره في الفصول التالية.

الفصـل الأول
آثاره في تعطيـل الشرائع

---

1 (?) سورة آل عمران: 85.

2 (?) سورة يونس : 32.

كان للقول بالجبر آثارٌ سيئة في هدم الشرائع ومن ذلك:

1- مضادته لأصل الأصول وأعظمها على الإطلاق، والذي لا تصح الأعمال بدونه وهو توحيد رب العالمين، ذلك أن الشهادتين هما أصل التوحيد وأساسه، والقول بالجبر مناف لهما، فالتوحيد الذي جاءت به الرسل هو إفراد الرب بالتأله الذي هو كمال الذل والخضوع له مع كمال المحبة والإنابة وبذل الجهد في طاعته ومرضاته، وإيثار محابه ومراده الديني على محاب العبد ومراده.

وأهل الجبر يقولون: إن العبد لا قدرة له على هذا ولا أثر له فيه ولا هو فعله، وأمره بهذا أمر له بما لا يطيق بل أمر له بإيجاد فعل الرب تبارك وتعالى، وأن الرب أمره بذلك وأجبره على ضده وحال بينه وبين ما أمره به ومنعه منه وصده عنه ولم يجعل له إليه سبيلا بوجه من الوجوه، ومع قولهم هذا قالوا أيضاً: إن الله لا يُحِب ولا يُحَب فلا تتألهه القلوب بالمحبة والود والشوق والطلب وإرادة وجهه[1].

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "منافاته – أي الجبر- للتوحيد من أظهر الأمور، ولعلها أظهر من منافاته للأمر والنهي، وبيان ذلك أن أصل عقد التوحيد وأساسه هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، والجبر ينافي الكلمتين، فإن الإله هو المستحق لصفات الكمال المنعوت بنعوت الجلال، وهو الذي تألهه القلوب، وتصمد إليه بالحب والخوف والرجاء، فالتوحيد الذي جاءت به الرسل هو إفراد الرب بالتأله، الذي هو كمال الذل والخضوع والانقياد له، مع كمال المحبة والإنابة، وبذل الجهد في طاعته ومرضاته، وإيثار محابه ومراده الديني على محبة العبد ومراده، فهذا أصل دعوة الرسل، وإليه دعوا الأمم، وهو التوحيد الذي لا يقبل الله من أحد دينا سواه، لا من الأولين ولا من الآخرين، وهو الذي أمر به رسله وأنزل به كتبه، ودعا

1 (?) انظر: شفاء العليل، ابن القيم (1/411- 413).

إليه عباده، ووضع لهم دار الثواب والعقاب لأجله، وشرع الشرائع لتكميله وتحصيله"[1].

وعلى ذلك فالتوحيد عند الجبري ليس بتوحيد؛ ذلك أن قولهم مصادم ومناف له كما سبق، فالتوحيد شيء والجبر شيء غيره، ولا يستوي توحيد الجبرية المفرطين المضيعين بتوحيد الأنبياء والمرسلين وعباد الله الصالحين وأوليائه المتقين.

2- ما تضمنه من القدح في ذات الرب تبارك وتعالى، والأوجه التي يظهر من خلالها تضمن القول بالجبر القدح في ذات الرب العلية كثيرة ، منها على سبيل المثال:

1- نسبة ما لا يصح نسبته إلى الله ولا يجوز بحال كفعل الكفر، والجهل، والظلم، وسائر القبائح والمحرمات إلى الله، وذلك لأن من قولهم: أن الفاعل على الحقيقة هو الله لا العبد، فالذي يفعل هو الله، والعبد عندهم ليس بفاعل، ومعلوم أن كل ما يفعله العبد من شرك وكفر ومعاص فإنما يضاف إليه مجازاً، وإلا فإن الفاعل الحقيقي هو الله، هذا هو مؤدى قولهم ولازمهم بل هو عين كلامهم – تعالى الله عما يقوله هؤلاء الجاهلون علواً كبيرا-.

2- رميه بالظلم ونفي الحكمة والرحمة عنه، فيقولون إنه ظالم غير حكيم ولا يرحم، فمن قولهم: جواز أن يعذّب الله من لم يعصه طرفة عين أشد العذاب، وأن يُنعم من لم يطعه أبدا أكمل النعيم، ولأن حكمته ورحمته لا تمنع ذلك بل هو جائز عليه، ولو أنه لم يخبر أنه لا يفعل ذلك لم ننزهه عنـه[2].

3- أن الرب مجبر على أفعاله ، ففعل العبد عندهم هو عين فعل الله، فالفعل فعل الله لا فعل العبد، ولأنه ليس هناك ترجيح من العبد ولا مرجح ولا أثر ولا تأثير، فإذا كان الفعل واجباً بقدرته ومشيئته فعليه

---

1 (?) المصدر السابق (1/411، 412).

2 (?) انظر: مجموع الفتاوى (11/676)، مفتاح دار السعادة ، ابن القيم (2/545)؛ نونية ابن القيم مع شرحها لأحمد ابن عيسى (1/58).

يلزم أن يكون الرب مجبراً على أفعاله مكرهاً عليها غير مختار – تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-[1].

3- ما يتضـمنه من إن إرسـال الرسل لا فائـدة منـه، وأن ذلك نـوع من العبث، وقد سـبق بيـان أن توحيد الله هو إفراد الله بالتأله وكمـال الـذل والخضـوع لله مع كمـال المحبة والإنابة إليه وبــذل الجهد في طاعته ومرضــاته، ودعـــــــوات الرسل من أولهم إلى آخـــــــرهم – عليهم الصلاة والسلام- قامت على هذا، وقد بيّن الله في كتابه العزيز في غير ما آية أنه أرسل برسـله لهـذه الغاية العظيمة، قال الله تعالى: [illegible][2] فكيف يكون إرساله لهم عبث لا فائدة منه؟.

4- منافاته لخلق الله وأمره القدري، فـإن الخلق والأمر له سبحانه، يقول الله تعالى: [illegible][3]، فكما أن الجـبر منـاف للأمر فهو أيضـاً منـاف للخلـق؛ وبيانه قيــام الســماوات والأرض بعدلــه، والخلق قــام بعدله وبعدله ظهـر، كما أن الأمر بعدلـه، وبعدله وجـد، وهذا الخلق سببه العدل وغايته الأمر، فهو علته الفاعلة والغائية، والجبر كما أنه لا يجـامع الشـرع فهو لا يجـامع العدل[4].

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "الجبر مناف للخلق، كما هو مناف للأمر، فإن الله سبحانه له الخلق والأمر، وما قامت السماوات والأرض إلا بعدله ، فالخلق قام بعدله، وبعدله ظهر، كما أن الأمر بعدله وبعدله وجد، فالعدل سبب وجود الخلق، والأمر وغايته، فهو علته الفاعلية والغائية، والجبر لا يجامع العدل، كما لا يجامع الشرع والتوحيد[5].

5- منافاته للثواب والعقاب، فإن الطاعة والمعصية إذا ارتفعتا ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب، وتفسيره: أن

---

1 (?) انظر شفاء العليل، ابن القيم (1/415).
2 (?) سورة النحل : 36 .
3 (?) سورة الأعراف :54 .
4 (?) انظر : شفاء العليل، ابن القيم (1/413).
5 (?) المصدر السابق (1/413).

الثواب والعقاب مترتبان على فعل الطاعة والمعصية، فإذا انتفى الفعل عن العبد فعلى أي شئ يثاب أو يعاقب ؟ وعليه ينبني أن ما يفعله الله بعباده يوم القيامة من نعيم وعذاب هي أحكام تجري بمحض المشيئة والقدرة ، والمعنى أنها ليست بسبب طاعتهم ومعاصيهم.

6- تعطيل العبادات، فالقول بالجبر ينتهي إلى تعطيل العبادات المفروضة، فإذا كان كل إنسان مجبر على ما هو فيه من معاص وذنوب وترك للعبادات والطاعات أدى به ذلك إلى ترك ما فرضه الله عليه وفعل ما حرّمه الله.

7- منافاته للأمر والنهي الشرعيين، وهذا الأثر من أعظم آثار القول بالجبر حيث أنها – الشرائع- بنيت على الأمر والنهي، ومتعلق الأمر والنهي فعل العبد من طاعة أو معصية، ومعلوم نفي الجبرية الفعل عن العبد ألبتة، وأنه كالريشة في مهب الريح، وعلى مذهبهم هذا لا يتصور وصف العبد بالطاعة أو المعصية إذ كيف يوصف بذلك ولا فعل له، وبناء عليه فإن أمر الآمر لغيره بفعل نفسه لا بفعل المأمور، ونهيه عن فعله لا فعل المنهي من العبث الظاهر.

وبهذا يظهر أن القائل بالجبر ينتهي به قوله إلى نفي الشرائع[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – أثر القول بالجبر في تعطيل الشرائع، وأن أمر الجبرية يؤول بهم إلى هذا فقال: "الذين اعترفوا بالقضاء والقدر، وزعموا أن ذلك يوافق الأمر والنهي، فهؤلاء يؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي، مع الاعتراف بالربوبية العامة لكل مخلوق، وأنه ما من دابة إلا ربي آخذ بناصيتها، وهو الذي يُبتلى به كثيراً – إما اعتقاداً وإما حالاً – طوائف من الصوفية والفقراء ،

---

(1) انظر : المصدر السابق (1/413).

حتى يخرج من يخرج منهم إلى الإباحة للمحرمات، وإسقاط الواجبات، ورفع العقوبات"(2).

وذكر أيضاً – رحمه الله- خطورة هذه المقالة وعظيم أثرها على الأمر والنهي في إبطالهما، وأنها شر المقالات لسوء نتائجها، فقال: "من أثبت القدر واحتج به على إبطال الأمر والنهي فهو شر ممن أثبت الأمر والنهي ولم يثبت القدر، وهذا متفق عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بل بين جميع الخلق، فإن من احتج بالقدر وشهود الربوبية العامة لجميع المخلوقات ، ولم يفرق بين المأمور والمحظور، والمؤمنين والكفار، وأهل الطاعة وأهل المعصية، لم يؤمن بأحد من الرسل ولا بشيء من الكتب، وكان عنده آدم وإبليس سواء، ونوح وقومه سواء، وموسى وفرعون سواء، والسابقون الأولون، وكفار مكة سواء"(1).

وقال أيضاً: " هؤلاء القوم إن أصروا على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى، فإن اليهود والنصارى يؤمنون بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، لكن حرّفوا وبدّلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض"(2).

8- التسوية بين المتباينـات والجمع بين المتناقضات، وهو من النتائج الفاسدة التي أدى القول بالجبر إليها، فلم تميز الجبرية بين الأخيار والفجار، والأبرار والأشرار، وأهل الجنة وأهل النار، ولم يفرقوا بين الإيمان والكفر، والحق والباطل، وأولياء الله وأعدائه، فالكل عندها سواء.

وقد فرّق الله عز وجل في كتابه وعلى لسان رسـول – صـلى الله عليه وسـلم- بين أوليائه وأعدائـه، قـال الله تعـالى: [illegible](3).

---

(2) مجموع الفتاوى : (8/256 ، 257).

1 (?) المصدر السابق (8/100).

2 (?) المصدر السابق (8/262).

3 (?) سورة ص: 28.

وقال سبحانه: [illegible][1]. وقــال جل وعلا: [illegible][2].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله- في بيان تسوية الجبرية بين المتباينات وجمعها بين المتناقضات: "ولم يميزوا بعد ذلك بين إيمان وكفر، ولا عرفان ولا نكر، ولا حق ولا باطل، ولا مهتدٍ ولا ضال، ولا راشد ولا غوي، ولا نبي ولا متنبي ، ولا ولي لله ولا عدو، ولا مَرْضِيّ لله ولا مسخوط، ولا محبوب لله ولا ممقوت، ولا بين العدل والظلم، ولا بين البر والعقوق، ولا بين أعمال أهل الجنة، وأعمال أهل النار، ولا بين الأبرار والفجار، حيث شهدوا ما تجتمع فيه الكائنات من القضاء السابق والمشيئة النافذة والقدرة الشاملة والخلق العام، فشهدوا المشترك بين المخلوقات وعموا عن الفارق بينهما"[3].

إذاً فلا فرق بين الإيمان والكفر، ولا بين الهداية والضلال، لأن المؤمن مجبور على إيمانه، والكافر مجبور على كفره، وبالتالي فلا فرق بين فاعل الخير وفاعل الشر، لأن كلا منهما لم يفعل ما فعل باختياره وإرادته.

9- القول بصحة الأديان الأخرى، فالقائل بالجبر يصحح الأديان الأخرى بحجة رضا الله عن هذه الديانات، ويقول: إنه لو لم يرض عنها لما أجبرهم عليها. ومن قولهم في هذا السياق: إن الله شغل بكل دين طائفة لا اختياراً منهم بل اختياراً عليهم[4].

10- تعدديـة الحق، فينشأ عن القول بالجبر أيضاً إمكانية تعدد الحق مع أصحاب الديانات الأخرى، ويفسرون هذا بقولهم كما سبق برضوان الله عن هذه الديانات، وأنه

---

1 (?) سورة الجاثية :21 .

2 (?) سورة القلم : 35 ، 36.

3 (?) مجموع الفتاوى (8/59، 60).

4 (?) انظر : شخصيات قلقة في الإسلام، عبد الرحمن بدوي، ص: 67.

لو لم يرضها لهم لما أبقاهم على ما هم عليه من الكفر.

الفصل الثاني
آثاره على الأفراد

وكما أن للجبر آثاراً عطّلت الشرائع وأوهنتها، وأذهبت أنوارها، واضمحلت بسببها ثمارها، فله أيضاً آثار ضارة على الأفراد كذلك منها:

1- ضياع التعبد الناشئ عن منافاة القول بالجبر للتوحيد، فإنه لما كان توحيد الجبرية – كما سبق- ليس هو التوحيد الصحيح، وعُلم مصادمته ومنافاته له؛ لم يعد للتعبد الذي أساسه توحيد الله أي أثر، وحينها تضيع عبادة الله، ولا يخفى أن عبادة الله أساس بنائها المعرفة بالله المورّثة لمحبته والخوف منه والرجاء، فهي لا تتحقق إلا بهذه الثلاث، وشرح ذلك أن الجسد لابد له من غذاء يتغذى عليه، وغذاء القلب وزاده معرفة الله.

وعن أثر هذه المعرفة يقول ابن القيم – رحمه الله -: "وحقيقة الطمأنينة التي تصير بها النفس مطمئنة أن تطمئن في باب معرفة أسمائه وصفاته، ونعوت كماله إلى خبره الذي أخبر به عن نفسه، وأخبرت به عنه رسله، فتتلقاه بالقبول والتسليم والإذعان وانشراح الصدر له وفرح القلب به، فإنه معرف من معرفات الرب سبحانه إلى عبده على لسان رسوله، فلا يزال القلب في أعظم القلق والاضطراب في هذا الباب حتى يخالط الإيمان بأسماء الرب تعالى وصفاته وتوحيده وعلوه على عرشه وتكلمه بالوحي بشاشة قلبه، فينزل ذلك عليه نزول الماء الزلال على القلب الملتهب بالعطش، فيطمئن إليه ويسكن إليه ويفرح به ويلين له قلبه ومفاصله، حتى كأنه شاهد الأمر كما أخبرت به الرسل، بل يصير ذلك لقلبه بمنزلة رؤية الشمس في الظهيرة لعينه، فلو خالفه في ذلك من بين شرق الأرض وغربها لم يلتفت إلى خلافهم ، وقال إذا استوحش من الغربة: قد كان الصدّيق الأكبر مطمئناً بالإيمان وحده،

وجميع أهل الأرض يخالفه، وما نقص ذلك من طمأنينته شيئاً"[1].

وأما الجبرية فإن قولهم قطع الطريق على القلوب إلى خالقها فعظم جُرمهم، "وهذا كما قال بعض الناس : متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئاً، ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء، وذلك لأن متكلمهم ليس في قلبه تأله ولا تعبد، فهو يصف ربه بصفات العدم والموات، وأما المتعبد ففي قلبه تأله وتعبد، والقلب لا يقصد إلا موجوداً لا معدوماً، فيحتاج أن يعبد المخلوقات، إما الوجود المطلق وإما بعض المظاهر..."[1].

ولما ضعف تعبدهم الذي نشأ عن ضياع التوحيد ليس بمستغرب أن يصفوا الله بالظلم.

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "فلقد بلغنا وشاهدنا من كثير من هؤلاء من التظلم للرب تعالى، واتهامه ما لا يصدر إلا من عدو، فكان الجهم يخرج بأصحابه فيقفهم على الجذمى وأهل البلاء ويقول: "انظروا أرحم الراحمين يفعل هذا"[2].

وأبرزت هذا الأثر مع أنه قد يدخل ضمناً في تعطيل العبادات على العموم لأجل وضوحه على مستوى الأفراد، ولأن تعطيل العبادات ما كان ليكون أثراً على مستوى الأمة والعموم إلا حين ضاع على مستوى الأفراد، فمن هذا الوجه ارتأيت إبرازه.

2- هدم الأخلاق والسلوك ، فمن المقرر ارتباط العقيدة بالسلوك، وأن سلوك الإنسان يأتي تأثراً بعقيدته، فأفعال الإنسان وسلوكياته هي في الحقيقة ثمرة لاعتقاداته، فعقيدته هي التي تحركه وتوجهه، من ذلك أن الجبري يعتقد أن الفعل فعل الله، وأن العبد لا فعل له، وأن كل ما يفعله يحبه الله ويرضاه، فالحسنات والسيئات عنده سواء لا يفرق بينهما، ونتيجة لهذا يجرؤ

---

(1) الروح، ابن القيم ، ص:496، 497 .

[1] (?) مجموع الفتاوى (2/477).

[2] (?) إغاثة اللهفان ، ابن القيم (2/177).

الجبري على المحرمات فينتهكها، ويقدم على المعاصي فيقترفها، ويتجاوز حدود الله فيتعداها.
فمثلاً: تراه تاركاً للصلاة ومضيعاً لها، ومرتكباً للفواحش فيزني ويفجر ويشرب الخمر ولا يبالي، والأدهى من ذلك والأمر أنه يرى نفسه طائعاً لله غير واقع في مأثم، بل ويذم من يلومه على ذلك وينتقص من يُجرّمه.
وفعلاً لو كان القدر حجة لهم على فعل الفواحش والمظالم لم يحسن أن يلوم أحد أحداً، ولا أن يعاقب أحد أحداً، ولكان للإنسان أن يفعل في دم غيره وماله وأهله ما يشتهيه من المظالم والقبائح، ويحتج بأن ذلك مقدر عليـه[1].

وهؤلاء -كما يقول ابن القيم- عند الإنكار عليهم يحتجون بالقدر، ويحملون ذنوبهم عليه، وقد يغلون في ذلك حتى يروا أفعالهم كلها طاعات خيرها وشرها لموافقتها للمشيئة والقدر، حالهم حال إخوانهم من المشركين الذين جعلوا مشيئة الله لأي فعل من أفعالهم دليلاً على أمره به ورضاه عنه[2].

يقول ابن القيم – رحمه الله – في نونيتـه:

والجبر مذهبه الذي قرت به	عين العصاة وشيعة الشيطان
كانوا على وجل من العصيان إذ	هو فعلهم والذنب للإنسان
واللوم لا يعدوه إذ هو فاعل	بإرادة وبقدرة الحيوان
فأراحهم جهم وشيعته من اللـ	ـوم العنيف وما قضوا بأمان
لكنهم حملوا ذنوبهم على	رب العباد بعزة وأمان
وتبرؤوا منها وقالوا إنها	أفعاله ما حيلة الإنسان
ما كلف الجبار نفساً وسعها	أنى وقد جبرت على العصيان
وكذا على الطاعات أيضا	مجبورة فلها إذاً جبران
	قد كلفت بالحمل

1 (?) انظر : منهاج السنة ، ابن تيمية (1/268).
2 (?) انظر : مدارج السالكين ، ابن القيم (1/698، 699).

قد غدت والعبد في التحقيق شبه نعامة ... والطيران هذا وليس لها بذاك يدان[1]
إذ كان صورتها تدل عليهما

ولهذا لا تجد الجبري معظماً للأمر والنهي، والوعد والوعيد، بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله أو بعضه[2].
فهذا قائل منهم يقول:

دعاني وسد الباب دوني فهل إلى ... دخولي سبيل بينوا لي قصتي[3]

---

1 (?) نونية ابن القيم مع شرحها لأحمد بن عيسى (1/111).
2 (?) مجموع الفتاوى (14/357).
3 (?) المصدر السابق (8/245).

وهذا رجل جبري صعد يوماً على سطح دار له، فأشرف على غلام له يفجر بجاريته، فنزل وأخذهما ليعاقبهما، فقال الغلام: إن القضاء والقدر لم يدعانا حتى فعلنا ذلك، فقال: لعلمك بالقضاء والقدر أحب إليّ من كل شيء، أنت حر لوجه الله.

ورأى آخر ممن ابتلي بمذهب القدرية يفجر بامرأته، فبادر ليأخذه ، فهرب ، فأقبل يضرب المرأة وهي تقول: القضاء والقدر، فقال : يا عدوة الله أتزنين وتعتذرين بمثل هذا؟ فقالت: أو تركت السنة وأخذت بمذهب ابن عباس؟ فتنبه –بالتحريك- ورمى السوط من يده، واعتذر إليها، وقال: لولاك لضللت[1].

وقيل لبعض هؤلاء : أليس هو يقول: □□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □ □ □□□□□□□□□□[2]. فقـال: دعنا من هـذا، رضـيه وأحبه وأراده، وما أفسدنا غيره.

وبالغ بعضهم في ذلك فقال: القدر عذر لجميع العصاة[3].

ونقل ابن القيم – رحمه الله – إخباراً عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- أنه لام بعض أهل هذه الطائفة على محبة ما يبغضه الله ورسوله، فقال له الملوم : المحبة نار تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب، وجميع ما في الكون مراده، فأي شيء أبغض منه؟

فقال له ابن تيمية : إذا كان قد سخط على أقوام ولعنهم وذمهم وغضب عليهم، فواليتهم أنت، وأحببتهم وأحببت أفعالهم ورضيتها، تكون موالياً له أو معادياً؟ قال : فبهت الجبري، ولم ينطق بكلمة[4].

---

1 (?) فهذه الفاجرة ترى أن عقيدة الجبر سنة البشر، وأن ما فعلته لا يعدو كونه من ذلك، فلذلك لا ينبغي لزوجها بزعمها أن يلومها على ما جبرت عليه.

2 (?) سورة الزمر : 7.

3 (?) انظر في أخبارهم وقصصهم الكثيرة جدا: طريق الهجرتين، ابن القيم، ص: 162-167، ونقلها عنه الشيخ حافظ حكمي في معارج القبول (2/804 – 806).

4 (?) انظر: شفاء العليل، ابن القيم (1/48)؛ مدارج السالكين، ابن القيم (3/444)، طريق الهجرتين، ابن القيم، ص:166.

3- عدم التفريق بين المؤمن والكافر، فإذا كان من عقيدتهم استواء الحسنات والسيئات، وأن الأفعال كلها خيراً أو شراً طاعة لله، فعندهم كل الناس مؤمنين، وأن أحدهم لو فعل الكفر فهو يفعل ما أُمر به، وهذا نتيجة من نتائج قولهم: بأن أفعالهم بغير قدرة منهم، وأن الواحد منهم غير فاعل في الحقيقة ولا قادر.

وبناء عليه فإن الناس عندهم سواء المؤمن منهم والكافر، فلا يرضون أبداً بالتفريق، ويشنعون على من يرمي هذا بالكفر وذاك بالإيمان.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في تائيته:

ويدعى خصوم الله يوم معادهم	إلى النار طراً فرقة القدرية
سواء نفوه أو سعوا ليخاصموا	به الله أو ماروا به الشريعة[1]

بل إنهم لم يُكَفِّروا إبليس ، واعتذروا عنه وتوجعوا له وأقاموا له بجهدهم الأعذار، وأفحشوا فنسبوا لربهم ظلمه بلسان الحال والمقال، فقالوا: ما ذنبه، وقد صان وجهه عن السجود لغير خالقه؟ وقد وافق حكمه ومشيئته فيه وإرادته منه؟ ثم كيف يمكنه السجود وهو الذي منعه منه وحال بينه وبينه ؟ وهل كان في ترك السجود لغير الله إلا محسناً ؟ ولكن:

إذا كان المحب قليل حظ	فما حسناته إلا ذنوب[2]

فهذا أحدهم يقول في هذا السياق: إن إبليس كان مسيراً في جميع خطواته وفقاً للقدر الذي كتبه الله عليه، لأنه كان مجبوراً بحكمته ومقهوراً بمشيئته، وأن

---

1 (?) انظر : مجموع الفتاوى (8/246)؛ طريق الهجرتين، ابن القيم، ص: 167.

2 (?) انظر: مدارج السالكين، ابن القيم (1/699).

الله خلق إبليس كما شاء، ولو شاء لهداه إلى صراط مستقيم؛ لأنه هو الذي يهدي من يشاء ويضل من يشاء[1].

"وهؤلاء أعداء الله حقاً، وأولياء إبليس ، وأحباؤه ، وإخوانه ، وإذا ناح منهم نائح على إبليس، رأيت من البكاء والحنين أمراً عجباً ، ورأيت من ظلمهم الأقدار، واتهامهم الجبار ما يبدو على فلتات ألسنتهم، وصفحات وجوههم، وتسمع من أحدهم من التظلم والتوجع ما تسمعه من الخصم المغلوب العاجز عن خصمه"[2].

4- ترك العمل والقعود عنه وإهمال الأسباب ، فمن المعلوم علم اليقين أن القدر لا يوجب ترك العمـل، ورسـول الله – صلى الله عليه وسلم – لما أخبر الصحابة – رضي الله عنهم – أن كل شــيء بقــدر، وأن الأمــور قد فــرغ منها وجف بها القلم، قـال لهم: (اعملـوا فكل ميسر لما خلق له، وقرأ صلى الله عليه وسلم: [illegible])[3]، [4].

فالقدر لا يمنع عن العمل، ولا يوجب الاتكال بل يدفع إلى الجد والاجتهاد، والجبري يدعي أنه لا حاجة للعمل، وهو بهذا يذهل عن حقيقة القدر ويخطئ في دعواه ، ولاشك أن من عرف مذهب الجبرية معرفة صحيحة وعلم ما هم عليه؛ علم أن مذهبهم ينتهي بهم إلى الكسل والركود وترك الأسباب.

وهم بهذا يُعظمون على الله الفرية، فإن الله تعالى قدّر النتائج وأسبابها، ولم يقدر المسببات من غير أسباب، فوجب فعل السبب واتخاذه، والله إذا قدّر أن يرزق فلاناً فقد جعل لذلك الرزق أسباباً يُنال بها.

---

1 (?) انظر: نقد الفكر الديني، صادق العظم، ص: 106؛ القضاء والقدر ، الدسوقي (1/37- 39) ؛ صراع مع الملاحدة حتى العظم، عبدالرحمن الميداني، ص: 345 ؛ الحكيم في حديثه مع الله ومدرسة المتمردين على الشريعة، د.عبدالعظيم المطعني ، ص:125.

2 (?) مدارج السالكين ، ابن القيم (1/699) .

3 (?) سورة الليل : 5- 10.

4 (?) سبق تخريجه ، ص : 13.

وموقف الجبري أنه لا حاجة للسعي في طلب الرزق لأنه على دعواه ما قُدّر له من رزق سوف يأتيه سعى أو لم يسع.

والولد الذي هو رزق من الأرزاق سببه الزواج، فمن طلب ولداً من غير هذا السبب فلا شك في اختلال عقله.

والأسباب من الأقدار، وكذا المرض لا يحصل الشفاء منه إلا بتناول الدواء، والله قدّر المرض وقدّر السبب الذي يزيله.

يقول – صلى الله عليه وسلم- لما قيل له: أرأيت رقى نسترقيها ، ودواء نتداوى به ، وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئاً؟ قال: (هي من قدر الله)[1].

والقرآن والسنة يدلان على مشروعية اتخاذ الأسـباب؛ والأمر بالعمل والسـعي، يقـول الله تعـالى: [illegible][2] وقال سبحانه: [illegible][3] ، وقال جل وعلا: [illegible][4].

وهي وصية الأنبياء عليهم الصلاة والسـلام، لأقـوامهم ، قال موسى – عليه السلام: [illegible][5].

ذكر اللالكائي أن رجلاً طلب من جاريته أن تسقيه ؛ فجاءته بقدح من زجاج فصبت له ماء فوضعته على راحته ثم رفعه إلى فيه، ثم قال: يزعم ناس أني لا أستطيع أن أشرب هذا؟ ثم قال: هي حرة إن لم أشربه، فما كان من الجارية إلا أن ضربت القدح بردن[6]. قميصه، فوقع القدح وانكسر واهراق الماء[7].

---

1 (?) أخرجه الترمذي، كتاب الطب، باب ما جاء في الرقى والأدوية (4/399) واللفظ له ؛ وابن ماجه، كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا له شفاء (2/1137)؛ والطبراني في الكبير (3/192)؛ قال الألباني: ضعيف (سنن الترمذي 4/453).

2 (?) سورة الجمعة : 10

3 (?) سورة الملك : 15

4 (?) سورة غافر : 60

5 (?) سورة الأعراف : 128.

6 (?) الردن بالضم أصل الكم، يقال: قميص واسع الردن، والجمع: الأردان. انظر: مختار الصحاح، الرازي، ص:140.

7 (?) شرح أصول السنة، اللالكائي (4/726).

يقول شارح الطحاوية: "وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة، فلا حاجة إلى الأسباب ! وهذا فاسد، فإن الاكتساب: منه فرض، ومنه مستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام"[1].

ولإيضاح أن بين الإيمان بالقدر والأخذ بالأسباب علاقة وثيقة ؛ تدل على أن الأخذ بالأسباب لا يتنافى مع الإيمان بالقدر بل هو داخل فيه ، يحسُن إيراد قصة عمر بن الخطاب

– رضي الله عنه – لما جاءه الخبر بأن الوباء قد انتشر في الشام وهو خارج إليها ، فاستشار المهاجرين والأنصار ثم مهاجرة الفتح من مشايخ قريش، فاجتمع المهاجرة على الرجوع بعداً عن الوباء، وأمر بذلك عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- فقال أبو عبيدة – رضي الله عنه-: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم. نفر من قدرٍ الله إلى قدر الله. أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت وادياً له عدوتان، إحداهما خصبة والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة، رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله[2].

فدلت هذه القصة على أن الأخذ بالأسباب يقتضيه الإيمان بالقدر، وهؤلاء الجبرية لما أخطأوا في فهمهم لمعنى القدر أخطأوا في جانب الأسباب، ورأوا تنافيها معها، في حين أنه لا منافاة.

ولهذا كان من شأنهم تركهم السعي والعمل، وعدم الجد وكسلهم نتيجة لمذهبهم، وإلا فحقهم أن يُبَكَّتوا كما بَكَّتَ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- جماعة من أهل اليمن كانوا يحجون بلا زاد فذمهم.

فقد لقي ناساً منهم، قال لهم: من أنتم؟ قالوا: نحن المتوكلون ، قال: بل أنتم المتآكلون، إنما المتوكل الذي يلقي حبه في الأرض ثم يتوكل على الله[3].

---

1 (?) شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز (2/351، 352).
2 (?) سبق تخريجه، ص: 24.
3 (?) انظر: جامع العلوم والحكم، ابن رجب، ص: 522.

يقول ابن القيم – رحمه الله – في هذا السياق: "لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله تعالى..... وإن تعطيلها يقدح في نفس التوكل..... وإن تركها عجزاً ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ولابد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلا، ولا توكله عجزاً..."[1].

---

1 (?) زاد المعاد ، ابن القيم (4/12).

الفصل الثالث

آثاره على المجتمعات

لم يقتصر أثر القول بالجبر على الأفراد، وإنما كان تأثيره واضحاً على المجتمعات أيضاً، ولاشك أنها معادلة واضحة فالفرد يتأثر بالمجتمع، وما يتأثر به المجتمع يتأثر به الفرد، فمن آثار القول بالجبر على المجتمعات ما يلي:

1- ترك عمارة الأرض :

مما لاشك فيه أن الله عز وجل استخلف الإنسان في هذه الأرض ليعمرها، وعمارتها تكون بالعمل والسعي والجد في طاعة الله عز وجل وطلب مرضاته، والمشي في مناكب الأرض والأكل من رزقها.

فوظيفة الإنسان إذن أن يكون مساهماً في عمرانها؛ وعمرانها بما سبق، ويقابل العمران الفساد، والله لا يحب الفساد، قال الله تعالى: [illegible] [1].

وعقيدة الجبر تنتهي بمن يعتقدها إلى الفساد، ذلك أن اعتقاده أن الفعل فعل الله لا فعله، ولا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار يورث الكسل والقعود وترك السعي والاكتساب، وهو على هذه الحال لا يكون عامراً في هذه الأرض وإنما يكون مفسداً غير محقق لمبدأ الاستخلاف في الأرض.

والهداية التي هدت إليها الآية أن خلافه الإنسان في الأرض هي بالعمران الذي هو السعي لطلب الرزق والعمل وترك القعود، ويستدعي النشاط والعزيمة والهمة، والتارك للسعي في الأرض القاعد عن العمل يفسدها من جهة عدم تحقيقه لخلافة الله في أرضه.

ولاشك أن المسلم الحق تهديه عقيدته الصحيحة وتحثه على العمل وتنأى به عن أن يكون عالة على غيره من الناس، يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم : (لئن يأخذ أحدكم حبله، ثم يغدو فيحتطب ، فيبيع، فيأكل ويتصدق، خير له من أن يسأل الناس)[2].

(?)[1] سورة البقرة : 30.

والله حينما أعطى الإنسان قدرة وإرادة، وركّب فيه الآلات التي يتمكن بها من العمل لم يعطه إياها ليقعد وإلا فما الفائدة من استخلافه في الأرض؟

وحين يزعم الجبري أنه لا عمل له ولا قدرة ولا اختيار فمعنى ذلك أنه لا يفعل شيئاً، وإذا صار كذلك فلن يسعى ولن يكدح ولن يطلب الرزق ويجتهد في تحصيله من طرقه المشروعة، بل سيكون شأنه البطالة والتعطل عن العمل.

وإذا كان أفراد المجتمع كهذا الجبري فلا يخفى أثر ذلك على المجتمع بأسره، حيث سينهار العمران وتشيع البطالة ويعم الفقر، ويكثر القاعدون عن العمل ويُترك الاكتساب.

فالجبرية بهذه العقيدة يدعون إلى خراب الأرض وعدم استقامة شيء من أمورها.

ثم إن الله عز وجل وعد المؤمنين باستخلافهم في الأرض وتمكين دينهم وتبديل خوفهم أمنا، قال الله تعالى: [illegible][1].

قال ابن كثير[2] – رحمه الله - : " هذا وعد من الله تعالى لرسوله صلوات الله وسلامه عليه بأنه سيجعل أمته خلفاء الأرض، أي : أئمة الناس والولاة عليهم وبهم تصلح البلاد وتخضع لهم العباد، وليبدلنهم من بعد خوفهم من الناس أمنا وحكما فيهم وقد فعله تبارك وتعالى وله الحمد والمنة"[3].

---

2 (?) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب لا يسألون الناس إلحافاً (2/250).

1 (?) سورة النور : 55.

2 (?) هو الإمام العلامة الحافظ، ذو الفضائل إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، عماد الدين أبو الفداء، صاحب التصانيف الكثيرة ، ومنها كتاب: تفسير القرآن العظيم، توفي سنة 774هـ.
انظر ترجمته في: الدرر الكامنة، ابن حجر (1/399، 400) ؛ الأعلام ، الزركلي (1/320).

3 (?) تفسير ابن كثير (6/311).

ومتى تحصل السيادة ويتحقق الوعد الإلهي بأن يستخلف الله في الأرض من يعمرها بذكره وطاعته على كلام هؤلاء الجبريـة ؟

ذلك أن القعود والكسل والتواكل هو نتيجة قولهم كما سبق ، ولأن الصراع بين الحق والباطل حتمي لابد منه ، فماذا سيصنعون حين المواجهة مع المشركين الظالمين ؟

ومما يشـــهد لــــذلك ويصـــدقه ما قاله موسى – عليه السلام – جواباً لقومه لما: [illegible] .[1]

فلما ثبتوا وصدقوا وواجهوا فرعون وجنده كانت النتيجة [illegible] .[2]

وهذه العقيدة الخبيثة لا تورث إلا ما يضاد ما أراده الله وقدره، وإلا فالعقيدة الحقة والقول الصدق ينتهي بأهل الإيمان والطاعة إلى عمارة هذه الأرض والسيادة فيها، وفي الحديث : (بشر هذه الأمة بالسنا ، والرفعة ، والدين ، والنصر ، والتمكين في الأرض ، فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب)[3].

ولا شك أن تعطيل الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدخل في تعطيل الشرائع من جهة كون هذين الأمرين الكبيرين والأصلين العظيمين مما أمر به رسل الله وأنبياؤه وشرعه الله وأنزله في كتبه إلا أن تعطيلهما على وجه الخصوص دون بقية الشرائع أثر تأثيراً كبيراً على مجتمعات المسلمين؛ حيث إنه لا يخفى ما للجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من تأثير.

فالأول يحصل به مقاومته الأعداء وإرهابهم وإعلاء كلمة الله.

---

1 (?) سورة الأعراف : 129.

2 (?) سورة الأعراف : 137.

3 (?) أخرجه الإمام أحمد (5/134)؛ قال الهيثمي: رواه أحمد وابنه من طرق، ورجال أحمد رجال الصحيح (مجمع الزوائد 10/376)؛ وقال الألباني: صحيح (الجامع الصغير 1/514).

والآخر يحصل به التعذير أمام الله وحفظ الدين والأنفس والمجتمعات من العقوبات الإلهية، والحفظ كذلك مما يسخط الله ويستوجب غضبه.

فلما كان القول بالجبر يعطل هاتين الشعيرتين - على وجه الخصوص - اللتين بتعطيلهما يمس الضرر المجتمع استحقا أن يبرزا في هذا الفصل كأثر واضح التأثير نتيجة القول بالجبر .

2- الاستسلام للأعداء :

لقد كانت عقيدة الجبرية نكسة على المسلمين حين استسلموا للأعداء ، لأنهم لا يتوكلون ولا يتخذون الأسباب ، فكانت الانتكاسة نتيجة للفهم المنكوس منهم حيث إنهم أشاعوا عقيدتهم الباطلة ؛ والتي يلزم منها أن لا تعترض على شيء فالفعل فعل الله ، فإذا تسلط عليك عدو يقولون : لا تعترضه بل استسلم ، وإذا سألتهم عن تفسير ذلك أجابوك: بأن عدم استسلامك اعتراض على الله . فشأنهم ترك مقاومة الأعداء بل ويخذلون المسلمين عنهم ويدعونهم للاستسلام والرضا بحكمهم زاعمين أن في محاربتهم اعتراضٌ على أقدار الله وتقديراته.

ولهذا لما فشت ، عقيدتهم هذه كانت سبباً كبيراً في توالي هزائم المسلمين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وكثيراً ما كنت أظن أن ظهور مثل هؤلاء أكبر أسباب ظهور التتار واندراس شريعة الإسلام "[1].

وأما أهل العقيدة الصحيحة فلم يتركوا الجهاد في سبيل الله لنصر دينه ورد كيد أعدائه اعتمـــــاداً على ما تقضي به المقــادير الربانية من النصر والهزيمــة، ولم يــتركوا إعــداد المسـتطاع من القــوة اعتمـاداً على قــوة الله القــادر على نصر أوليائــه، بل قــاموا بما هم مســؤولون عنه مســؤولية كاملة ؛ فحملــوا الأرواح على الأكف وانطلقــوا بجســارة لا يخشــون المــوت لإيمــانهم بــأن الأجل لا يتقــدم ولا يتــأخر ، قدوتهم في ذلك رسولهم [illegible] :

---

[1] (?) مجموع الفتاوى (2/475).

[illegible] [1]؛ الذي قاوم المشركين وجاهدهم ولم يقعد عن ذلك كما قعد هؤلاء، وكذا صحابته من بعده خاضوا الحـروب، وفتحـوا البلاد والأمصـار، وتسـلقوا قمم الجبـال، وعـبروا الفيـافي، وقطعوا الأنهار، ومخروا عبـاب البحـار، مجاهـدين بـأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، ولم يتركوا الجهاد كما تركه هـؤلاء المجبرة.

ولماذا لم يحتج الصحابة – رضي الله عنهم – ومن تبعهم من السلف الصالح – رحمهم الله – إن كان الجبرية على حق بمثل ما احتجوا به ؟

3- كثرة الخَبَث :

إن من أبرز آثار مقالة الجبر على المجتمعات، وبه يعرف شرها لسوء النتيجة أنها سبب رئيس ومباشر لكثرة الخبث في المجتمعات وذلك لتعطيلها إقامة الحدود الشرعية وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن الداعي إلى تعطيلها هو الجبر ، ولا شك أنه سيؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

فإنه إذا ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -والباعث على ذلك أن العبد لا فعل له- فسدت الأرض وظهر الشر وراجت المعاصي وانتشرت الرذائل وفشا السوء وعظم الخطب .

وكذا الشأن في تعطيل الحدود ، فإن من أمن العقاب أساء الأدب ، فمتى علم الفاجر من بني آدم أنه إذا وقع في المحرمات وارتكب المنهيات وضيع حقوق الله وحقوق عباده لن يقام عليه الحد فسيكون ذلك دافعاً له لأن يقع في المزيد من الفواحش والموبقات.

فتصبح هذه العقيدة الخبيثة ستاراً لأهل المعصية ودرعاً واقياً للمجرمين وشجرة خبيثة لا تنبت إلا سوءاً؛ وحينها يحتج من إذا رأى المنكر ولم ينكره بأنه لا لوم على صاحبه لأنه لا فعل له، فيرى مثلاً: تارك الصلاة أو شارب الخمر أو السارق فلا ينكر عليه بحجة أنهم مجبورون على أفعالهم.

---

[1] (?) سورة الأحزاب: 21.

وإذا فعل الزاني جريمته وأُنكِر عليه احتج هو الآخر بأنه لا إرادة له، وأنه مجبور على ذلك، وكذا فاعل الفواحش ومرتكب النواهي. ويظلم الظالم ويفسد المفسد، ويترك الخير الذي يوصل إلى الجنة وينجي من النار ، ويرتكب ما يوبق من الأعمال والحجة في ذلك كله أنهم لا فعل لهم ألبتة، وأنهم مجبورون على ذلك.

يقول الدكتور الدسوقي: "تقضي عقيدة الجبر في نفس صاحبها على كل نوازع الخير ودوافع الفضيلة، وذلك بقضائها على النفس اللوامة التي من شأنها محاسبة صاحبها على فعل المحرمات وزجره عن معاودة ارتكاب الإثم، وتحميله المسؤولية الخلقية لفعله، ودفعه إلى التوبة والاستغفار والندم، كل ذلك بحجة أن ما حدث ليس سوى أمرٍ قد كتب ولا مناص من وقوعه"[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "الذين اعترفوا بالقضاء والقدر، وزعموا أن ذلك يوافق الأمر والنهي، فهؤلاء يؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي، مع الاعتراف بالربوبية العامة لكل مخلوق، وأنه ما من دابة إلا ربي آخذ بناصيتها، وهو الذي يُبْتَلى به كثيراً – إما اعتقاداً وإما حالاً – طوائف من الصوفية والفقراء، حتى يخرج من يخرج منهم إلى الإباحة للمحرمات، وإسقاط الواجبات، ورفع العقوبات"[2].

---

1 (?) القضاء والقدر، د. فاروق الدسوقي (1/26).

2 (?) مجموع الفتاوى (8/256 ، 257).

الخاتمة

الحمد لله على ما منَّ به عليَّ من إتمام هذا البحث، وجمع شتات قضاياه ومسائله، وخلاصة ما توصلت إليه أوجزه فيما يلي:

1- أن الإيمان بالقدر من أهم مباحث العقيدة، فهو ركن من أركان الإيمان، ولا يتم إيمان العبد حتى يؤمن به.
2- أن باب القدر من أدق أبواب العقيدة.
3- الإيمان بالقدر يثمر ثماراً طيبة في نفس صاحبه في حياته الدنيوية والأخروية.
4- الحديث عن القدر لا يمنع بإطلاق ، ولا يفتح بإطلاق، بل إنّ الأمر فيه تفصيل، فإن كان الحديث عن القدر بالمنهج العلمي الصحيح المعتمد على الكتاب والسنة ، وكان الحديث عنه مراداً به الوصول إلى الحق فإنه لا يمنع ولا يُنهى عنه ، بل قد يجب.
وإن كان الحديث عنه خوضاً بالباطل ، واعتماداً في فهمه على العقل المجرد ، أو كان للاعتراض أو التنازع أو التعنت فإنه لا يجوز ألبتة.
5- أن لفـظ "الجبر" ليس له أصل في الكتاب والسنة، وإنما الوارد في ذلك لفظ " الجَبْل".
6- وجد في الأمم السابقة والديانات القديمة طوائف قالت بالجبر سواء عند فلاسفة اليونان أو اليهود أو النصارى أو أهل الجاهلية.
7- أن أول من أظهر ونشر القول بالجبر من المسلمين هو الجهم بن صفوان.
8- هناك أسباب داخلية وخارجية أدت إلى القول بالجبر عند المسلمين.
9- أن فرق الجهمية، والأشعرية، والصوفية، والنجارية والضرارية من الفرق التي قالت بالجبر.
10- وجد في الفلسفة الغربية الحديثة من قال بالجبر، ولكنه جبر من نوع آخر ، جبر ارتبط بالقوانين العلمية لا بالقدرة الإلهية، وسار على ذلك أيضاً أتباعهم من المفكرين العرب.

11- الإيمان بالقدر يقوم على أربعة أركان تسمى: مراتب القدر، وهي: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق.

12- الجهم بن صفوان رأس الجبرية أنكر مرتبتي العلم والكتابة من مراتب القدر، وغلا في إثبات مرتبتي الإرادة والمشيئة والخلق ، فأثبتهما لله وحده ونفاهما عن العبد.
وأما بقية الجبرية فأثبتوا مرتبتي العلم والكتابة كما أثبتها أهل السنة والجماعة، وغلوا في إثبات مرتبتي المشيئة والخلق لله وحده دون العبد.

13- الإرادة الربانية تنقسم إلى قسمين:
1- كونيـــة قدرية: وهي مرادفة للمشيئة ولا يخرج عن مرادها شيء أبداً ولابد أن تقع.
2- شرعية دينية: وتتضمن محبة الله ورضاه، ولا يلزم وقوعها، فقد تقع وقد لا تقع.

14- الإيمان بالقدر لا ينافي أن يكون للعبد قدرة ومشيئة في أفعاله الاختيارية، وهما تابعان لمشيئة الله وقدرته.

15- الإنسان مُخَّيَر باعتبار ومُسَّيَر باعتبار، فهو مُخَّيَر باعتبار أن له قدرة ومشيئة واختياراً ، ومُسَّـيَر باعتبار أنه في جميع أفعاله داخل في القدر راجع إليه ولكونه لا يخرج عما قدَّره الله له.
والأولى: بدلاً من أن يقال : هل الإنسان مُسَّيَر أو مُخَّيَر ؟ أن يقال : هل للإنسان قدرة ومشيئة أو لا ؟
والجواب: أن له مشيئة وقدرة، ومشيئته وقدرته واقعان بمشيئة الله – عز وجل – تابعتان له.

16- لله – عز وجل – الحكمة البالغة في كل فعل من أفعاله، وقد تظهر لنا الحكمة وقد تخفى، ولا يلزم أن ندرك حكمته – عز وجل – في كل شيء، أو أن يدرك ذلك
كل أحد.

17- نفت الجبرية الحكمة والتعليل عن أفعال الله – عز وجل -.

18- أنكرت الجبرية أن يكون في الوجود سبب يُفعل به ، إنما يقترن أحد الأمرين بالآخر بدون سبب بينهما ، فيحصل ذلك بمحض مشيئة الله.

19- فعل الأسباب لا ينافي الإيمان بالقدر ، بل إن ذلك من تمام الإيمان به.

20- فسرت الجبرية الظلم بأنه الممتنع لذاته، ويقولون: إن الله لا يوصف بالظلم ولا يقدر عليه بمعنى أنه ممتنع في حقه.

21- جوَّزَت الجبرية التكليف بما لا يطاق.
22- تقول الجبرية : إن التحسين والتقبيح لا يعلمان إلا من جهة الشرع دون العقل.
23- استدلت الجبرية على قولها بالجبر بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وأدلة عقلية وهي أدلة في غير مكانها.
24- ردت الجبرية أدلة مخالفيهم من أهل السنة والجماعة والقدرية وهو رد متهافت ليس في مكانه.
25- كان للقول بالجبر آثار خطيرة على الشرائع والأفراد والمجتمعات.

هذا هو ما انتهت إليه هذه الدراسة، وأسأل الله أن ينفع بها، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه إنه على ذلك قدير، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهــارس العامــة

أولاً: فهرس الآيات

[illegible]	190	121
سورة النسـاء		
[illegible]	28 – 26	184 ،140
[illegible]	32	103
[illegible]	78	161 ،160
[illegible]	108	181
[illegible]	113	116
[illegible]	155	165
[illegible]	165	147 ،114
سورة المـائدة		
[illegible]	6	184
[illegible]	32	117
[illegible]	82	63
[illegible]	97	114
[illegible]	101	67
[illegible]	116	111
سورة الأنعـام		
[illegible]	39	158 ،11، 163
[illegible]	102	157
[illegible]	125	183
[illegible]	137	107

53	148	[illegible]
سورة الأعـراف		
13	16	[illegible]
190	23	[illegible]
124	39	[illegible]
205	54	[illegible]
165	101	[illegible]
215	128	[illegible]
219	129	[illegible]
219	137	[illegible]
176	146	[illegible]
146	157	[illegible]
161 ،160	168	[illegible]
117	172	[illegible]
199 ،164	178	[illegible]
سورة الأنفـال		
162 ،160	17	[illegible]
سورة التوبـة		
160	50	[illegible]
174	105	[illegible]
سورة يونس		

202	32	[illegible]
106	99	[illegible]
127	107	[illegible]

سورة هـود		
183	34	[illegible]
189 ،145	36	[illegible]
189	53	[illegible]
127	88	[illegible]
107	118	[illegible]
127	123	[illegible]
سورة يوسـف		
189	37	[illegible]
190	83	[illegible]
سورة الرعـد		
183	11	[illegible]
157	16	[illegible]
127	30	[illegible]
سورة الحجـر		
112 ،108	86	[illegible]
198 ،173	93 – 92	[illegible]

سورة النحـل		
116	8	[illegible]
53	35	[illegible]
205 ،163	36	[illegible]
189	91	[illegible]
سورة الإسـراء		
149	15	[illegible]
30	36	[illegible]
سورة الكهـف		
199 ،163	17	[illegible]
،159 196 ،188	29	[illegible]
132	49	[illegible]
سورة طـه		

الآية	رقمها	الصفحة
[illegible]	24	147
سورة النحـل		
[illegible]	8	120
[illegible]	35	56
[illegible]	36	166، 209
[illegible]	91	192
سورة الإسـراء		
[illegible]	15	152
[illegible]	36	30
سورة الكهـف		
[illegible]	17	166، 203
[illegible]	29	162، 191، 200
[illegible]	49	136
سورة طـه		
[illegible]	24	150
[illegible]	51 - 52	109
[illegible]	112	137
[illegible]	123 – 124	22
سورة الأنبيـاء		
[illegible]	16 – 17	126
[illegible]	23	23، 141
[illegible]	87	193
سورة الحـج		
[illegible]	70	109، 113
سورة المؤمنـون		
[illegible]	115	121
سورة النـور		
[illegible]	55	222

[illegible]		
[illegible]	63	72
سورة الفـرقـان		
[illegible]	2	11، 111
[illegible]	57	162، 191، 200
سورة النمـل		
[illegible]	13 – 14	179
[illegible]	90	176، 202
سورة القصص		
[illegible]	4	150
[illegible]	16	193
[illegible]	59	149
[illegible]	68	110، 162، 192
سورة العنكبوت		
[illegible]	38	180
سورة الـروم		
[illegible]	40	112
سورة لقمـان		
[illegible]	15	128
[illegible]	34	107
سورة السجـدة		
[illegible]	13	111
[illegible]	17	176، 202
سورة الأحـزاب		
[illegible]	21	225
[illegible]	33	188
سورة فاطـر		

131	2	[illegible]
176 ،160	3	[illegible]
109	11	[illegible]
سورة يـس		
109	12	[illegible]
156	47	[illegible]
سورة الصـافـات		
150	96 – 85	[illegible]
111	96	[illegible]
152	103	[illegible]
سـورة ص		
126	27	[illegible]
211	28	[illegible]
سـورة الزمـر		
216 ،184	7	[illegible]
166	37 – 36	[illegible]
131	38	[illegible]
،111 ،11 160	62	[illegible]
202 ،176	70	[illegible]
سورة غـافـر		

136	17	[illegible]
219	60	[illegible]
160 ،111	62	[illegible]
		سورة فصلت
56	5	[illegible]

179	17	[illegible]
،176 202 ،177	40	[illegible]
		سورة الشورى
131	10	[illegible]
		سورة الزخرف
56	20	[illegible]
193	54	[illegible]
		سورة الجاثية
211	21	[illegible]
168	23	[illegible]
		سورة محمد
169	24	[illegible]
		سورة الحجرات
43	7	[illegible]
		سورة ق
128	9	[illegible]
136	29	[illegible]
		سورة القمر
120 ،118	5	[illegible]
11	48	[illegible]
109	52	[illegible]
		سورة الحديد
113 ،109	22	[illegible]
		سورة الحشر
120	7	[illegible]

[illegible]		
سورة الممتحنـة		
[illegible]	4	131
سورة الجمعـة		
[illegible]	10	219
سورة التغـابن		
[illegible]	11	17
[illegible]	16	144
سورة الطـلاق		
[illegible]	7	144
[illegible]	12	108، 120
سورة المـلك		
[illegible]	8 – 9	150
[illegible]	15	219
سورة القـلم		
[illegible]	35، 36	211
سورة الحـاقـة		
[illegible]	24	128
سورة المعـارج		
[illegible]	19 – 21	43
سورة نـوح		
[illegible]	21	193
سورة المـدثـر		
[illegible]	31	162
[illegible]	37	162، 191، 200
[illegible]	42-45	30
سورة الإنسـان		

[illegible]	29	200
[illegible]	30	162، 192
سورة التكـويـر		
[illegible]	28 -29	11، 110، 114، 162، 191، 192، 201
سورة الشمـس		
[illegible]	7 – 8	108، 141، 172
سورة الليـل		
[illegible]	5 – 10	110، 174، 218
سورة المسـد		
[illegible]	3	148

ثانياً: فهرس الأحاديث

ثـالثـاً: فهـرس الآثـار

طرف الأثـر	القائل	رقم الصفحـة
أخبروني عن الظلم.	إياس بن معاوية	138
أصبحت ومالي سرور إلا في مواضع القضاء.	عمر بن عبد العزيز	16
أما بعد أتأمرون الناس بالتقوى.	ابن عباس رضي الله عنهما	57
بل أنتم المتآكلون.	عمر بن الخطاب	216
الصبر كنز من كنوز الخير.	الحسن البصري	20
الصبر مطية لا تكبوا.	علي بن أبي طالب	19
فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم.	ابن عمر رضي الله عنهما	12، 26
القدر نظام التوحيد.	ابن عباس رضي الله عنهما	12
اللهم إن كنت كتبتني.	عمر بن الخطاب	166
لو غيرك قالها يا أبا عبيدة.	عمر بن الخطاب	24 ، 216
من لم يؤمن بالله وقضائه وقدره.	الحسن بن علي رضي الله عنهما	57
من يضلل الله فلا هادي له.	عمر بن الخطاب	24
وجدنا خير عيشنا بالصبر.	عمر بن الخطاب	19

رابعـاً: فهرس تراجم الأعلام

خامساً : فهرس التعريف الفرق

سادساً: فهـارس المصـادر والمراجـع

1-**الإبانة عن أصول الديانة،** أبو الحسن الأشعري، ط الأولى 1413هـ، دار القادري للطباعة، بيروت.

2-**الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة،** ابن بطة العكبري، تحقيق: د. عثمان آدم، ط الثانية 1418هـ، دار الراية، الرياض.

3-**أبكار الأفكار في أصول الدين**، الآمدي، تحقيق: د. أحمد محمد المهدي، ط1423هـ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مصر.

4-**ابن تيمية السلفي،** محمد خليل هراس، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت.

5-**أبو حنيفة،** محمد أبو زهرة، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة.

6-**إحياء علوم الدين،** محمد بن محمد الغزالي، ط الأولى 1424هـ، دار السلام، القاهرة.

7-**الأدب المفرد،** محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط الثالثة 1409هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

8-**أدب نجيب محفوظ وإشكالية الصراع بين الإسلام والتغريب، د.** سيد أحمد فرج، ط الأولى 1410هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة.

9-**آراء الفرق الإسلامية في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ومنهجه في عرضها "الصوفية"**، د. محمد العريفي، رسالة دكتوراة**.**

10- **الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد،** د. صالح الفوزان، ط 1414هـ، دار الذخائر، الدمام.

11- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد،** عبد الملك بن عبد الله الجويني، ط الأولى 1416هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

12- **الاستغاثة في الرد على البكري،** ابن تيمية، تحقيق: د. عبد الله السهلي، ط الأولى 1426هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

13-**الاستيعاب في أسماء الأصحاب،** يوسف بن عبد الله بن عبد البر، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت.
14-**أسد الغابة في معرفة الصحابة،** علي بن أبي الكرم بن الأثير، تحقيق: محمد البنا وآخرون، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الشعب، مصر.
15-**الإصابة في تمييز الصحابة،** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت.
16-**أصول الدين،** فخر الدين محمد الرازي، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر.
17-**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الشنقيطي**،** ط 1415هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
18-**اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، فخر الدين محمد الرازي، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت.
19-**أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة،** حافظ حكمي، ط الأولى 1424هـ، دار الآثار، القاهرة.
20-**الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربين والمستشرقين،** خير الدين الزركلي، ط السادسة 1984م، دار العلم للملايين، بيروت.
21-**إفحام اليهود،** يحيى السموأل المغربي، تحقيق: محمد الشرقاوي، ط 1406هـ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
22- **الاقتصاد في الاعتقاد،** محمد الغزالي، ط الأولى 1993م، لا يوجد تاريخ طبعة، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
23-**إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، محمد بن خليفة الأُبي المالكي، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت.

24- **الإمام الصادق،** محمد أبو زهرة، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة.
25- **الإمام زيد،** محمد أبو زهرة، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الندوة الجديدة، بيروت.
26- **الإنسان الكامل في معرفة الأوائل والأواخر**، عبد الكريم الجيلي، ط1293هـ، المطبعة العامرة، بولاق.
27- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به،** محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، ط الأولى 1407هـ، عالم الكتب، بيروت.
28- **الأيام،** طه حسين، ط الثانية والخمسون، دار المعارف، مصر.
29- **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد،** محمد ابن المرتضى بن الوزير اليماني، ط 1407هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
30- **الإيمان بالقضاء والقدر،** محمد الحمد، ط الثالثة 1419هـ، دار ابن خزيمة، الرياض.
31- **البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار**، أحمد بن يحيى بن المرتضى، ط1394هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
32- **بدائع الفوائد**، محمد بن أبي بكر ابن القيم، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت.
33- **البداية والنهاية،** إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد ملحم وآخرون، ط الأولى 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
34- **بداية ونهاية،** نجيب محفوظ، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة مصر، القاهرة.
35- **البرهان في عقائد أهل الأديان،** السكسكي، تحقيق: بسام العموش، ط الأولى 1408هـ، مكتبة المنار، الأردن.

36-**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،** جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، لا يوجد تاريخ طبعة، المكتبة العصرية، بيروت.
37-**بهجة المجالس وأنس المجالس،** يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: محمد الخولي، ط الثانية 1402هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
38-**بيان تلبيس الجهمية،** ابن تيمية، تصحيح وتكميل وتعليق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط الأولى 1391هـ، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.
39-**تاج العروس،** محمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: علي شيري، ط 1414هـ، دار الفكر، لبنان.
40-**تاريخ الجدل،** محمد أبو زهرة، ط الثانية 1980م، دار الفكر العربي، القاهرة.
41- **تاريخ الشعر العربي الحديث،** أحمد قبش، ط 1391هـ، لا يوجد ناشر.
42-**تاريخ الطبري،** محمد بن جرير، الأولى 1407هـ، دار الفكر، بيروت.
43-**تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين**، علي مصطفى الغرابي، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة ومطبعة محمد صبيح.
44-**تاريخ الفرق الإسلامية،** محمد الزين، ط الثانية 1405هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
45-**تاريخ الفكر الأوروبي الحديث،** دونالد سترمبرج، ترجمة: أحمد الشيباني، ط الثالثة 1415هـ، دار القارئ العربي، بيروت.
46-**تاريخ الفلسفة اليونانية،** يوسف كرم، ط الثالثة، دار القلم، بيروت.
47-**تاريخ المذاهب الإسلامية،** محمد أبو زهرة، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة.
48-**تاريخ دمشق،** ابن عساكر، تحقيق: سكينة الشهابي، ط مجمع اللغة العربية، دمشق.

49-**تأويل مشكل القرآن،** عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ط الأولى 1410هـ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
50-**التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرقة الهالكة،** أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق: كمال الحوت، ط الأولى 1403هـ، عالم الكتب، بيروت.
51-**التداخل العقدي في مقالات الطوائف المخالفة في أصول الدين**، يوسف الغفيص، رسالة دكتوراة.
52-**التربية الأخلاقية الإسلامية،** مقداد يالجن، ط الثالثة 1423هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
53-**التعريفات،** الشريف علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمد المرعشلي، ط الأولى 1424هـ، دار النفائس، بيروت.
54- **تفسير القرآن العظيم،** إسماعيل بن عمر كثير، تحقيق: د. محمد البنا، ط الأولى 1419هـ، دار ابن حزم، بيروت.
55- **التفسير الكبير،** فخر الدين محمد الرازي، ط الثانية 1415هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
56-**تقريب التهذيب،** أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: أبو الأشبال صغير الباكستاني، ط الأولى 1416هـ، دار العاصمة، الرياض.
57-**تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل،** محمد بن الطيب بن الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، ط الأولى 1407هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
58-**التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، محمد بن أحمد الملطي، ط 1418هـ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
59-**تهافت الفلاسفة،** محمد بن محمد الغزالي، ط الأولى 1422هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

60- **تهذيب التهذيب،** أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط الأولى 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
61- **تهذيب اللغة،** محمد بن أحمد الأزهري، ط الأولى 1421هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
62- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط الأولى 1422هـ، دار هجر، القاهرة.
63- **جامع الرسائل**، ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط الأولى 1422هـ، دار العطاء للنشر والتوزيع، الرياض.
64- **الجامع الصحيح في القدر**، مقبل بن هادي الوادعي، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
65- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم،** عبد الرحمن بن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، ط الأولى 1424هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
66- **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد القرطبي، ط الثالثة 1987م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
67- **الجبر الذاتي،** زكي نجيب محمود، ط1973م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
68- **جمهرة اللغة،** ابن دريد، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
69- **الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح**، ابن تيمية، تحقيق: د. علي الألمعي وآخرون، ط الأولى 1424هـ، دار الفضيلة، الرياض.
70- **الحداثة في ميزان الإسلام،** د. عوض القرني، ط الأولى 1408هـ، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة.
71- **حقيقة النصرانية من الكتب المقدسة،** أحمد حجازي السقا، ط دار الفضيلة، مصر.

72- **الحكيم في حديثه مع الله ومدرسة المتمردين على الشريعة،** عبد العظيم المطعني، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الكتاب الإسلامي، مصر.
73-**الحور العين عن كتب العلم الشرائف دون النساء العفائف،** نشوان الحميري، تحقيق: كمال مصطفى، ط الثانية 1985م، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
74-**حول الدين والديمقراطية،** نجيب محفوظ، ط الأولى 1410هـ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
75- **الحياة العلمية في الشام في القرنين الأول والثاني للهجرة،** خليل الزرو، ط الأولى 1971، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
76- **خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب والأديان،** محمد صديق خان، ط الأولى 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
77-**خريف الفكر اليوناني،** عبد الرحمن بدوي، ط السابعة 1979، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
78-**خلق أفعال العباد،** محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. فهد الفهيد، ط الأولى، 1425هـ، دار أطلس الخضراء، الرياض.
79-**دائرة معارف القرن العشرين،** محمد فريد وجدي، ط الثالثة 1971م، دار المعرفة، بيروت.
80-**الدر المنثور في التفسير بالمأثور،** جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط الأولى 1424هـ، مركز هجر، القاهرة.
81-**الأدب المفرد،** محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط الثالثة 1409هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
82-**درء تعارض العقل والنقل،** ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط الثانية 1411هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

83- **دراسات في الفرق والمذاهب القديمة والمعاصرة،** عبد الله الأمين، ط الأولى 1406هـ، دار الحقيقة، بيروت.
84- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثانية،** أحمد بن علي حجر، تحقيق: محمد جاد الحق، ط الثانية 1385هـ، مطبعة المدني، مصر.
85-**دع القلق وابدأ الحياة**، ديل كارينجي**،** تعريب: عبد المنعم الزيادي، ط السادسة، مكتبة الخانجي، مصر.
86-**الديانة اليهودية،** يوسف عيد، ط الأولى 1995م، دار الفكر اللبناني، بيروت.
87-**ديوان الإمام الشافعي**، ط الثانية 1406هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
88-**ديوان الإمام علي،** ط الأولى 1995م، دار الفكر اللبناني، بيروت.
89- **ديوان الحلاج**، ط الثانية 1404هـ، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد.
90- **ديوان زهير بن أبي سلمى،** ط1402هـ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
91- **ديوان عبد الوهاب البياتي،** ط الرابعة 1990م، دار العودة، بيروت.
92- **ديوانا عروة بن الورد والسموأل،** ط1402هـ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
93-**الذيل على طبقات الحنابلة**، عبد الرحمن بن رجب، لا يوجد تاريخ طبعة، دار المعرفة، بيروت.
94- **الرد على المجبرة**، القاسم بن إبراهيم الرسي، ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: محمد عمارة، ط1971م، دار الهلال، مصر.
95- **الرد على المنطقيين،** ابن تيمية، ط السادسة 1404هـ، المكتبة الإمدادية، مكة.
96- **رسالة إلى أهل الثغر**، أبو الحسن الأشعري**،** تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، ط الأولى 1409هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

97-**رسالة في الرد على الرافضة،** محمد المقدسي، تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، ط الأولى 1403هـ، الدار السلفية، الهند.
98- **رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر**، مرعي الحنبلي، تحقيق: الوليد بن مسلم، ط الأولى 1424هـ، دار ابن عباس، مصر.
99- **الروح**، ابن القيم، تحقيق: يوسف بديوي، ط الخامسة 1422هـ، دار ابن كثير، بيروت.
100- **زاد المسير في علم التفسير،** عبد الرحمن ابن الجوزي، ط الأولى 1414هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
101- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، ط الرابعة عشر، 1407هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
102- **سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون،** جمال الدين بن نباته، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1406هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
103- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها،** محمد ناصر الدين الألباني، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة المعارف، الرياض.
104- **سلسلة الأحاديث الضعيفة،** محمد ناصر الدين الألباني، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة المعارف، الرياض.
105- **السنة**، أحمد بن محمد الخلال**،** تحقيق: عطية الزهراني، ط الأولى 1410هـ، دار الراية، الرياض.
106- **السنة،** الإمام أحمد بن حنبل، تصحيح إسماعيل الأنصاري، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاد والدعوة والإرشاد، الرياض.
107- **السنة،** عبد الله بن أحمد، تحقيق: محمد سعيد القحطاني، ط الرابعة 1416هـ، دار عالم الكتب، الرياض.

108- **سنن الترمذي،** محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، لا يوجد تاريخ طبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
109- **سنن ابن ماجه،** محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: د. محمد فؤاد عبد الباقي، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الفكر، بيروت.
110- **سنن أبي داود،** سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الفكر، بيروت.
111- **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط الثانية 1402هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
112- **شخصيات قلقة في الإسلام،** عبد الرحمن بدوي، ط الثالثة 1978م، وكالة المطبوعات، الكويت.
113- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة،** هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: د. أحمد حمدان الغامدي، لا يوجد تاريخ طبعة، دار طيبة، الرياض.
114- **شرح الأصول الخمسة**، القاضي عبد الجبار الهمذاني ط الأولى 1384هـ، مكتبة وهبة، مصر.
115- **شرح العقيدة الأصفهانية**، ابن تيمية، تحقيق: سعيد بن نصر، ط الأولى 1422هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
116- **شرح العقيدة الطحاوية،** علي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، ط السادسة 1414هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
117- **شرح العقيدة الواسطية،** محمد العثيمين، ط الثالثة 1416هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
118- **شرح المواقف**، الشريف علي الجرجاني**،** ت: د. عبد الرحمن عميرة، ط الأولى 1417هـ، دار الجيل، بيروت.
119- **شرح جوهرة التوحيد،** الباجوري، ط الأولى 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

120- **شرح صحيح مسلم،** يحيى بن شرف النووي، ط الأولى 1407هـ، دار الريان، القاهرة.
121- **الشريعة،** محمد بن الحسين الآجري، ط الثانية 1420هـ، دار الوطن، الرياض.
122- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل،** محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: عمر الحفيان، ط 1420هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
123- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** إسماعيل الجوهري، ط الأولى 1419هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
124- **صحيح البخاري،** محمد بن إسماعيل البخاري، لا يوجد تاريخ طبعة، عالم الكتب، بيروت.
125- **صحيح الترغيب والترهيب،** محمد ناصر الدين الألباني، ط الخامسة، مكتبة المعارف، الرياض.
126- **صحيح الجامع الصغير وزيادته،** محمد ناصر الدين الألباني، لا يوجد تاريخ طبعة، المكتب الإسلامي، بيروت.
127- **صحيح مسلم،** مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط 1400هـ، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
128- **صراع مع الملاحدة حتى العظم،** عبد الرحمن الميداني، ط الثالثة 1402هـ، دار القلم، بيروت.
129- **الصفدية،** ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط الأولى 1421هـ، دار الهدي النبوي، مصر.
130- **طريق الهجرتين وباب السعادتين،** محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: يوسف بديوي، ط الثانية 1419هـ، دار ابن كثير، بيروت.
131- **عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين،** محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: محمد الخشت، ط 1408هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

132- **عقائد الثلاث والسبعين فرقة،** أبو محمد اليمني، تحقيق: محمد عبد الله الغامدي، ط الأولى 1414هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدنية النبوية.

133- **عقيدة المؤمن،** أبو بكر الجزائري، لا يوجد تاريخ طبعة، دار السلام، مصر.

134- **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية،** عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: محمد الكوثري، ط 1412هـ، المكتبة الأزهرية، مصر.

135- **عقيدة أهل السنة والجماعة،** د. سعيد بن مسفر القحطاني، ط الأولى 1422هـ، دار طيبة، مكة المكرمة.

136- **عقيدة أهل السنة والجماعة،** محمد العثيمين، ط الرابعة 1421هـ، دار الإفتاء، الرياض.

137- **العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ،** صالح المقبلي، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة دار البيان، دمشق.

138- **العلم والاغتراب والحرية،** د. يمنى الخولي، ط1987م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

139- **العناية الإلهية بين المسلمين وأهل الكتاب،** أحمد حجازي السقا، ط 1412هـ، مكتبة الإيمان، المنصورة.

140- **العين،** الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الرشيد، العراق.

141- **غاية المرام في علم الكلام**، سيف الدين الآمدي، ت: حسن محمود عبد اللطيف، ط1391هـ، مطابع الأهرام، القاهرة.

142- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري،** أحمد بن علي ابن حجر، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الفكر، بيروت.

143- **الفتوحات المكية،** محي الدين ابن عربي، تحقيق: عثمان يحيى، ط الثانية 1405هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

144- **الفرق الإسلامية،** محمد القلهاتي، تحقيق: محمد عبد الجليل، ط 1984م، الجامعة التونسية.
145- **الفرق بين الفرق،** عبد القاهر البغدادي، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت.
146- **الفصل في الملل والأهواء والنحل،** علي بن أحمد بن حزم، ط الثانية 1420هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
147- **الفكر الديني الإسرائيلي أطواره ومذاهبه،** حسن ظاظا، ط 1971م، جامعة الدول العربية.
148- **الفهرست،** محمد بن إسحاق بن النديم، تحقيق: د. ناهد عباس، ط الأولى 1985م، دار قطري بن الفجاءة، قطر.
149- **الفوائد المجتمعة،** إسماعيل بن عبد الباقي اليازجي، تحقيق: د. يوسف السعيد، ط الأولى 1424هـ، دار أطلس الخضراء، الرياض.
150- **الفوائد،** محمد بن أبي بكر ابن القيم، ط الأولى 1422هـ، دار ابن خزيمة، الرياض.
151- **في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه**، إبراهيم مدكور**،** ط الثالثة، دار المعارف، القاهرة**.**
152- **القاموس المحيط،** محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط السادسة 1419هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
153- **القدر،** أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد آل عامر، ط الأولى 1421هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
154- **القرآن والفلسفة،** محمد يوسف موسى، ط الرابعة، دار المعارف، القاهرة.
155- **قصة الحضارة،** ول ديورانت، ترجمة: محمد بدران، ط الثالثة 1973م، جامعة الدول العربية.
156- **قصة الفلسفة اليونانية،** أحمد أمين وزكي نجيب محمود، ط الثامنة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

157- **قصة عقل**، زكي نجيب محمود، ط الثانية 1408هـ، دار الشروق، القاهرة**.**
158- **القضاء والقدر في الإسلام،** د. فاروق الدسوقي، ط الثانية 1406هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
159- **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه،** د. عبد الرحمن المحمود، ط الثانية 1418هـ، دار الوطن، الرياض.
160- **القضاء والقدر،** ابن تيمية، ضبط وتنسيق وشرح وتعليق: د. أحمد السايح،
د. السيد الجميلي، ط الثانية 1418هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
161- **القضاء والقدر،** عمر الأشقر، ط الثالثة 1415هـ، دار النفائس، الأردن.
162- **القضاء والقدر،** فخر الدين محمد الرازي، ط الثانية 1414هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
163- **قضايا دعوية ومنهجية، د.** عبد الرحمن المحمود، ط الأولى 1424هـ، دار إشبيليا، الرياض.
164- **الكامل في التاريخ**، علي بن محمد ابن الأثير**،** ط الرابعة 1403هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
165- **لسان العرب،** محمد ابن منظور، ط 1410هـ، دار صادر، لبنان.
166- **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع،** أبو الحسن الأشعري، لا يوجد تاريخ طبعة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
167- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية،** محمد بن أحمد السفاريني، الطبعة الثالثة، 1411هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
168- **متن العقيدة الطحاوية،** أحمد بن محمد الطحاوي، تعليق: عبد العزيز بن باز، ط الأولى 1415هـ، مكتبة دار طبرية، الرياض.

169- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، علي بن أبي بكر الهيثمي، ط 1407هـ، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت.
170- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، ط1416هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.
171- **مجموعة الرسائل المنيرية،** لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة طيبة، الرياض.
172- **مجموعة مقالات شبيلي شميل**، ط 1910م، مطبعة المقتطف، القاهرة.
173- **محاضرات في النصرانية**، محمد أبو زهرة، ط 1404هـ، دار الإفتاء، الرياض.
174- **مختار الصحاح،** الرازي، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الحديث، القاهرة.
175- **المختار من كنوز السنة،** محمد عبد الله دراز، ط الرابعة، مطابع قطر الوطنية.
176- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة،** محمد الموصلي، ط الأولى 1425هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
177- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين،** محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: عبد العزيز الجليل، ط الأولى 1423هـ، دار طيبة، الرياض.
178- **مدارس علم النفس،** د. فاخر عاقل، ط السابعة 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.
179- **مذاهب الإسلاميين،** عبدالرحمن بدوي، ط الثالثة 1983م، دار العلم للملايين، بيروت.
180- **المرشد لتراجم الكتاب والأدباء،** غيثة بلحاج، ط الأولى 1987م، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
181- **المسائل التي خالف فيها الرسول أهل الجاهلية،** محمد بن عبد الوهاب، تحقيق:

د. يوسف السعيد، الأولى 1416هـ، دار المؤيد، الرياض.
182- **المسائل التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية،** محمود شكري الألوسي، تحقيق: د. يوسف السعيد، ط الأولى 1416هـ، دار الصميعي، الرياض.
183- **المستدرك على الصحيحين،** محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط الأولى 1411هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
184- **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** أحمد بن حنبل الشيباني، لا يوجد تاريخ طبعة، مؤسسة قرطبة، مصر.
185- **المسيحية،** أحمد شلبي، ط العاشرة 2000م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
186- **مشكاة المصابيح،** محمد بن عبد الله التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط الثالثة 1405هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
187- **المصنف**، عبد الرزاق**.**
188- **المطالب العالية في العلم الإلهي**، فخر الدين محمد الرازي**،** تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط الأولى 1407هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
189- **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد**، حافظ حكمي**،** ط الأولى، 1417هـ، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.
190- **معالم التنـزيل،** الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد العك ومروان سوار، ط الأولى 1406هـ، دار المعرفة، بيروت.
191- **المعتمد في أصول الدين،** أبو يعلى الحنبلي، تحقيق: وديع حداد، لا يوجد تاريخ طبعة، دار المشرق، بيروت.
192- **المعجم الأوسط،** سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، ط1415هـ، دار الحرمين، القاهرة.

193- **المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة،** عبد المنعم الحنفي، ط الثالثة 1420هـ، مكتبة مدبولي، القاهرة.
194- **المعجم الكبير،** سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط الثانية 1404هـ، مكتبة الزهراء، الموصل.
195- **معجم الفلاسفة،** جورج طرابيشي، ط الأولى 1987م، دار الطليعة، بيروت.
196- **المعجم الفلسفي،** جميل صليبيا، ط الأولى 1971م، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
197- **المعجم الفلسفي،** مجمع اللغة العربية، ط 1403هـ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.
198- **معجم مقاييس اللغة،** أحمد بن فارس القزويني، تحقيق: عبد السلام هارون، لا يوجد تاريخ طبعة، دار الجيل، لبنان.
199- **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، القاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق: د. توفيق الطويل وسعيد زايد، لا يوجد تاريخ طبعة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر.
200- **مفتاح دار السعادة،** محمد بن أبي بكر ابن القيم، ط الأولى 1416هـ، دار ابن عفان، الخبر.
201- **مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث،** سليم ناصر بركات، ط الثانية 1984م، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق.
202- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين،** أبو الحسن الأشعري، ط الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
203- **مقالة التعطيل والجعد بن درهم،** د. محمد خليفة التميمي، ط الأولى 1418هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

204- **مقدمة في علم الاستغراب،** حسن حنفي، ط1412هـ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
205- **الملل والنحل،** محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أمير مهنا وعلي فاعور، ط الثامنة 1421هـ، دار المعرفة، بيروت.
206- **الملل والنحل،** عبد القاهر البغدادي، تحقيق: ألبيرنادر، ط الثانية، دار المشرق، بيروت.
207- **من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية،** محمد مرحبا، ط 1420هـ، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان.
208- **من نظريات العلم المعاصر إلى المواقف الفلسفية،** د. محمود زيدان، ط1982م، دار النهضة العربية، بيروت.
209- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية،** ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط الثانية 1411هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
210- **المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل،** أحمد بن يحيى ابن المرتضى، تحقيق: عصام الدين محمد علي، ط1985م، دار المعرفة الجامعية، مصر.
211- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية،** المعروف بالخطط المقريزية أحمد بن علي المقريزي، لا يوجد تاريخ طبعة، دار صادر، بيروت.
212- **المواقف في علم الكلام،** عضد الدين الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، ط الأولى 1417هـ، دار الجيل، بيروت.
213- **موجز تاريخ الفلسفة،** جماعة من علماء السوفيات، ترجمة وتقديم د. توفيق سلوم، ط الأولى 1989م، دار الفارابي، بيروت.

214- **موسوعة السياسة،** تحت إشراف عبد الوهاب الكيالي، ط الأولى 1990م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
215- **موسوعة الفلسفة،** عبد الرحمن بدوي، ط الأولى 1984م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
216- **الموسوعة الفلسفية،** عبد المنعم الحنفي، ط السادسة 1987م، دار الطليعة، بيروت.
217- **الموسوعة الفلسفية،** لجنة من الأكاديميين السوفيات، ترجمة: سمير كرم، ط السادسة 1987م، دار الطليعة، بيروت.
218- **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،** د. عبد الوهاب المسيري، ط الأولى 1999م، دار الشروق، مصر.
219- **موسوعة لالاند الفلسفية،** أندريه لالاند، تعريب: خليل أحمد خليل، ط الثانية 2001م، منشورات عويدات، بيروت.
220- **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، د. عبد الرحمن المحمود، ط الأولى 1415هـ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض.
221- **موقف الاتجاه الفلسفي المعاصر من النص الشرعي**، حسن محمد الأسمري، رسالة ماجستير.
222- **موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة،** د. سليمان الغصن، ط الأولى 1416هـ، دار العاصمة، الرياض.
223- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، ط الأولى 1416هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
224- **النبوات،** ابن تيمية، تحقيق: د. عبد العزيز الطويان، ط الأولى 1420هـ، أضواء السلف، الرياض.

225- **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام،** د. علي النشار، ط السابعة 1977م، دار المعارف، القاهرة.
226- **النظم الإسلامية نشأتها وتطورها**، صبحي الصالح، ط الثانية 1388هـ، دار العلم للملايين، بيروت.
227- **نقد الفكر الديني،** صادق جلال العظم، ط الثانية 1970م، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
228- **النقد في عصر التنوير،** نازلي إسماعيل، لا يوجد تاريخ طبعة، دار النهضة العربية، مصر.
229- **نقص عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد،** عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: منصور السماري، ط 1419هـ، أضواء السلف، الرياض.
230- **نهاية الإقدام في علم الكلام،** محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، لا يوجد تاريخ طبعة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
231- **نونية ابن القيم مع شرحها،** أحمد بن إبراهيم بن عيسى، ط الثالثة 1406هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
232- **هوامش على كتاب نقد الفكر الديني،** محمد حسن آل ياسين، ط الأولى 1391هـ، دار النفائس، بيروت.
233- **الوابل الصيب،** محمد بن أبي بكر ابن القيم، ط الأولى 1418هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
234- **الوافي بالوفيات،** صلاح الدين خليل الصفدي، ط1404هـ، مركز الطباعة الحديثة، بيروت.
235- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أحمد بن محمد بن خلكان، ط الأولى 1367هـ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
236- **اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية،** عرفان عبد الحميد، ط الأولى 1422هـ، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن.

237- **اليهودية والمسيحية،** محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط الأولى 1409هـ، مكتبة الدار، المدينة النبوية.
238- **اليهودية واليهود بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي،** علي عبد الواحد وافي، ط دار نهضة مصر، القاهرة.
239- **اليهودية واليهودية التاريخ والعقيدة والأخلاق،** السيد أحمد فرج، ط الأولى 1417هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
240- **اليهودية،** أحمد شلبي، ط الثانية عشرة 1997م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

سابعاً: فهرس الموضوعات